

في شرح شعر المتنبي وأبي تمام

الدكتور
حليم حماد العكرز
أستاذ اللغة والنحو المساعد
كلية التربية الأساسية - جامعة الأنبار



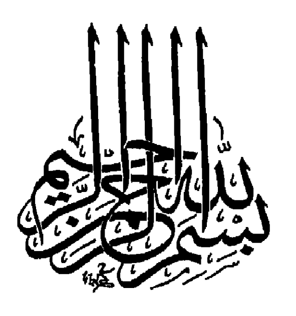


دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 5353402 6 962+ خلـــوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com



رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/2/510)

أماني حليم حداد

الدراسات النحوية في كتاب النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفي ت 637 هـ / أماني حليم حداد. -
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ: (2013/2/510).

الواصفات: / الشعر العربي // قواعد اللغة // النحو العربي

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-752-06-8



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله - مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 962 6 5353402+ - خلوي: 962 7 95667143+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن - E-mail: darghidaa@gmail.com

الدراسات اللغوية

في كتاب النظام

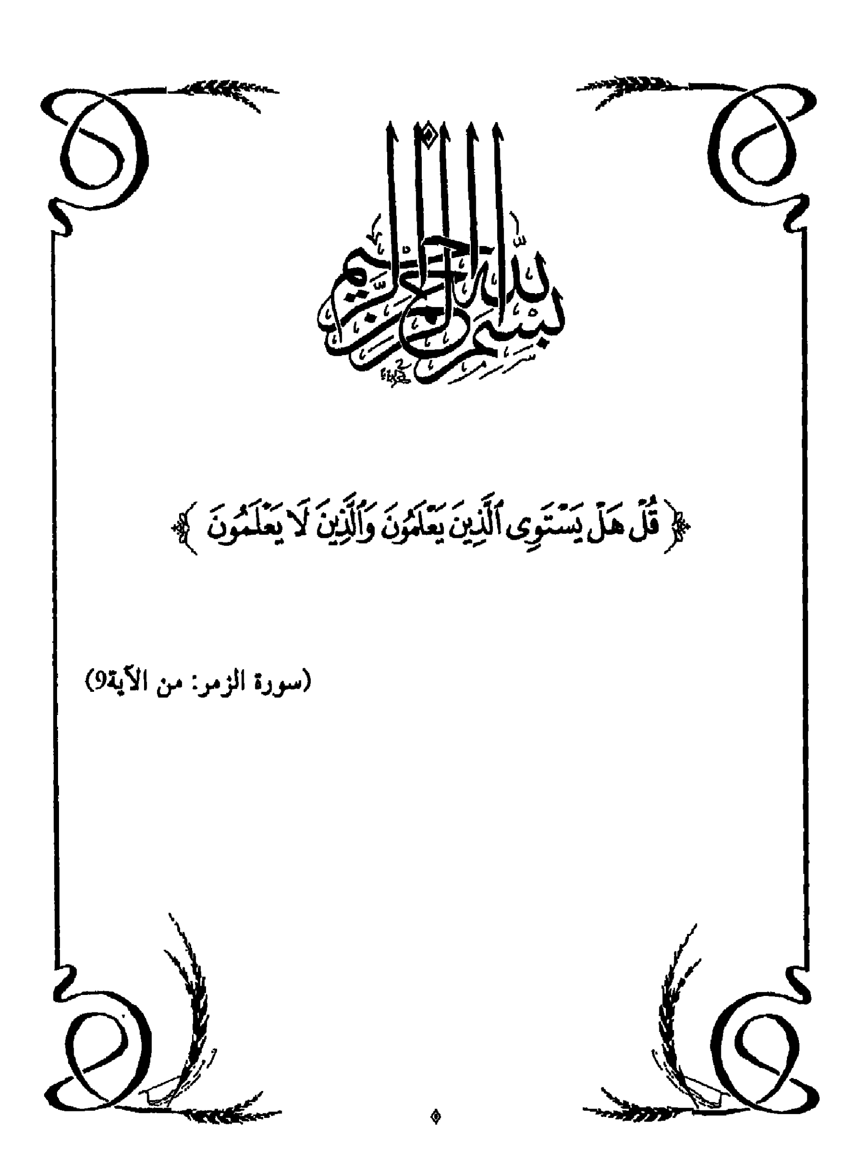
في شرح شعر المتنبي وأبي تمام

لابن المستوفي (ت 637هـ)

تأليف

د. حليم حماد سليمان العسافي
أستاذ اللغة والنحو المساعد
في كلية التربية الأساسية/ جامعة الانبار بالعراق

الطبعة الأولى
2013 م – 1434 هـ



﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

(سورة الزمر: من الآية9)

الاهداء

إلى

روح والدي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى

والدتي الحنون أطال الله بقاءها

إلى

زوجي الغالية شريكة دربي في الحياة

إلى

أولادي الزبير وبريدة ولبينة وحارثة

إلى

إخوتي وأخواتي تقديرا واعتزازا

إلى

كل صاحب حق عليّ

أرفع هذا الجهد

حليم .

الفهرس

الفصل الأول

موقفه من أدلة الصناعة النحوية

الفصل الثاني

المباحث الصوتية

الفصل الثالث

المباحث الصرفية

الفصل الرابع

المباحث النحوية

الفصل الخامس

المباحث الدلالية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب لسانا وابلغهم حجة خير من نطق بلغة الضاد محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الأخيار.. أما بعد..

فإن القرآن الكريم يعد من أوثق النصوص العربية وأسماها فصاحة وبلاغة وأكثرها ضبطا ودقة، إذ أن جميع العلوم تعود إليه، فهو حافظ أبد الدهر أصول العربية، كما هي حافظة معانيه ومدلولاته وإعجازه وجمال الأسلوب فيه، لذلك كانت العربية رديفا للآيات البينات، شرفها الله ﷻ بإرسال دستوره مبينا بها، كما قال ﷻ ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ (1).

وقد شرفني الباري ﷻ بدراسة هذه اللغة الكريمة في الدراسة الأولية، وواصلت – بفضل الله– طريقي في دراسة الماجستير، فكانت رسالتي لغوية، ومن أجل استكمال ما فاتني في دراسة الماجستير، وقع اختياري على موضوع لدراسة الدكتوراه يغلب عليه الجانب النحوي واللغوي فكان الموضوع هو ((الدراسات النحوية واللغوية في كتاب النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفي (ت 637هـ)))، والذي أشار به علي الأستاذ الدكتور محمود جاسم الدرويش، وأقرني عليه الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية.

وبعد ذلك قبلت نفسي دراسة هذا الكتاب لأسباب كثيرة منها:

إن هذا الكتاب يتناول شرح شعر شاعرين كبيرين في الشعر العربي، بل هما أعظم نهدين فيه، وهما أبو تمام وأبو الطيب.

المعرفة اللغوية والأدبية لابن المستوفي، في فهم شعر الشاعرين.

(1) سورة الشعراء:192–195.

ضخامة الكتاب من حيث عدد أجزائه، إذ بلغت الأجزاء المطبوعة أحد عشر، وقد حصلت عليها جميعا ولله المنة والفضل، أما بقية الأجزاء فما زالت غير مطبوعة، مما جعلني أواجه صعوبة كبيرة في الحصول على هذه الأجزاء، ولكني من خلال السؤال تمكنت من العثور على منزل الدكتور خلف رشيد نعمان محقق الكتاب، الذي ساعدني مشكورا على جرد المادة النحوية واللغوية من خلال مراجعة منزله لمدة طويلة، حتى اكتملت لي المادة النحوية واللغوية.

مدح العلماء له والثناء عليه، إذ قيل بحقه: (شمس إربل وبدرها، وعالمها البارع وصدرها، وفخر أمثالها وجمال أفاضلها)، وقيل أيضا: (اللغوي النحوي المحدث الكاتب المؤرخ الثقة..).

ضخامة المادة اللغوية والنحوية في كتابه، إذ حوت مادته على علوم الصوت والصرف والنحو والدلالة وغيرها.

ومن هنا كان اختياري هذا الموضوع عنوانا لأطروحتي، فتوكلت على الله ﷻ بجرد المسائل النحوية واللغوية التي تضمنها الكتاب، ثم اقتصرت على عدد من المسائل البارزة فيه؛ لأجعلها مادة في الدراسة التي توزعت على خمسة فصول وتمهيد اتبعتها بخاتمة، تضمنت المتوصل إليها.

ففي التمهيد تناولت اسم المؤلف، ونسبه، وأهم شيوخه وتلاميذه، ثم تحدثت عن الكتاب مبيِّناً منهجه، وأهميته وسبب تأليفه، ثم ختمت التمهيد بأهم الموارد التي أخذ ابن المستوفي منها مادته اللغوية والنحوية، من شخصيات وكتب.

وجاء الفصل الأول لبيان موقفه من أدلة الصناعة اللغوية والنحوية، إذ بينا أصوله النحوية، وهي: السماع (القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر والنثر)، والقياس والإجماع.

ويحث الفصل الثاني عن المسائل الصوتية مثل: الإبدال والإعلال والقلب المكاني، وكشف الفصل الثالث عن المسائل الصرفية التي شكّلت المادة الصرفية مثل: أبنية الأسماء

وأبنية الأفعال إذ تناولت فيها أبنية الجموع والنسب والتصغير، وتناوله مسألة التذكير والتأنيث.

وجاء الفصل الرابع بخمسة مباحث نحوية، الأول: موقفه من الخلاف النحوي إذ ذكرت موقفه من المدرستين البصرية والكوفية، والثاني: موقفه من المصطلح النحوي إذ ذكرت المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، والثالث: موقفه من التأويل النحوي من زيادة وحذف وتضمين واحتمال أكثر من وجه إعرابي، المبحث الخامس ليتناول مسائل نحوية متفرقة مثل: مسألة عود الضمير، وأثر الرواية في الإعراب، وتعلق حرف الجر، والممنوع من الصرف وغيرها.

وعمد الفصل الخامس لبيان الدلالة عند ابن المستوفي، فبين لنا دلالة الألفاظ من خلال الترادف والمشترك اللفظي والأضداد والمعرب والاشتقاق والضد والخلاف، والعلاقات الدلالية بن الألفاظ من خلال الاستعارة والتشبيه والتورية، وأتبعته بموقفه من حركة الإصلاح اللغوي من خلال ضبط الألفاظ بالحركة والتصحيف والنقد اللغوي.

وأتبعت فصول البحث بخاتمة لأهم النتائج التي توصلت إليها من وراء هذا الدرس النحوي واللغوي.

وقد أقيمت الرسالة على كتب مهمة ومتنوعة بعلم وافر، فضلا عن مادة الكتاب العلمية، ولعل أبرزها كتب النحو، ولاسيما كتاب سيبويه (ت 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت 285هـ)، والأصول لابن السراج (ت 316هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، وكتب اللغة مثل أدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276هـ)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244هـ)، والزاهر لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ)، والخصائص لابن جني (ت 392هـ)، والمخصص لابن سيده (ت 458هـ)، والمزهر للسيوطي (ت 911هـ)، والمعجمات العربية مثل العين للخليل (ت 175هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)، والصحاح للجوهري (ت 398هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت 711هـ)، وكتب المذكر والمؤنث مثل كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري والمذكر والمؤنث لابن التستري (ت 361هـ)، وكتب الاضداد مثل كتاب

الأضداد للأصمعي (ت 216هـ)، وكتاب الأضداد لابن السكيت، وكتب الأبدال مثل كتاب الأبدال لأبي الطيب اللغوي (ت 351هـ)، والكتب التي عرضت المسائل الخلافية مثل الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت 577هـ)، وكتب الأمثال العربية مثل: كتاب مجمع الأمثال للميداني (ت 518هـ)، وكتاب المستقصى للزمخشري (ت 538هـ)، وكتب التراجم مثل كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان (ت 681هـ)، وبغية الوعاة للسيوطي.

وعولت أيضا على كتب معاني القرآن وإعرابه، مثل: معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت 215هـ)، وإعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ).

وعولت أيضا على كتب القراءات القرآنية، مثل: كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت 370هـ)، وكتب التفسير، مثل: الكشاف للزمخشري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت 671هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان (ت 745هـ)، واستعنت أيضا بكتب الحديث النبوي الشريف مثل: مسند أحمد (ت 241هـ)، وصحيح مسلم (ت 261هـ).

واستعنت أيضا بالكتب النحوية واللغوية للمعاصرين وانتفعت أيضا بمجموعة من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات والدوريات.

ومن هذا المقام، وعرفانا بفضل الله ﷻ علينا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأيادي الكريمة التي تركت لمساتها على البحث وأوقفته على قدميه، الأستاذة ندى عبد الرحمن الشايع التي أوسعتني بوقتها وجهدها من خلال ترصيعها البحث بالملاحظات القيّمة، وأتقدم بوافر شكري وامتناني إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين نهلت من علمهم في السنة التحضيرية، فلهم مني أجزل الشكر والامتنان، كما أشكر كل ذي فضل عليّ.

وبعد.. فهذا جهدي في الأطروحة، ولست زاعما أني قد وفّيت ابن المستوفي حقه، لكونه عالما جليلا وكتابه غني بالمادة النحوية واللغوية، ولكني أرجو أن أكون قد أنصفت الرجل حقه في جهده النحوي واللغوي في كتاب النظام.

وحسبي أني أخلصت النية لله ﷻ، وبذلت من الجهد ما استطعت في ظل هذه الظروف الحرجة التي يمر بها بلدنا العزيز، فرج الله عنه الشدة، فإن كان عملي صوابا فصواب هدينا إليه من الله ﷻ، وحسبنا أننا طاقات بشرية تنشد الكمال، والكمال لله ﷻ، وإن كان العمل خطأ فسبحان من لا يخطئ (كل ابن آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون)، كما قال الرسول ﷺ.

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة كتابه الكريم، وصلوات من الله وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين....

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حليم

التمهيد

حياة ابن المستوفي وكتابه وموارده

حياة ابن المستوفي[1]

هو أبو البركات بن أحمد بن المبارك بن موهوب بن غنيمة بن غالب اللخمي الإربلي[2]، الكاتب الملقب بـ((شرف الدين))، والمعروف بابن المستوفي.

(1) لقد أغنانا الفضلاء الذين كتبوا عن حياة ابن المستوفي، عن إعادة ترجمة حياته المفصلة مثل الدكتور خلف رشيد نعمان عند تحقيقه كتاب النظام، والأستاذ هلال ناجي عند تحقيقه رسائل ابن المستوفي والتي نشرها في مجلة المورد، العدد الثالث، 1998. وللمزيد من المعلومات عن حياة ابن المستوفي تنظر ترجمته في التكملة لوفيات النقلة، عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1988: 3/ 522، وفيات الأعيان: ابن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978: 4/ 147، سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، د.ت: 23/ 5، البداية والنهاية: ابن كثير (ت 774هـ)، تحقيق د. أحمد أبو ملحم ود. علي نجيب عطيوي وآخرين، القاهرة، دار الحديث، ط3، 1987: 13/ 15، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (ت 911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت: 2/ 272، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت: 5/ 187، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل البغدادي (ت 1339هـ)، طهران، ط3، 1387هـ: 2/ 16، الأعلام: خير الدين الزركلي، ط3، د.ت: 6/ 149، معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، نشر مكتبة المتنبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي: 8/ 170-171.

(2) نسبة إلى إربل، وهي مدينة في ولاية الموصل، وهي باللغة الدارجة أربيل، ينظر: معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت: 1/ 137-139، تقويم البلدان: عماد الدين

ولد ابن المستوفي في النصف من شوال سنة أربع وستين وخمسمائة في أربل. وكان عارفا بعدة فنون منها الحديث وعلومه وأسماء رجاله وجميع ما يتعلق به، وكان ماهرا في فنون الأدب والنحو واللغة والعروض والقوافي وعلم البيان وأشعار العرب وأخبارهم.. وكان بارعا في علم الديوان وحسابه.

وقد درس ابن المستوفي على عدد غير قليل من الشيوخ؛ ليكوّن شخصيته العلمية وهم:

- أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن قائد (ت 585هـ)[1].
- أبو ياسر، عبد الوهاب بن هبة الله البغدادي (ت 588هـ)[2].
- أبو الحرم الماكسيني (ت 603هـ)[3].
- ابن طبرزد (ت 607هـ)[4].
- أبو المظفر المبارك بن طاهر الخزاعي[5].
- أبو محمد السهروردي[6].

المعروف بأبي الفداء، دار الطباعة السلطانية، باريس، د.ت: 413، دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر: 1/ 576- وما بعدها.

(1) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 5/ 9-12، شذرات الذهب: 4/ 284.

(2) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 4/ 293.

(3) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المستشرق، بيروت، لبنان، د.ت: 19/ 171-172، وفيات الأعيان 5/ 278-280، شذرات الذهب: 5/ 11.

(4) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 5/ 26.

(5) لم أعثر على ترجمته.

(6) لم أعثر على ترجمته.

أما تلاميذه فمن أشهرهم:

1. عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)[1].
2. ابن خلكان (ت 681هـ)[2].

وقد تنوعت مؤلفاته بين التاريخ والشعر والبلاغة والعروض والقوافي وهي:

1. النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام[3].
2. تاريخ أربل، في أربعة مجلدات[4].
3. إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل للزمخشري، وهو شرح الأبيات التي استشهد بها الزمخشري في كتابه.
4. كتاب (أبو قماش)، جمع فيه أدبا كثيرا ونوادر وغيرها.
5. سر الصنعة.
6. كتاب الأمثال والأضداد.
7. ديوان شعر.
8. كتاب حاجة الكاتب والشاعر من ضرورة الشعر، وشيء من علم العروض والقوافي.
9. الممتع المؤنس، وذكر فيه مشهوري الشعراء إلى زمانه.
10. كتاب الخيل.
11. كتاب جامع الأوراق، يتضمن أشعارا وحكايات وأخبارا وأمثالا وفوائد.
12. كتاب (قناعة الناظر وكناية المحاضر)، فيه من مليح الأشعار ومختارها.

---

(1) ترجمته في: الدليل الشافي على المنهل الصافي، ابن تغرى بردى (ت 874هـ)، تحقيق فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت: 1/ 419-420.

(2) ترجمته في: شذرات الذهب: 3/ 370.

(3) طبع منه أحد عشر جزءا في دار الشؤون الثقافية، بغداد، من عام 1989 إلى عام 2005، بتحقيق د. لف رشيد نعمان.

(4) طبع منه جزءان في دار الشؤون الثقافية، بغداد، بتحقيق د. سامي الصقار.

13. كتاب (موجبات الصبوة وغمائم السلوة)، يتضمن نبذا من أمور العشق وأسبابه وأشعارا في الصبابة.
14. كتاب (تاريخ معرفة الدول).
15. كتاب مشارع الأنوار ومطالع العذار).
16. رسائل ابن المستوفي[1]، فيها معلومات تاريخية.

وقد أجمعت المصادر على أنه توفي بالموصل يوم الأحد 5 محرم سنة 637هـ، ودفن بمقبرة باب الجصاصة[2].

وبذلك ذهب ابن المستوفي إلى دار ربه، مخلفا آثارا علمية تشهد له بالفضل والعلمية، ولاسيما شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، ليبقى أثرا يفيد منه الدارسون ويقتفي منهجه الشارحون.

كتابه النظام

سبب تأليفه:

بيّن ابن المستوفي سبب شرحه شعر هذين الشاعرين الكبيرين بقوله: (فإني وجدت الناس كثيرا ما يتجاذبون القول فيما أشكل من معاني أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وأبي الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، لميلهما كثيرا عن الطبع إلى التكلف، وعدولهما غالبا عن العفو إلى المستكره، إلا أن أبا الطيب أعظمهما معنى مستغلقا، وأكثرهما تركيبا مستبهما، والناس في شعره اثنان: محام عنه مفرط، ومتعصب عليه مفرط، وكلاهما متجاوز به حده، غال فيه حكمه، دفاعا عنه وتحاملا عليه، وهم مع ذلك عن معانيه أشد سؤلا، وأكثر في كل مقام مقالا، وأنا أجمع من أقوال العلماء في ذلك ما أداني البحث

(1) حققها الأستاذ هلال ناجي، ونشرها في مجلة المورد، العدد الثالث، 1998.

(2) التكملة: 3/ 522، وفيات الأعيان: 4/ 151، سير أعلام النبلاء: 23/ 50، شذرات الذهب: 5/ 187.

إليه، ووفقني العلم به عليه، مختصرا ما أورده بوسع جهدي، وملخصه بقدر طاقتي، وناسبه إلى قائله، وسنده إلى ناقله)[1].

منهجه في كتابه:

بعد الاطلاع على كتاب النظام، يمكن أن نحدد منهج ابن المستوفي في كتابه بما يأتي:

1. رتب ابن المستوفي القصائد التي شرحها على حروف المعجم (الألف باء)، فقد اعتمد ترتيب الصولي في شرحه شعر أبي تمام، وترتيب ابن جني في شرحه شعر المتنبي، ربما لكونهما أقدم شرحين، إذ إنّ أبا بكر الصولي أقدم من شرح شعر أبي تمام، وابن جني أقدم من شرح شعر المتنبي، وطريقته في هذا الترتيب أنه يأخذ الحرف الأول من حروف المعجم ويسلسل تحته القصائد التي تتناول جميع الأغراض الشعرية التي تناولها الشاعر في شعره، فقافية الجيم على سبيل المثال تضم أبواب الرثاء والغزل... وكذلك حرف الحاء والخاء والدال إلى آخر حروف المعجم.
2. تناوله معظم أبيات القصيدة، ولا يترك منها إلا القليل، وهو في الغالب لا يترك من القصيدة الواحدة بيتا دون أن يشرحه، وربما كان تركه هذه الأبيات دون شرح وضوحها وبيان معناها.
3. اعتماد التسلسل الزمني عند اختيار الشارح للبيت الشعري، ففي شرحه شعر أبي تمام يبدأ بقول الصولي، وعند شرحه شعر المتنبي يبدأ بقول أبي الفتح، لكن ابن المستوفي يخرج عن هذا الإطار في كثير من الأحيان فيشرح شعر الشاعرين دون اعتبار إلى تسلسلهم الزمني.

---

(1) النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي (ت 637هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1989: 1/ 192 (المقدمة).

4. ذكر ابن المستوفي ما اختلف فيه من روايات البيت الواحد، وأثبت سند الروايات في معظم ما اختلفت روايته من أبيات الشاعرين.
5. إنّ ابن المستوفي في نقله آراء العلماء والشراح قد يضيف من كلامه إلى ما نقل، أو قد يقتصر نقله على ما يراه ضروريا من أقوالهم، ثم يعزز ما نقل من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي، أو مثل من الأمثال أو بيت من الشعر.
6. عرض ابن المستوفي في كتابه المسائل الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنقدية والعروضية والتاريخية وغيرها، فكان بحثه غنيا دل على سعة علمه.

أهميته :

لكتاب النظام أهمية كبيرة، وتبرز هذه الأهمية من خلال ما يأتي[1]:

1. إنّه جمع أقوال شراح أبي تمام منذ أن بدأ الصولي شرحه إلى عصر ابن المستوفي في القرن السابع الهجري، وكذلك فعل مع المتنبي.
2. أمانته العلمية ونزاهته في التحقيق، ينسب كل قول إلى قائله، وإن خالف ذلك في بعض المواضع القليلة.
3. تأتي أهمية شرح ابن المستوفي لما تضمنه من آراء صائبة في كثير من الأحيان وتعقيباته على بعض ما يورد لهم من آراء في كتابه.

موارده اللغوية والنحوية :

قبل الخوض في أهم الموارد اللغوية والنحوية لابن المستوفي في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام لابد من إلقاء نظرة سريعة على أمور تتعلق بهذه الموارد، وهي:

1. النقل.
2. نسبة الآراء.

---

(1) دراسة نقدية في شروح ديوان أبي تمام: نجم مجيد علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983: 144.

3. الردود.

أولا: النقل:

النقل من السمات البارزة في كتاب النظام؛ إذ حشد آراء العلماء ونصوصهم في مختلف علوم العربية، إذ لم يدع مبحثا أثاره النحاة واللغويون إلا وتعرض له، وقد نجح ابن المستوفي في إغناء مباحث كتابه بهذا التراث الثر، الذي مثل جهود أعلام العربية في مجال اللغة والنحو والصرف والبلاغة مرتبا آراءهم ونصوصهم بشكل مفيد ومختصر ونافع للباحثين في هذا المجال، لذا سهّل علينا ابن المستوفي مطالعة آراء الشراح واللغويين في الكتاب، ويمكن أن نتلمس أساليبه من خلال اعتماده أساليب النقل المعروفة عند سابقيه، وهي:

أ. النقل المباشر والنقل غير المباشر.

ب. النقل بالنص والنقل بالمعنى.

أ. النقل المباشر والنقل غير المباشر:

1. النقل المباشر:

مثّل هذا النقل أهم سمات نقله؛ إذ كان ابن المستوفي ينقل من المصدر بشكل مباشر دون الاعتماد على مصدر آخر نقل من الأول، وذلك في أغلب النصوص والآراء التي نقلها، فعند شرحه قول أبي تمام:

بُدِّلَت عَبرَةً مِنَ الإيماضِ   يَومَ شَدّوا الرِّحالَ بِالأَغراضِ

قال: (قال الجوهري (ت 398هـ): أومضت المرأة، إذا سارقت النظر...)[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

ما شَدَدتُ الأَوذامَ في عُقَدِ الأَكـ   ـرابِ حَتّى وَرَدتُ مِلءَ الحِياضِ

(1) النظام: 10/ 104، الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ-1984: 3/ 1113 (ومض).

قال: (قال أبو العلاء (ت 449هـ): الأوذام: واحدها وذم، وهي سيور تشد من عرا الدلو إلى عراقيه)[1].

2. النقل غير المباشر:

نقل ابن المستوفي عددا من الآراء والتوجيهات بطريقة النقل غير المباشر، أي: النقل عن الأصل بوساطة كتاب آخر نقل عن الأصل نفسه، ومع أن هذه الطريقة لم تكن كثيرة عنده إلا أنه اعتمد عليها في مواضع عديدة من كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

يُذري اللُّقانُ[2] غُباراً في مَناخِرِها ... وَفي حَناجِرِها مِن آلِسٍ[3] جُرَعُ

قال: (قال الواحدي (ت 468هـ) قال ابن جني (ت 392هـ): لا تستقر فتشرب، وإنما كانت تختلس الماء اختلاساً لما فيها من مواصلة السير..)[4].

ب. النقل بالنص وبالمعنى:

من خلال تصفح كتاب النظام لم أجد ابن المستوفي ينقل عن غيره بالمعنى، وإنما كان ينقل بالنص مع بعض التغييرات التي تطرأ على النص وهذه التغييرات إما طفيفة أو كبيرة بعض الشيء.

- النقل بالنص:

اعتمد ابن المستوفي هذا الأسلوب في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، فعند مراجعتي أصول تلك النصوص في مظانها وجدتها بكاملها، من ذلك ما ذكره عند شرحه قول أبي تمام:

بِحَسبِكَ مِن نَيلِ المَناقِبِ أَن تُرى ... عَليماً بِأَنْ لَيسَتْ تُنالُ مَناقِبُهْ

(1) النظام: 10/ 117.

(2) اللقان: موضع في بلاد الروم.

(3) آلس: نهر في بلاد الروم.

(4) النظام: 10/ 323.

قال: (قال ابن دريد (ت 321هـ): المنقبة هي ما في الرجل من الخصال الجميلة..)[1].

وعند رجوعي إلى كتاب الجمهرة لابن دريد وجدت النص بتمامه، إلا أنني في هذا الجانب وجدت كثيرا من النصوص قد أجرى عليها تغييرات متباينة في النص إما بزيادة لفظ أو بحذفه أو بتقديم أو تأخير من غير الإشارة إلى ذلك التغيير، فمن الأمثلة على التغيير الكبير في لفظ النص من غير الإشارة إلى ذلك مع محافظته على معنى النصوص من غير أن ينبه على ذلك قوله عند شرح شعر المتنبي:

وَهَبَّت بِحِسمى هُبوبَ الدَبو ... رِ مُستَقبِلاتٍ مَهَبَّ الصَبا

قال: (قال الجوهري: حِسمى: بالكسر أرض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها)، والنص عند الجوهري في الصحاح هو (حسمي بالكسر اسم أرض بالبادية غليظة لا خير فيها تنزلها جذام، ويقال: آخر ماء نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية إلى اليوم، وفيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها)[2].

ثانيا: نسبة الآراء والنصوص:

دأب ابن المستوفي على نسبة الأقوال والنصوص والتوجيهات إلى أصحابها، وذلك في أغلب المواضع التي نقل فيها كلام الآخرين، ونلاحظه في أغلب الأحيان يكتفي بنسبة النص أو الرأي إلى صاحبه من دون ذكر الكتاب الذي نقل منه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: قال أبو العلاء[3]، قال الصولي (ت 335هـ)[4]، قال الخارزنجي (ت 348هـ)[5]،

(1) النظام: 3/ 75، وينظر جمهرة اللغة: ابن دريد (ت 321هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت: 1/ 323.

(2) النظام: 1/ 458، وينظر الصحاح: 5/ 1899 (حسم).

(3) النظام: 1/ 211.

(4) نفسه: 1/ 240.

(5) النظام: 9/ 244.

قال الأصمعي (ت 216هـ)[1]، وأحيانا نراه ينسب القول أو النص إلى صاحبه ويذكر معه اسم الكتاب الذي ورد النص فيه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: قال أبو عبيد (ت 224هـ) في الغريب المصنف[2]، وفي نوادر أبي زيد (ت 215هـ)[3]، وفي الجمهرة لابن دريد[4]، وفي مواضع قليلة جدا اكتفى بذكر الكتاب بمفرده دون ذكر اسم مؤلفه، مثل: جاء في اللسان[5]، والملاحظ على ابن المستوفي أنه كان في الأغلب يذكر لقب المؤلف أو كنيته أو اسمه الذي اشتهر فيه، فمن أمثلة ذكر لقبه قوله: قال الواحدي[6]، قال المرزوقي (ت 421هـ)[7]، ومن الأمثلة على ذكر المؤلف بكنيته قوله: قال أبو العلاء[8]، قال ابن الشجري (ت 542هـ)[9]، ومن أمثلة ذكر الاسم قوله: قال عبد الواحد بن زكريا (ت 502هـ)[10]، وقد يذيل ابن المستوفي النصوص التي ينقلها أحيانا بعبارات تدل على نهايتها، كقوله مثلا: انتهى كلامه[11].

---

(1) نفسه: 7/ 159.

(2) نفسه: 10/ 102.

(3) نفسه: 10/ 153.

(4) نفسه: 2/ 109.

(5) نفسه: 3/ 134.

(6) نفسه: 9/ 144.

(7) نفسه: 6/ 123.

(8) نفسه: 6/ 456.

(9) نفسه: 6/ 466.

(10) نفسه: 6/ 416.

(11) نفسه: 3/ 236.

ثالثا: الردود:

ابن المستوفي في شرحه الكبير لم يكن ناقل نصوص فحسب، إنما كانت له شخصية متميزة من خلال ردوده على العلماء في عصره أو قبله، وقد جاءت عباراته في ردوده على الأغلب تحمل في طياتها ذلك الأدب الجم في الرد، فهي على العموم عبارات مؤدبة ليست بالناقدة الجارحة ولا العبارات المتحاملة، ومن هذه العبارات قوله: هذا تأويل بعيد[1]، كلام لا حاجة إليه[2]، إلا أنه في بعض العبارات كان شديدا قاسيا كقوله: قول غير مستقيم[3]، عبارة ضعيفة[4]، قول مضطرب غير مهذب[5].

موارده اللغوية والنحوية:

كان المعين الذي استقى منه ابن المستوفي مسائله النحوية واللغوية والتي بثها في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام يتألف من ضربين من الموارد:

1. النقل من الكتب.
2. النقل عن الأعلام.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نقله عن الأعلام قد فاق نقله من الكتب.

أولا: النقل من الكتب:

ذكر ابن المستوفي في كتابه عددا من الكتب التي أفاد منها، وقد كانت متنوعة في أفانين شتى على وفق تنوع المعارف والعلوم التي عرض لها في كتابه، فتوزعت على كتب النحو واللغة ومعاني القرآن وإعرابه وغريبه وغريب الحديث ومنها:

---

(1) النظام: 3/ 70.

(2) نفسه: 8/ 332.

(3) نفسه: 3/ 16.

(4) نفسه: 1/ 162.

(5) نفسه: 9/ 332.

1. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)[1].
2. الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)[2].
3. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام[3].
4. الجمهرة، ابن دريد (ت 321هـ)[4].
5. تهذيب اللغة، الأزهري (ت 370هـ)[5].
6. درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ت 516هـ)[6].

ثانيا: النقل عن الأعلام:

لابد من القول: إنه ليس من السهل الإحاطة بأسماء الأعلام اللذين أفاد منهم ابن المستوفي في كتابه بما يخص القضايا اللغوية والنحوية، فهو من علماء القرن السابع الهجري، ومعنى هذا أن ميراثا ضخما من المعارف التي دوّنت على مدى سبعة قرون أتيح له منها قدر ليس باليسير، ولاسيما إن المؤرخين قد ذكروا أن ابن المستوفي كان ماهرا في فنون الأدب واللغة والنحو، والذين أخذ عنهم كانوا في حقول معرفية شتى فمنهم مفسرون ولغويون ونحويون وبلاغيون، وشمل نقله جميع مراحل التدوين المختلفة التي سبقته، ولعل من المفيد أن أذكر أربعة أمور في نقله عن الأعلام:

1. سأذكر هنا أسماء الأعلام الذين نقل عنهم ابن المستوفي الآراء اللغوية والنحوية مستبعدا قسما كبيرا منهم لم يكن ميدانهم اللغة والنحو.

---

(1) نفسه: 9/ 174، 10/ 353.

(2) نفسه: 10/ 102.

(3) نفسه: 6/ 252.

(4) النظام: 2/ 109، 3/ 352، 8/ 331.

(5) نفسه: 6/ 331.

(6) نفسه: 10/ 145..

2. أن من سيرد ذكرهم من الأعلام لاشك في أن ابن المستوفي قد نقل آراءهم عن طريق مؤلفاتهم أو مؤلفات غيرهم، إلا أنه قد أغفل ذكر تلك المصنفات مكتفيا بنسبة النصوص إليهم.

3. ليس من شأني أن أتناول الأعلام كلهم، ولكني سأنتخب بعضا منهم مراعيا سني وفياتهم في ترتيب أسمائهم.

وهذا سرد بأسماء الأعلام الذين نقل عنهم في جانب اللغة والنحو، وهم:

1. ابن عباس (ت 68هـ)[1].
2. سعيد بن جبير (ت 95هـ)[2].
3. عكرمة (ت 104هـ)[3].
4. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)[4].
5. سيبويه (ت 180هـ)[5].
6. يونس بن حبيب (ت 182هـ)[6].
7. الكسائي (ت 189هـ)[7].
8. النضر بن شميل (ت 204هـ)[8].
9. قطرب (ت 206هـ)[9].

---

(1) النظام: 10/ 146.

(2) نفسه: 10/ 146.

(3) نفسه: 10/ 146.

(4) نفسه: 1/ 278، 5/ 100، 7/ 101، 9/ 185.

(5) نفسه: 1/ 307، 311، 2/ 24، 6/ 391، 10/ 264، 363.

(6) نفسه: 3/ 300.

(7) نفسه: 5/ 20، 6/ 273.

(8) نفسه: 5/ 88.

(9) نفسه: 7/ 143.

10. الفراء (ت 207هـ)[1].
11. أبو عبيدة (ت 209هـ)[2].
12. الأخفش (ت 215هـ)[3].
13. أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)[4].
14. الأصمعي (ت 216هـ)[5].
15. أبو عبيد (ت 224هـ)[6].
16. أبو عمر الجرمي (ت 225هـ)[7].
17. ابن الأعرابي (ت 231هـ)[8].
18. ابن السكيت (ت 244هـ)[9].
19. المازني (ت 249هـ)[10].
20. ابن قتيبة (ت 276هـ)[11].
21. المبرد (ت 285هـ)[12].

---

(1) نفسه: 1/ 238، 2/ 22، 208، 3/ 283، 4/ 104، 341، 7/ 159، 9/ 89.

(2) نفسه: 3/ 168، 4/ 246، 5/ 211، 6/ 382، 7/ 163، 8/ 289، 10/ 66.

(3) نفسه: 3/ 24، 170، 4/ 53، 5/ 85، 262، 8/ 37، مسودة الجزء 12: 3348.

(4) نفسه: 3/ 353، 255، 4/ 169، 6/ 90، 387، 5/ 98، 7/ 255، 10/ 11.

(5) النظام: 1/ 207، 259، 3/ 93، 128، 4/ 29، 137، 6/ 29.

(6) نفسه: 4/ 137، 6/ 32، 7/ 276، 10/ 102.

(7) نفسه: 1/ 460، 3/ 45، 4/ 297، 5/ 147.

(8) نفسه: 1/ 471، 2/ 309، 5/ 31، 88، 9/ 221، 365.

(9) نفسه: 5/ 118، 124، 8/ 384، 9/ 89.

(10) نفسه: 4/ 297.

(11) نفسه: 9/ 195.

(12) نفسه: 3/ 162، 8/ 82، 9/ 399.

22. ثعلب (ت 291هـ)[1].
23. الزجاج (ت 311هـ)[2].
24. ابن دريد (ت 321هـ)[3].
25. أبو بكر ابن الأنباري (ت 328هـ)[4].
26. الصولي (ت 335هـ)[5].
27. ابن درستويه (ت 347هـ)[6].
28. الخارزنجي (ت 348هـ)[7].
29. السيرافي (ت 368هـ)[8].
30. ابن جني (ت 392هـ)[9].
31. ابن فارس (ت 395هـ)[10].
32. الجوهري (ت 398هـ)[11].
33. أبو الفضل العروضي (ت 416هـ)[12].

---

(1) نفسه: 1/ 471، 3/ 278، 9/ 375.

(2) نفسه: 6/ 260، 8/ 254.

(3) نفسه: 3/ 75، 5/ 117، 8/ 31، 10/ 222، مسودة الجزء 13:

(4) نفسه: 7/ 305.

(5) نفسه: 1/ 208، 256، 3/ 112، 10/ 52، 214.

(6) النظام: 6/ 49.

(7) نفسه: 10/ 26.

(8) نفسه: 3/ 165، 5/ 472، 6/ 85.

(9) نفسه: 1/ 328، 3/ 255، 7/ 209، 9/ 62، 10/ 7، 366، 399.

(10) نفسه: 5/ 321، 6/ 29، 8/ 31، 9/ 45.

(11) نفسه: 1/ 213، 5/ 16، 35، 145، 152، 6/ 58، 10/ 10، 20، 55.

(12) نفسه: 4/ 324.

34. المرزوقي (ت 421هـ)[1].
35. المعري (ت 449هـ)[2].
36. ابن فورجة (كان حيا سنة 455هـ)[3].
37. ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)[4].
38. الواحدي (ت 468هـ)[5].
39. الزمخشري (ت 538هـ)[6].
40. أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)[7].

ونلاحظ من نقله من هذه المواد بعض الملاحظات منها:

1. إنه لم يقتصر في نقله على أعلام مصر معين، وإنما شمل نقله عن علماء من أماكن مختلفة.
2. إنه لم يقيد نفسه بالنقل عن علماء مدرسة معينة كالبصرة أو الكوفة بل نقل عن المدرستين.
3. كان دقيقا في نقله من موارده، أمينا في نسبة الآراء إلى أصحابها ويتجلى هذا الأمر بوضوح لمن أمعن النظر في كتابه، وخرّج النصوص التي نقلها سواء أكان نقله من الكتب أم الأعلام.

---

(1) نفسه: 2/ 200، 3/ 102، 10/ 230.

(2) نفسه: 1/ 208، 278، 3/ 75، 10/ 11، 103، 270.

(3) نفسه: 1/ 373-374، 4/ 317، 10/ 311.

(4) نفسه: 8/ 145.

(5) نفسه: 1/ 330، 3/ 324، 365، 7/ 294، 399، 8/ 306، 9/ 61.

(6) نفسه: 9/ 129.

(7) النظام: 3/ 324، 4/ 59، 197، 321، 7/ 424.

الفصل الأول

موقفه من أدلة الصناعة النحوية

الفصل الأول

موقفه من أدلة الصناعة النحوية

توطئة:

لقد اعتمد النحاة واللغويون في إصدار أحكامهم التي أرسوها على أدلة قويمة، فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة، إذ عليها التعويل في إثبات الأحكام النحوية واللغوية وظواهرها، واستدلالها، وإبانة الأصول اللغوية والنحوية للمفردات والتراكيب.

وسوف ألقي الضوء على هذه الأدلة بشيء من التفصيل، موضحا موقف ابن المستوفي من كل منها:

أولا: السماع:

السماع لغة: قال الجوهري: ((سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، وقد يجمع على أسماع وجمع الأسماع أسامع، قولهم: سَمْعَكَ إليّ، أي اسمعْ مني، وكذلك قولهم: سماعِ أي اسمع مثل دراكِ ومناعِ بمعنى أدرك وامنع...))[1].

السماع اصطلاحا: ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا))[2]. أو ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن

---

(1) الصحاح: 3/ 1231-1232 (سمع).

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1، 1988: 36.

الناطقين بها))[1]، وقد اعتمد النحاة عليه في جمع المادة اللغوية إذ كانت عناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام الكوفيين[2].

أنماط السماع:

1. القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أن النص القرآني يعد من أوثق النصوص وأعلاها فصاحة وأكثرها دقة، فكل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه[3]، لذا فلا عجب أن يمنحه ابن المستوفي عنايته الفائقة.

وها أنا ذا أضع بين يدي البحث أمثلة من استشهاده بالقرآن الكريم، فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تَسقِنِي ماءَ المَلامِ فإنَّنِي   صَبٌّ قَدِ استَعذَبتُ ماءَ بُكائي

قال: ((.. كما قال في أوله: لا تسقني ماء الملام قال في آخره: ماء بكائي، أقحم اللفظ على اللفظ، إذ كان من سببه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾[4]، فالثانية جزاء وليست بسيئة فجاء باللفظ على اللفظ إذ كان من سببه؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ

---

(1) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت: 341، أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973: 21.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي: 22.

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003: 1/156.

(4) سورة الشورى: من الآية40.

مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2]، والبشارة إنما تكون في الخير لا بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ قاله الجوهري))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَبِمُهجَتي يا عاذِلي المَلِكُ الَّذي ... أَسخَطتُ كُلَّ الناسِ في إِرضائِهِ

قال: ((...إنه انصرف من الإخبار عن عذل العواذل إلى مخاطبة العاذل المذكر، وهو كثير في كلامهم، قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي ﴾[4]))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَشَرَت حَدائِقَهُ فَصِرنَ مَآلِفاً ... بِطَرائِفِ الأَنواءِ وَالأَنداءِ[6]

قال: ((... أما الحدائق في الكتاب العزيز فمخصوص بها النخل لقوله تعالى ﴿وَحَدَائِقَ غُلْبًا﴾[7]))[8]. وعند شرحه لفظة (ارتيد) في قول أبي تمام:

ما اِرتيدَ مِن هيدٍ وَمِن عُدَواءِ ... بيدٍ لِنَسلِ العيدِ في أَمليدِها

قال: ((... قوله: (ما ارتيد) وما شئت ونحوه يقال في الأمور السارة لا الشاقة نحو قوله تعالى: ﴿مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ ﴾[9]، وإن جاء قوله هذا على وجه جاز))[10].

---

(1) سورة الشورى:41.

(2) سورة التوبة: من الآية34، سورة الانشقاق: من الآية 24.

(3) النظام: 1/ 228-229، الصحاح: 2/ 591 (بشر).

(4) سورة يوسف: من الآية29.

(5) النظام: 1/ 335.

(6) رواية الصولي (الطرائق).

(7) سورة عبس:30.

(8) النظام: 1/ 233.

(9) سورة الزخرف: من الآية71.

(10) النظام: 1/ 252.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعـاءِ إلى كُـلِّ حَـيٍّ نَعـاءِ فَتـى العَـرَبِ إحتَـلَّ رَبـعَ الفَنـاءِ

قال نقلا عن التبريزي: ((إذا قال القائل: نعاء جاز أن يكون أمر نفسه أو غيره، وأن يكون الأمر لغيره أوقع؛ لأنك إذا قلت: حذار الأسد، فإنما تريد أن تحذر غيرك منه، ولا يمتنع أن يحمل على أمر النفس، وجاء في التنزيل: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[(1)]))[(2)]، وعند شرحه البيت نفسه ذكر أنه يروى (اختط ربع الفناء)، قال: ((قوله (اختط ربع الفناء) في موضع نصب على الحال إذ كان جملة ولا يمنعه من ذلك إن أول الجملة فعل ماض؛ لأن الجملة لا يراعى فيها العقل بل تكون مثل الآية ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[(3)]، ويجوز أن تكون الجملة التي أولها اختط ربع الفناء خبر ابتداء محذوف كأنه قال: هو اختط ربع الفناء...))، ومن الأمثلة أنه ذكر أن الباء تأتي بمعنى عن، إلا أنه لم يذكرها صراحة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

سَـلِ المُلـكَ عَـن خالِـدٍ وَالمُلـوكَ بِقَمـعِ العِـدى وَبِنَفـيِ العَـداءِ

قال: ((الباء في قوله (بقمع العدى) مثلها في قوله تعالى: ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[(4)]))[(5)]، والباء في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾، بمعنى عن، كما ذكر ذلك أبو حيان[(6)] والمرادي[(1)].

---

(1) سورة العنكبوت: من الآية12.

(2) النظام: 1/ 260.

(3) سورة النساء: من الآية90، قال الزمخشري: (﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضع بإضمار (قد)، وجعل المبرد صفة لموصوف محذوف على تقدير إذ جاؤكم قوما حصرت صدورهم) الكشاف: الزمخشري (ت 538هـ)، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت: 1/ 552.

(4) سورة الفرقان: من الآية59.

(5) النظام: 1/ 273.

(6) البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398هـ-1978: 6/ 502.

والذي يبدو لي أن الباء في الآية الكريمة بمعنى (عن)، إذ أن السؤال يكون عن الشيء.

وعند شرحه لفظ (السمع) الواردة في قول المتنبي:

مَهلاً فَإِنَّ العَذلَ مِن أسقامِهِ وَتَرَفُّقاً فَالسَمعُ مِن أعضائِهِ

قال: ((قال الجوهري: السمع سمع الإنسان، يكون واحدا وجمعا لقوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ (البقرة: ٧) [2]؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: سمعت الشيء سمعاً وسماعا، ويجمع على أسماع، فعلى هذا يجوز أن يكون من الأعضاء))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَتَيتَ مِن فَوقِ الزَمانِ وَتَحتِهِ مُتَصَلصِلاً وَأَمامِهِ وَوَرائِهِ

قال: ((... واستعار هذه الجهات للزمان مجازاً، أي: إنك حطت به من جميع جهاته، فمنعته أن يصل إليّ أو حجبته عني، وهذا من قوله ﷻ ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [4]))[5]، وقال الزمخشري معلقا على هذه الآية ((... القواعد: أساطين البناء التي تعمده وقيل الأساس، وهذا تمثيل يعني إنهم سوّوا منصوبات ليمكروا بها الله ورسوله فجعل الله هلاكهم في تلك المنصوبات كحال قوم بنوا بنياناً وعمروه بالأساطين فأتي البنيان من الأساطين بأن ضعضعت فسقط عليهم السقف وهلكوا...))[6].

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (ت 749هـ)، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، 1976: 105.

(2) سورة البقرة: من الآية7.

(3) النظام: 1/ 353، الصحاح: 3/ 1231 (سمع).

(4) سورة النحل: من الآية26.

(5) النظام: 1/ 361.

(6) الكشاف: 2/ 406-407.

ومن الأمثلة ما ذكره أن جملة (كلتاهما نجلاء) منصوبة على الحال أو لا محل لها من الإعراب وذلك في قول المتنبي:

مَثَّلتِ عَينَكِ في حَشايَ جِراحَةً   فَتَشابَهَا كِلتاهُما نُجلاءُ

قال: ((...قوله: (كلتاهما نجلاء) في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابها نجلاوين، وإن شئت لم يكن للجملة موضع من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [1] فجملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة لا موضع لها من الإعراب..))[2]. وذكر الزمخشري أن جملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر واقعة صفة لثلاثة[3]. والذي أراه أن جملة (كلتاهما نجلاء) في محل نصب حال إذ عليها أكثر الشراح[4]. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَما بِكَ إِركابي مِنَ الرُشدِ مَركَباً   أَلا إِنَّما حاوَلتَ رُشدَ الرَكائِبِ

قال: ((لما استعمل (ركب) على السعة والمجاز فقيل: ركبه دين توسع في ضده، فقيل: نزلت عنه الديون، واستنزل دين فلان، قال الشاعر[5]:

جرت رحم بيني وبين منازل   جزاء كما يستنزل الغيث طالبه

وإذا كان الأمر على هذا صح أركبته الدابة وركب هو وأنزلته عن الدابة ونزل هو، وأما الرشد فلا يمتنع استعماله فيما ذكر توسعا ولاسيما قد وقع في مقابلة إركابي من الرشد مركبا، وهم يطلبون التطابق والتوافق في مثل هذا، ألا ترى إلى قوله تعالى:

---

(1) سورة الكهف: من الآية22.

(2) النظام: 1/ 382.

(3) الكشاف: 2/ 478، تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي (ت 701هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت: 3/ 9.

(4) الموضح في شعر المتنبي: أبو زكريا التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2000: 1/ 142.

(5) لم اقف على قائله.

﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[1] وقوله ﷻ ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[2]))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَما اللَيثُ كُلُّ اللَيثِ إِلّا اِبنُ عَثرَةٍ ... يَعيشُ فُواقَ ناقَةٍ وَهوَ راهِبُه

قال: ((قوله: فواق ناقة وهو ما بين الحلبتين، والرواة مجمعون على إضافة فواق ناقة، ولو رواه راوٍ فواقاً ناقةً فنصب الفواق ونونه لجاز في العربية ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عن الرواية الأولى، ووجه الرواية الثانية أن يكون التقدير يعيش فواقاً فواقَ ناقة، فحذف فواقا الأولى كما قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[4]، أي: أهل القرية وأقام الاسم الثاني مقاوم الأول))[5].

ومن الأمثلة على استشهاده بالآيات القرآنية عند شرحه قول أبي تمام:

لا المَنطِقُ اللَغوُ يَزكو في مَقاوِمِهِ ... يَوماً وَلا حُجَّةُ المَلهوفِ تُستَلَبُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((المنطق اللغو يجوز أن يكون من الغيت الشيء إذا اهملته، كأنه يعني الهذر وما لا يحتاج إليه من الكلام، وهذا أشبه من أن يكون في معنى اللغو الذي يستعمله الناس في الكلام المكروه مثل قولهم: لغا الصائم والحاج، ومنه قوله

---

(1) سورة البقرة: من الآية194.

(2) سورة البقرة: من الآية14-15.

(3) النظام: 3/ 10.

(4) سورة يوسف: من الآية82.

(5) النظام: 3/ 69.

تعالى: ﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [1]، وكلا الوجهين يرجع إلى الإلغاء الذي هو الإهمال، يقال: ألغيت من العدد إذا ألقيت منه))[2].

وعند شرحه لفظة (عزّت) الواردة في قول أبي تمام:

إنَّ الخَليفَةَ قَد عَزَّت بِدَولَتِهِ   دَعائِمُ الدينِ فَليَعزِز بِكَ الأَدَبُ

ذكر أن لفظة (عزت) إما أن تكون ضد لفظة (ذلت)، أو أن تكون الشدة والقوة، فإن أراد بها الشدة والقوة من قولهم: من عزَّ بزَّ[3]، ومن التفسير في قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [4]، أي: قوينا وشددنا، فهو موضوع في موضعه على الحقيقة[5]، قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((فعززنا فقوينا، يقال: المطر يعزز الأرض إذا لبّدها وشدّها، وتعزز لحم الناقة، وقرئ بالتخفيف من عزّه يعزّه، إذا غلبه، أي: فغلبنا أو قهرنا..))[6]، وعليه أبو حيان[7]. واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [8]، على قوله: إذا أضيفت لفظة (الويل) فقد جرت العادة بفتح اللام.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَحسَنُ ما يُخضَبُ الحَديدُ بِهِ   وَخاضِبَيهِ النَجيعُ وَالغَضَبُ

قال: ((خاضبيه في موضع جر عطفا على ما، وجمعه جمع التصحيح؛ لأنه أراد من يعقل وما لا يعقل، فغلب من يعقل على ما لا يعقل، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ

---

(1) سورة الطور: من الآية23.

(2) النظام: 3/ 93.

(3) كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جبار المعيبد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2000: 267.

(4) سورة يس: من الآية14.

(5) النظام: 3/ 108.

(6) الكشاف: 3/ 317.

(7) البحر المحيط: 7/ 326.

(8) سورة طه: من الآية61.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾[1]، لما خلط الجمع بقوله ﴿كُلَّ دَآبَّةٖ﴾ استعمل (مَنْ) فيما يمشي على بطنه وعلى أربع، ومثله كثير))[2].

وعند شرحه لفظة (الإياب) الواردة في قول المتنبي:

وَلَيتَ عَينَ الَّتي آبَ النَهارُ بِها ... فِداءُ عَينِ الَّتي زالَت وَلَم تَؤُبِ

قال: ((الإياب: الرجوع في الليل في أكثر الاستعمال، ويستعمل بمعنى مطلق الرجوع، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾[3]))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقلَقُ مِنهُ البَعيدُ الأَناةِ ... وَيَغضَبُ مِنهُ البَطيءُ الغَضَب

قال: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان البعيد الأناة هو سيف الدولة، أي: فتقلق منه يا سيف الدولة على وقارك، وإن جعلناها للجنس فالمعنى: فيقلق منه كل حليم أنت وغيرك، ولام التعريف قد تكون للجنس في الأوصاف، كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ﴾[5]))[6]، يريد الظالمين[7].

---

(1) سورة النور: من الآية45.

(2) النظام: 3/ 328.

(3) سورة الغاشية:25.

(4) النظام: 4/ 59.

(5) سورة الفرقان: من الآية27.

(6) النظام: 4/ 77.

(7) قال الزمخشري: اللام في (الظالم) يجوز أن تكون للعهد يراد به عقبة بن أبي معيط خاصة، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عقبة وغيره، الكشاف: 3/ 90، قال النحاس (ت 338هـ): المراد بالظالم هنا عقبة بن أبي معيط، ولذلك فاللام للعهد، إعراب القرآن: النحاس: تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، ط3، 1409هـ-1988: 3/ 158.

وعند تعرضه لزيادة اللام في قول المتنبي:

لِـأَيِّ صُـروفِ الـدَّهرِ فيـهِ نُعاتِـبُ وَأَيَّ رَزايـاهُ بِـوِترٍ نُطالِـبُ

قال: ((اللام في (لأي) حشوٌ ورفوٌ كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [1]، وكقوله تعالى: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [2]))[3]، قال بزيادة اللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ كل من الزجاج (ت 311هـ)[4]، والزمخشري[5] وابن الحاجب (ت 646هـ)[6].

وخالفهم في هذه الزيادة المرادي (ت 749هـ)[7]، وابن هشام (ت 761هـ)[8]، وتبعهم على هذا الأزهري (ت 905هـ)[9]، وذلك لاحتمال ردف بمعنى دنا أو قرب.

والرأي الراجح في هذه الآية الشريفة هو عدم اللجوء إلى التضمين المتكلف، فمعنى ردف تبع، إذ نقل صاحب اللسان[10] عن ابن السراج (ت 316هـ)، أن الجوزاء

(1) سورة النمل: من الآية72.

(2) سورة يوسف: من الآية43.

(3) النظام: 4/ 100.

(4) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004: 4/ 97.

(5) الكشاف: 3/ 158.

(6) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982: 2/ 149، إذ ذهب إلى الاحتمال بزيادتها.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني: 151.

(8) مغني اللبيب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998: 1/ 425.

(9) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000: 1/ 644.

(10) لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت: 9/ 116 (ردف).

تردف الثريا، وفي الحديث ((فأمدهم الله من الملائكة مردفين يردف بعضهم بعضا))[1]، ((والأخذ بظاهر اللفظ أولى من تضمينه، وأن زيادة اللام في الآية تقوية لمعناها، فلا حاجة إلى تضمين الفعل المتعدي بفعل لازم، إذا كان النص لا يستلزم، لذا فاللام إذا وقعت بين الفعل المتعدي ومفعول تكون زائدة لتأكيد ما وقع عليه الفعل))[2]، وتسمى هذه اللام بلام التقوية[3]، أما قوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فقد ذهب إلى زيادتها الزجاج[4] والزمخشري[5]، عندما ذكرا أنها إما أن تكون للبيان وإما أن تدخل، لأن العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَحسَبُ أَنّي لَو هَوِيتُ فِراقَكُم   لَفارَقتُهُ وَالدَهرُ أَخبَثُ صاحِبِ

قال: ((وإنما قال أخبث صاحب، وكان من حقه أن يقول: أخبث الأصحاب؛ لأنه أراد أخبث من يصحب، وما كان اسم فاعل في مثل هذا يجوز فيه الإفراد والجمع، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[6]، يعني: أول من يكفر به وأنشد الفراء[7]:

---

(1) النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: 2/ 216.

(2) دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987: 88.

(3) لام التقوية: هي اللام الداخلة على مفعول به، إما لفعل ضعف عن العمل لتأخره عن معموله مثل قوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: من الآية43)، وأما هو فرع لا يقوى على العمل كقوله تعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (البروج:16)، دراسة في حروف المعاني الزائدة: 95.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 91.

(5) الكشاف: 2/ 232.

(6) سورة البقرة: من الآية41.

(7) معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط3، القاهرة، 1424هـ-2002: 1/ 33.

وينظر: الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003: 1/ 157.

وإذا هــم طعمـوا فــألأم طــاعمٍ　　　وإذا هــم جــاعوا فــشر جيــاع

فأتى الأمرين جميعاً...))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَجائِبــاً زَعَمــوا الأَيّــامَ مُجفِلَــةً　　　عَــنهُنَّ في صَــفَرِ الأَصــفارِ أَو رَجَــبِ

قال: ((عجائبا نصب بما قبلها.. ويجوز أن يكون (عجائبا)، بدلا من قوله (ليست بنبع إذا عدت ولا غرب)، كما في قول أبي نواس[2]:

وَبَلــــــــدَةٍ فيهــــــــا زَوَر　　　صَـــــعراءَ تُخطــــى في صَـــعَر

صعراء بدل من زور؛ لأن قوله: (فيها زور) في موضع خبر، ونظير قوله ﷻ ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[3]، فقوله: (مبارك) في موضع رفع وصف لـ(كتاب)[4]. وهذا بدل من قوله تعالى ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ لأن أنزلناه في موضع صفة لـ(كتاب)..))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

كَــم بَــينَ حيطانِهــا مِــن فــارِسٍ بَطَــلٍ　　　قــاني الــذَوائِبِ مِــن آنــي دَمٍ سَــرَبِ[6]

قال: ((يقال: الآني: الذي آن أن يهراق، والذي ذكره أهل اللغة أن الآني الذي انتهى حره، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُونَ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَ حَمِيمٍ ءَانٖ ﴾[7]))[8].

وعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 4/ 212.

(2) ديوانه، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت: 122.

(3) سورة الأنعام: من الآية92.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 82.

(5) النظام: 2/ 11-13.

(6) رواية الصولي: (من قاني) مكان (من آني).

(7) سورة الرحمن: من الآية44.

(8) النظام: 2/ 29، إعراب القرآن: النحاس: 3/ 313، الكشاف: 4/ 48، تفسير النسفي: 4/ 212.

فَعَلَيـــهِ الـــسَلامُ لا أُشـــرِكُ الأَطــــ ـلالَ في لَـــــوعَتي وَلا في نَحـــــيبي

قال نقلا عن الجوهري: ((شركتهُ في البيع والضمان أشركه شركة، وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾ [1]، اجعله شريكي فيه..))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

العـــارِفينَ بِهـــا كَمـــا عَـــرَفتُهُم وَالـــراكِبينَ جُـــدودُهُم أُمّاتِهـــا

قال[3]: لم يقل: أمهاتها؛ فلأن الأمهات بالهاء إنما تطلق على من يعقل، فإن كانت ممن لا يعقل قلت: أمّات[4]، تقول مررت بأمهات الزيدين ومررت بأمات خيلك قال تعالى: ﴿أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ [5]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾ [6]. والذي يبدو لي أن سبب قوله: أماتها، مراعاة الوزن الشعري. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَلا تَقُـــل إِنَّنـــا مِـــن نَبعَـــةٍ فَلَقَـــد بانَـت نَجائِـبُ إِبـلٍ مِـن نَواصيـحِها

قال: ((قوله: (من نبعة) يدل على أنها واحدة، ولهذا تأولوا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [7]، وقوله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [8]، على أنه توكيد..))[9]، وعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) سورة طـه:32.

(2) النظام: 2/ 149، الصحاح: 4/ 1593 (شرك).

(3) النظام: 5/ 50.

(4) قال الجوهري: وأصل اللام أمّهة، لذلك تجمع على أمهات، وقال بعضهم: الأمهات للناس والأمات للبهائم، الصحاح: 5/ 1862-1863 (أمم).

(5) سورة النحل: من الآية78.

(6) سورة المجادلة: من الآية2.

(7) سورة الحاقة:13.

(8) سورة الحاقة: من الآية14.

(9) النظام: 5/ 200.

هَـذا الَّـذي خَلَـتِ القُـرونُ وَذِكـرُهُ ... وَحَديثُـهُ في كُتبِهـا مَـشروحُ

قـال معلقـا علـى قـول الواحـدي: ((قـال: مـشروحان، ولم يقـل: إنـه خـالف بـه مـا قالـه النحويـون في هـذا الموضـع؛ لأنهـم قـالوا في مثلـه: أن (مـشروح) يكـون دالا على خبر ذكره المحذوف، كأنـه قـال: وذكـره مـشروح كمـا قـال: وحديثـه مـشروح وأنشد[1]:

نحـن بمـا عنـدنا وأنـت بمـا ... عنـدك راضٍ والحكـم مختلـفُ

أي: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ[2]، وكلامهم ونحوه مما اكتفى فيـه بالواحد عن الاثـنين قولـه سـبحانه ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّـهِ وَلِلرَّسُـولِ إِذَا دَعَـاكُمْ﴾[3]، ولم يقـل: دعواكم...))[4]، وعند شرحه قول أبي تمام:

شـابَ رَأسـي وَمـا رَأيـتُ مَـشيبَ الـرَّأْ ... سِ إِلّـا مِـن فَـضلِ شَـيبِ الفُـؤادِ

قال: ((قالوا: إنه عيب على أبي تمام قوله: شاب رأسي، وقال الآمدي: وليس هـذا عندي بعيب؛ لأنه أراد أن الشيب عاجله لكثرة هموم فؤاده، فلما جعل منشأ الـشيب إنمـا هو من قبل فؤاده نسب الشيب إلى الفؤاد وهذه فلسفة حسنة، وقال: وإن شئت أن تقـول: إنه إنما قابل لفظا بلفظ، كما قال الله ﷻ ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[5]، والـسيئة لا تكـون مـن الله ﷻ فـسمي جـزاء الـسيئة سـيئة، وقـال الله ﷻ ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ

---

(1) نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم، الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 1/ 75، ونسبه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، في الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري، الإنصاف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت: 1/ 95، ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس كمـا في الخزانة: 2/ 193، وهو فيها برواية (والرأي) بدلاً من (والحكم).

(2) الكتاب: 1/ 75، وينظر: الإنصاف: 1/ 95.

(3) سورة الأنفال: من الآية24.

(4) النظام: 5/ 245.

(5) سورة الشورى: من الآية40.

﴿ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[1]، والمكر لا يكون من الله، فسمى جزاء المكر مكرا))[2]، وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَــن يَــأذَن إلى الواشــينَ تُــسلَق   مَـــسامِعُهُ بِألـــسِنَةٍ حِـــدادِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((تسلق مسامعه، من قوله تعالى: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[3]، أي: ضربوكم بالكلام، يقال: سلق بصوته: إذا رفعه))[4]، والذي يبدو لي أن قوله تعالى ﴿سَلَقُوكُم﴾ يعني المبالغة في الإيذاء بالكلام وهذا ما ذهب إليه أبو تمام.

من خلال استقراء ودراسة النصوص القرآنية الشريفة التي استشهد بها ابن المستوفي على مسائل اللغة والنحو، يمكن أن نوجز موقفه منها بما يأتي:

1. الإكثار من الشواهد القرآنية:

تحتل الشواهد القرآنية المرتبة الأولى ضمن إطار الشواهد في الكتاب، إذ بلغت أكثر من مئة شاهد، وكان ابن المستوفي يورد أكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

مِــن كُــلِّ زاهِــرَةٍ تُرَقــرَقُ بِالنَــدى   فَكَأَنَّهــا عَــينٌ إِلَيــهِ تَحَــدَّرا[5]

قال: ((إلى بمعنى اللام، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[6]، وفي موضع آخر ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[7]))[8].

---

(1) سورة آل عمران: من الآية54.

(2) النظام: 5/ 272.

(3) سورة الأحزاب: من الآية19.

(4) النظام: 5/ 319.

(5) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(6) سورة النحل: من الآية68.

(7) سورة الزلزلة:5، والذي يبدو أن هذه الآية استشهد بها ابن المستوفي ليست شاهدا على قوله، وإنما قصد أنه مثلما تكون إلى بمعنى اللام، تكون اللام بمعنى إلى كما في هذا الشاهد.

(8) النظام: 8/ 83.

وعند شرحه لفظة (تبدل) في قول المتنبي:

وَقَــد تُبَــدِّلُها بِــالقَومِ غَيرَهُــمُ ... لِكَـي تُجِـمَّ رُؤوسَ القَـومِ وَالقَـصَرُ

قال نقلا عن الواحدي: ((ليس في اللغة بدَّلْتُه، أعطيته البدل، إنما بدلته جعلت له شيئا آخر مكانه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾[1]، وقوله ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾[2]))[3].

2. اختصار الشواهد القرآنية:

في كثير من المواضع أورد ابن المستوفي شواهد من الآيات القرآنية على مسائل اللغة والنحو مختصرة غير كاملة، مقتصرا على موضع الشاهد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَبَيَّــتُّ البَيــاتَ بِعَقــدِ جَــأشٍ ... أَشَــدُّ قُــوىً مِــنَ الحَجَـرِ الـصَلودِ[4]

قال: ((بيّت تحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون فعلتَ الفعل كما تقول: بنيت البناء، حفرت الحفر، والآخر: أن يكون بيّت أي: أفكرته في مبيتك، يقال: بيّتوا أمرهم: أجمعوا عليه بليل، ومنه قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ﴾[5]))[6].

والذي يبدو لي أن (بيّت) مشتق من البيتوتة، وهو قضاء الأمر وتدبيره بالليل[7].

(1) سورة النحل: من الآية101.

(2) سورة الفرقان: من الآية70.

(3) النظام: 8/ 317.

(4) رواية الصولي: (أمرّ قوى) مكان (أشدّ قوى).

(5) سورة النساء: من الآية81.

(6) النظام: 5/ 347.

(7) ينظر: الكشاف: 1/ 546، تفسير النسفي: 1/ 238.

3. تقديم الشواهد القرآنية على غيرها:

دأب ابن المستوفي على تقديم الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد وأخص منها الشواهد الشعرية إذا ما اجتمعت في موضع واحد، من ذلك ما جاء عند شرحه قول أبي تمام:

عـامي وَعـامُ العـيسِ بَـينَ وَديقَـةٍ[1] مَـسجورَةٍ وَتَنوفَـةٍ[2] صَـيخودِ[3]

قال: ((... بلى لو لم يأت بـ(بين) ثم قال في وديقة مسجورة وحمارّة صيخود لكانت الحمارة الصيخود مؤكدة للوديقة المسجورة، وهذا كقوله ﷻ ﴿أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾[4]، وكقول الشاعر:

.... وَهِنـدٌ أتـى مِـن دونِهـا النَـأيُ وَالبُعـدُ

لأن النأي هو البعد والسر هو النجوى، فجاءت كل لفظة مؤكدة للأخرى، وإذا جئت بـ(بين) مع هذه الألفاظ لم يصلح أن تقول: أنا مع زيد بين مناجاة وسرار وأما مع عمر بين صدود وهجرة، لأن بين إنما هي واسطة لفظتين معناها واحد))[5].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَتَكَرَّمَـت رُكَباتُهـا عَـن مَـبرَكٍ تَقَعـانِ فيـهِ وَلَـيسَ مِـسكاً أَذفَـرا

قال نقلا عن الواحدي في جمع (الركبات): ((هذه جمع أريد به الاثنان، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[6]، وكقول الشاعر[7]:

---

(1) الوديقة: شدة الحر.

(2) التنوفة: القفر من الأرض.

(3) الصيخود: وقع الشمس على الحجارة الحارة.

(4) سورة الزخرف: من الآية80.

(5) النظام: 5/ 341.

(6) سورة التحريم: من الآية4.

(7) لم أقف على قائله.

.... ظهراهما مثل ظهور الترسين

وهذا كثير، وذلك أن أول الجمع اثنان، فجاز أن يعبر عنهما بلفظ الجمع لما كان جمعا، ويدل على أنه أراد بلفظ الجمع الاثنين إنه لما أخبر كما يخبر عن الاثنين بقوله (تقعان)))[1]. والذي يبدو لي أنه قال: ركباتها بصيغة الجمع؛ لأنه جمع الركبتين وما يليها، ثم قال: (تقعان) بصيغة المثنى؛ لأنه رجع إلى الركبتين في الحقيقة، إلا أن ابن المستوفي أحيانا يعضد الشاهد الشعري بالشاهد القرآني، فعند شرحه قول المتنبي:

زُحَلٌ عَلى أنَّ الكَواكِبَ قَومُهُ ... لَو كانَ مِنكَ لَكانَ أكرَمَ مَعشَرا

قال نقلا عن الجوهري: ((القوم: الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، قال زهير[2]:

وَما أدري وَسَوفَ إخالُ أدري ... أقَومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾[3]، ثم قال ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾[4]، وربما دخل النساء فيه عن طريق التبع؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء))[5].

والذي يبدو لي أن القوم هم الرجال خاصة؛ لأنهم القوامون بأمور النساء[6].

---

(1) النظام: 9/ 114.

(2) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة: 52.

(3) سورة الحجرات: من الآية11.

(4) سورة الحجرات: من الآية11.

(5) النظام: 9/ 129.

(6) ينظر: الكشاف: 3/ 565.

2. القراءات القرآنية:

((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[1]، وقد اتفق جمهور علماء العربية على الاحتجاج بالقراءات، ((فما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا))[2].

وبهذا يكون القرآن هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وكذلك قراءاته ولو كانت غير مقبولة، إذ إنها مع عدم قبولها حجة في الاستشهاد اللغوي والنحوي[3]، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في نظرتهم إلى الاستشهاد بالقراءات، فالبصريون منذ سيبويه حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات أقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ[4]، أما الكوفيون فكان موقفهم من القراءات يعتمد على احترامها، والأخذ بها والتحرج من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة[5]، أي إن الكوفيين أقل تشددا من البصريين في الاحتجاج بالقراءات، وقد عقدوا على أن فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم النحوية واللغوية[6].

---

(1) البرهان في علوم القرآن: الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1408هـ-1988: 1/ 318.

(2) الاقتراح: 36.

(3) ينظر: المحتسب: ابن جني، تحقيق علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-2004: 1/ 14.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958: 337.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: 350.

(6) مدرسة الكوفة: 341، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976: 233.

والذي يهمنا من هذا المبحث هو موقف ابن المستوفي من الاحتجاج بالقراءات، إذ راح يحتج بها في كتابه على مسائل لغوية ونحوية، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بقراءة الحسن وبعض القراء، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

أَهُنَّ عَوادي يوسُفَ وَصَواحِبُه ... فَعَزماً فَقِدماً أدرَكَ السُّؤلَ طالِبُه

قال: ((هنّ عوادي: جمع عدوّ على فواعل، وهو شاذ، جرى في المثل على فاعلة فهو جمع عادية، والعادية العدى، وهذا من قولهم: عدا فلان عدواً وعُدْواً، وقرأ الحسن (فيسبوا الله عُدُوّاً)[1] بضم العين والدال، قالوا: وقرأ بعض القراء[2] عَدُوّاً بفتح العين وضم الدال، واكتفى بالواحد من الجمع فتكون (عوادي يوسف) الذين عدوا عليه، أي ظلموه بما أغفلوا في حقه))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَلى أنَّها الأيّامُ قَد صِرنَ كُلُّها ... عَجائِبَ حَتّى لَيسَ فيها عَجائِبُ

قال: ((ولو روي كلها عجائب برفعهما جاز أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع خبر صرن كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[4] في قراءة من قرأ كله بالرفع[5]))[6]، ومن الأمثلة أيضا ما ذكره من أن (فعيل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فُعّال)، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) سورة الأنعام: 108، قراءة المصحف: عَدْواً، وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة: عُدُوّاً، المحتسب: 1/ 276.

(2) قراءة أهل مكة وابن كثير: عَدُوّاً، إعراب القرآن للنحاس: 2/ 89، الكشاف: 2/ 43.

(3) النظام: 3/ 41.

(4) سورة آل عمران: من الآية154.

(5) قرأ أبو عمر وابن ليلى وعيسى، برفع (كله) على الابتداء و(لله) الخبر، والجملة خبر إنّ، إعراب القرآن للنحاس: 1/ 413.

(6) النظام: 3/ 165.

لِعَيني كُلَّ يَومٍ مِنكَ حَظٌّ ... تَحَيَّرُ مِنهُ في أمرٍ عُجابِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((فعيل إذا أريد به المبالغة نقل إلى فُعال، فإذا أرادوا الزيادة للمبالغة قالوا: عجّاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عُجَّابٌ)[1] قالوا: طويل وطوال وطوّال))[2]، والذي يبدو لي أنه لا ريب أن قراءة التشديد هي أكثر مبالغة من قراءة التخفيف، وعند شرحه قول المتنبي:

يُباعِدنَ حِبّاً يَجتَمِعنَ وَوَصلُهُ ... فَكَيفَ بِحِبٍّ يَجتَمِعنَ وَصَدُّهُ

قال: ((الحِب: المحبوب، فِعْل بمعنى مفعول، مثل: طِحن بمعنى مطحون، ويباعدن بمعنى يبعدن، قال الله تعالى﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾[3]، وقد قرئ بَعِّد أيضا))[4]. وعند شرحه قول المتنبي:

فَلا مُشادٌ وَلا مَشيدٌ حَمىً ... وَلا مَشيدٌ أغنى وَلا شائِده

قال نقلا عن أبي زكريا في تنوين مشيد الأولى: ((وقد نوّنه؛ ليشاكلوا به ما قبله وهو خطأ ولا يمتنع أن يخالف ما قبله كما قال تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا

---

(1) سورة ص: من الآية5، قراءة المصحف ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ بالتخفيف، وقراءة التشديد (عجّاب) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، الكشاف: 3/ 360.

(2) النظام: 3/ 251.

(3) سورة سبأ: من الآية19.

(4) قرأ الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر والأعمش وعاصم وحمزة وغيرهم (باعدْ) وقرأ مجاهد وابن كثير بعِّده، ينظر: الكشاف: 3/ 287.

وقرأ محمد بن الحنفية ويروى عن ابن عباس وأبي صالح (باعدَ) وقرأ يحيى بن يعمر وعيسى ابن عمر وتروى عن ابن عباس (بعُدَ)، المحتسب: 2/ 189، البحر المحيط: 7/ 273، وقرأ سعيد بن أبي الحسن وهو أخو الحسن البصري (بَعُدَ)، المحتسب: 2/ 189.

جِـدَالَ ﴾[1]))[2]، والذي يبدو لي أن السبب في عدم تنوين (مـشيد) الأولى هـو المحافظـة على الوزن. وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمّـا فَـصَلتَ مِـنَ الـدُّروبِ إِلَـيهِمِ بِعَرَمـرَمٍ لِـلأَرضِ مِنـهُ خُـوارُ

قال: ((ويروى (جوار) بـالجيم... والجـوار مثـل الخـوار، وجـار الثـور يجـأر، أي: صاح، وقرئ (عجلاً جسداً له جوار)[3]، حكاه الأخفش))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَقبَلتَهـا المُـروجَ مُـسَوَّماتٍ ضَـوامِرَ لا هِـزالَ وَلا شِـيارُ

قال نقلا عن التبريزي: ((واستعمل في هذا الموضـع لا النافيـة مـع الاسـم، ولـيس هي مخففة بهذا المكان، ولولا الضرورة لكان أولى من ذلك أن يقول: لا هزالاً ولا شياراً، فجعلها محمولة على ضوامر، وإنما حمله على قوله: لا هزال فيهـا ولا شـيار، وهـذا أسـرع من قراءة السلمي: (لا ذلولَ)[5] أي لا ذلول تثير الأرض))[6].

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَمَـرٌ تَبَـسَّمَ عَـن جُمـانٍ نابِـتٍ فَظَلِلـتُ أَرمُقُـهُ بِعَـينِ الباهِـتِ

---

(1) سورة البقرة: من الآية197، وقراءة المصحف ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ﴾، وهـي أيـضا قـراءة مجاهد، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ)، إعراب القرآن للنحاس: 1/ 294.

(2) النظام: 7/ 431.

(3) قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وجاء في كتـاب النظـام (جـوار) والـذي يبـدو لـي أنـه وهـم إذ إنهـا (جؤار) بالهمز. ينظر: الكشاف: 2/ 118، البحر المحيط: 4/ 392، والآية في المصحف ﴿عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾ سورة الأعراف: من الآية148.

(4) النظام: 8/ 37.

(5) سورة البقرة: 71، قراءة المصحف: ﴿لا ذَلُولٌ﴾ (البقرة: من الآية71)، وقرأ أبو عبد الـرحمن الـسلمي (لا ذلولَ)، إعراب القرآن للنحاس: 1/ 463.

(6) النظام: 8/ 333، الموضح: 2/ 424.

قال: قوله: ((باهت، الأفصح عندهم بُهِتَ فهو مبهوت، وقد حكي بهت، وقرأ بعضهم[1] (فبَهِتَ الذي كفر)[2]))[3].

3. الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف من المصادر التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في الدراسات النحوية واللغوية والصرفية؛ لأنه يحوي مادة لغوية ثرة غنية بالفصاحة، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي، فكان فيها ثلاثة أقوال:

ذهب أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ) وأبو حيان إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو بحجة أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى[4].

وذهب ابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا[5].

---

(1) قال الآلوسي (ت 1270هـ)، في تفسيره: قرئ بَهِت، وهي لغة، روح المعاني: الآلوسي (ت 1270هـ)، دار الفكر، 1408هـ-1987: 2/ 19، وقال أبو حيان: قراءة الجمهور فبهت مبنيا لما لم يسم فاعله، وقرأ ابن السميفع فبهَتَ، وقرأ أبو حيوه فبهُتَ: البحر المحيط: 2/ 289.

(2) سورة البقرة: 258، وقراءة المصحف ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة: من الآية258.

(3) النظام: 5/ 20.

(4) خزانة الأدب: 1/ 9-10، إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمد شكري الآلوسي (ت 1342هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1980: 77-78. الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982: 307.

(5) خزانة الأدب: 1/ 9-10، سيبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974: 163-165، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980: 236.

وتوسط الشاطبي (ت 790هـ) والسيوطي بين المذهبين السابقين، فمنعوا الاحتجاج بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بمعناها دون لفظها، وأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بلفظها لمقصود خاص[1].

والذي يبدو لي من هذه الآراء أنه يجوز الاستشهاد بالحديث الشريف، وإن روي بالمعنى؛ إذ إن راوية الحديث هو صحابي جليل ذو فصاحة كبيرة، أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف في تفسير مفردة لغوية، وكان من دأبه أنه حين يستشهد بالحديث يعتمد تعبيرات نسبته إلى النبي ﷺ، مثل قوله: وفي الحديث، أو قوله عليه الصلاة والسلام، أو قال النبي ﷺ.

فعند شرحه لفظة (أعراض) في قول أبي تمام:

يَفديـهِ قَـومٌ أحـضَرَت أعراضُـهُم   سـوءَ المَعايـبِ وَالنَـوالُ مُغَيَّـبُ

قال: ((أعراضهم: أجسادهم، وقد يقال للجسد عرض، قال النبي عليه الصلاة والسلام (إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولكنه عرق يجري من أعراضهم كالمسك)[2]))[3]. وعند شرحه لفظة (قرحان) في قول أبي تمام:

أقـولُ لِقُرحـانٍ مِـنَ البَينِ لَـم يُـضِف   رَسيسَ الهَـوى بـينَ الحَشا وَالتَرائِـبِ

قال: ((رجل قرحان، إذا لم يصبه مرض مثل الجدري والحصبة، ومذهب بعضهم أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويجري مجرى قولهم: رجل زُورٌ وفطر، وقال قوم: بل يثنى ويجمع، ويحتجون بالحديث المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ، وأراد أن يدخل الشام

---

(1) خزانة الأدب: 1/ 9-10، سيبويه حياته وكتابه: 163-165، المدرسة النحوية: 236.

(2) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، برواية (إن أول زمرة يدخلون الجنة... لا يبولون...): 4/ 2179 (كتاب الجنة).

(3) النظام: 2/ 172-173.

وهي تستعر طاعوناً، فقيل له: ((إن أصحاب محمد قرحانون، لم يصبهم جدري ولا طاعون)[1])[2].

والذي يبدو لي أن لفظة (قرحانون) هي لغة متروكة غير مستعملة، كما ذهب إلى ذلك أبو بكر الرازي (ت 666هـ)[3].

وعند شرحه لفظة (مسوّمات) في قول المتنبي:

فَدَتكَ الخَيلُ وَهيَ مُسَوَّماتُ وَبيضُ الهِندِ وَهيَ مُجَرَّداتُ

قال: ((المسومات: المعلمات، قال الجوهري: السومة بالضم العلامة، تجعل على الشاة في الحرب، وفي الحديث (تسوموا فإن الملائكة قد تسومت)[4])[5]، واستشهد بالحديث أيضا عند شرحه قول أبي تمام:

وَلا تَناسى أَحياءُ ذي يَمَنٍ ما كانَ مِن نَصرِهِ وَمِن حَشَدِه

قال: ((قوله: ذي يمن، أراد صاحب يمن، وهم يستعملون اليمن بالألف واللام، ويحذفونها مع ذي، وفي حديث النبي ﷺ (يطلع عليكم الساعة خير ذي يمن)[6]، يعني جرير بن عبد الله البجلي، ويجوز أن يكون حذفهم الألف واللام من أجل أنهم أرادوا النكرة

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر: 4/ 35.

(2) النظام: 2/ 317.

(3) ينظر: مختار الصحاح: أبو بكر الرازي (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ-1982: 527 (قرح).

(4) النهاية: 2/ 425 برواية (سوموا).

(5) النظام: 5/ 29، الصحاح: 5/ 1955 (سوم).

(6) المسند للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي (ت 219هـ)، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة: 2/ 350، مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت: 4/ 360.

فإنه قال: خير رجل من أهل اليمن، ويكون (يمن) نكرة))[1]. وعند شرحه لفظة (التدام) في قول أبي تمام:

لَهـا مِـن لَوعَـةِ الـبَيْنِ اِلتِـدامٌ   يُعيـدُ بَنَفسَـجاً وَردَ الخُـدودِ

قال: ((اللدم: صوت الحجر أو الشيء الذي يقع بالأرض، وليس بالصوت الشديد، وفي الحديث (والله لا أكون مثل الضبع تسمع اللدم حتى تخرج فتصاد)[2]، ثم يسمي الضرب لدما يقال: لدمتُ ألْدِمُ لَدْمَاً قال الشاعر[3]:

ولِلفُـؤادِ وجِيـبٌ عنـدَ أبْهَـرِهِ   لـدْمَ الغـلامِ وَرَاء الغَيْـبِ بِـالحَجَرِ))[4]

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَـأنَّ الفَرِيـدَ وَالـدُرَّ وَاليـا   قـوتَ مِـن لَفظِـهِ وَسـامَ الركـازِ

قال: ((الركاز: الكنز يوجد في الأرض أو في المعدن، وفي الحديث: (وفي الركاز الخمس)[5]))[6].

ومن خلال استقراء النصوص الحديثية الواردة في كتاب النظام يمكن ملاحظة أمرين:

الأول: قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذا ما قورن بالشواهد القرآنية والشعرية، إذ لا تتعدى الأحاديث التي استشهد بها عشرة أحاديث.

الثاني: احتج ابن المستوفي بالحديث الشريف، وذلك لبيان معاني المفردات اللغوية دون الاحتجاج به على المسائل النحوية، ولكني لاحظته يحتج أحيانا

(1) النظام: 5/ 439.

(2) النهاية: 4/ 246.

(3) ابن مقبل: الصحاح: (الهامش): 5/ 2028 (لدم).

(4) النظام: 6/ 29.

(5) النهاية: 2/ 258.

(6) النظام: 6/ 164، ينظر: الموضح: 3/ 131.

بالحديث الشريف ليس لغرض نحوي أو لغوي وإنما لأغراض أخرى[1]، فقد استشهد بقول الرسول ﷺ ((تهادوا تحابوا))[2]، على أن الهدية من شأنها أن تجدد عهد المهدي وتحببه إلى المهدى إليه، وتطري ذكره لديه.

4. كلام العرب:

ويشمل: 1. الشعر، 2. النثر

1. الشواهد الشعرية:

لقد عني علماء العربية بالشعر عناية كبيرة، فأولوه اهتماما خاصا، إذ اتخذوه مادة يحتجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية؛ لأنه ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار صحابته والتابعين[3].

وقد احتل الشاهد الشعري حيزا كبيرا في كتب النحو واللغة، فاعتمد في ذلك على الشعر القديم دون شعر المولدين، وقد حدد عصور الاحتجاج إلى منتصف القرن الثاني للهجرة.

((وثمة خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فمنهج البصريين على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب والتي تصلح للثقة بها))[4]، ومنهج الكوفيين توسيع هذه الدائرة والاستشهاد بكل مسموع يوثق به، فكانوا يأخذون بالشائع

---

(1) النظام: 6/ 194، 8/ 146.

(2) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي (ت 902هـ)، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987: 179.

(3) ينظر: الصاحبي: ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، 2003: 467.

(4) مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968: 149.

والنادر، بل إنهم أخذوا بالمثال الواحد وجعلوه أصلا للقياس عليه، فكان منهجهم كما وصفه السيوطي[1]، أنهم لو سمعوا بيتا واحدا جعلوه أصلا وبوبوا عليه.

ذكر السيوطي[2]: أن طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج، هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا، وشعراء الطبقات الثلاث يحتج بشعرهم في مسائل النحو واللغة، أما الطبقة الرابعة (الشعراء المولدون) فلم يحتج النحاة بشعرهم[3]، باستثناء عدد من العلماء، فأبو تمام مثلا احتج بشعره الزمخشري[4]؛ لأنه برأيه وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؟ فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه.

إلا أن الذي أجمع عليه علماء النحو واللغة أن الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت 179هـ)، آخر من يحتج بشعره، وبه يسدل الستار على عصور الاحتجاج بالشعر[5]، والذي يبدو لي من مسألة الاحتجاج بالشعر والاختلاف في الاستشهاد بشعر المولدين أن الشاعر إذا كان ذا فصاحة وبلاغة ومقدرة كلامية فلا مانع من الاحتجاج بشعره في أي عصر من العصور، إذ ليست الموهبة الكلامية مقتصرة على عصر دون آخر، إذ إنك تجد في العصر القديم شاعرا موهوبا ويظهر لك بعد عصر آخر شاعر أحسن موهبة منه وهكذا.

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 377.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد الملى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، القاهرة، ط3، د.ت: 2/ 489.

(3) ينظر: العمدة: ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، ط4، دار الجيل، بيروت، 1972: 1/ 113.

(4) ينظر: الكشاف: 1/ 121.

(5) ينظر: الاقتراح: 55.

والذي يعنينا من هذا كله موقف ابن المستوفي من الشعر، فقد رأيته قد أكثر من إيراد الشعر في كتابه، إذ إنه استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، وسأحاول أن أجمل موقفه من الشواهد الشعرية ومنهجه في عرضها.

احتج ابن المستوفي بالفصيح من شعر العرب، فمن شعراء عصر ما قبل الإسلام تطالعنا أبيات لعدد كبير من الشعراء، وهاك أسماءهم مرتبة بحسب حروف المعجم، وهم:

الأسود بن يعفر(1).
امرؤ القيس(2).
أوس بن حجر(3).
خداش بن زهير(4).
خلف الأحمر(5).
دريد بن الصمة(6).
زهير بن أبي سلمى(7).
طرفة بن العبد(8).
عروة بن الحر(9).

---

(1) النظام: 4/ 153.

(2) نفسه: 1/ 375، 2/ 148، 2/ 275، 9/ 176.

(3) نفسه: 3/ 36، 8/ 149.

(4) النظام: 2/ 316.

(5) نفسه: 1/ 291.

(6) نفسه: 1/ 386.

(7) نفسه: 1/ 290، مسودة الجزء 12: 3460.

(8) نفسه: 4/ 123، 208، 209.

(9) نفسه: 10/ 354.

عمرو بن شأس[1].

عمرو بن كلثوم[2].

عنترة بن شداد[3].

قيس بن الخطيم[4].

كعب بن سعد الغنوي[5].

المثقّب العبدي[6].

المرقّش الأكبر[7].

يزيد بن خذاق الشني[8].

أما الشعراء المخضرمون الذين استشهد بشعر منهم:

أبو ذؤيب الهذلي[9].

حسان بن ثابت[10].

الخنساء[11].

(1) نفسه: 10/ 223.

(2) نفسه: 1/ 273.

(3) نفسه: 5/ 6.

(4) نفسه: 10/ 325.

(5) نفسه: 4/ 59.

(6) نفسه: 8/ 20.

(7) نفسه: 5/ 140.

(8) النظام: 5/ 12.

(9) نفسه: 2/ 260، 3/ 123، 7/ 13.

(10) نفسه: 10/ 24.

(11) نفسه: 1/ 422، 10/ 34.

صفية بنت عبد المطلب[1].

الكُميت بن معروف الفقعسي[2].

لبيد بن ربيعة العامري[3].

أما الشعراء الإسلاميون فهم كالآتي:

إبراهيم بن هرمة[4].

ابن أذينة[5].

ابن قيس الرقيات[6].

أبو دهبل[7].

الأحوص[8].

جرير[9].

جميل[10].

ذو الرمة[11].

---

(1) نفسه: 3/ 56.

(2) نفسه: 4/ 314.

(3) نفسه: 3/ 122.

(4) نفسه: 3/ 100.

(5) نفسه: 3/ 21.

(6) نفسه: 1/ 228، 2/ 63.

(7) نفسه: 2/ 113.

(8) نفسه: 3/ 161.

(9) النظام: 2/ 217.

(10) نفسه: 1/ 189.

(11) نفسه: 1/ 231، 8/ 145.

الراعي[1].

زياد الأعجم[2].

الشماخ[3].

الطرماح[4].

عبيد الله بن الحر[5].

عمران بن حطان[6].

عمر بن أبي ربيعة[7].

الفرزدق[8].

القطامي[9].

كثير[10].

---

(1) نفسه: 3/ 133، 7/ 323.

(2) نفسه: 1/ 382.

(3) نفسه: 3/ 56، 8/ 146.

(4) نفسه: 1/ 231.

(5) نفسه: 10/ 353.

(6) نفسه: 8/ 297.

(7) نفسه: 2/ 272.

(8) نفسه: 1/ 335، 2/ 272، 5/ 141.

(9) نفسه: 5/ 121، 8/ 322، 10/ 210.

(10) نفسه: 8/ 418.

مضرس بن ربعي[1].

أولا: استشهاده بشعر الجاهليين:

استشهد ابن المستوفي بالشعر الجاهلي كثيرا، فعند شرحه قول المتنبي:

وَهِجانٍ عَلى هِجانٍ تَأتِيكَ عَديدَ الحُبوبِ في الأَقوازِ[2]

قال: ((نصب (عديد الحبوب) على الحال من الضمير في تأتيك، ونوى مع الإضافة الانفصال، كقول امرئ القيس[3]:

.... بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ))[4]

وعند شرحه قول المتنبي:

نَفَدَت عَلَيَّ السابِرِيَّ وَرُبَّما تَندَقُّ فيهِ الصَعدَةُ السَمراءُ

قال: ((السابري، ضرب من الثياب رقيق، وقيل: منسوب إلى سابور، ويجوز أن يكون عني بالسابري: الدرع، كما قال دريد بن الصمة[5]:

فقلت لهم ظُنّوا بألفَي مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ بالسابريِّ المُسَرَّدِ))[6]

واستشهد بشعر زهير عند شرحه قول المتنبي:

مُحَجَّلٍ نَهدٍ كُمَيتٍ زاهِقٍ شادِخَةٌ غُرَّتُهُ كَالشارِقِ

---

(1) النظام: 3/ 79.

(2) رواية الفسر (تاتيك) ورواية الواحدي (تأتيك).

(3) ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 19. وصدره: (وقد أغتدي والطير في وكناتها).

(4) النظام: 9/ 176.

(5) ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1401هـ-1981: 27، ويروى في الديوان: علانية ظنوا بألفي مدجج * سراتهم في الفارسي المسرد

(6) النظام: 1/ 384-386.

قال نقلا عن الجوهري: ((الزاهق من الدواب، السمين الحق، قال زهير[1] في مدح هرم بن سنان: مِنها الشَنونُ[2] وَمِنها الزاهِقُ الزَهِمُ[3]))[4].

واستشهد بقول طرفة بن العبد وذلك عند شرحه قول المتنبي:

ثَوَقَّهُ فَمَتى ما شِئتَ تَبلُوَهُ　　　فَكُن مُعادِيَهُ أَو كُن لَهُ نَشَبا

قال: ((نصب (تبلوه) بأن المضمرة، وفيه ضرورتان: حذف أنْ لابد منها؛ ليكون مع ما بعدها مصدرا. وإعمالها محذوفة))[5]، ثم جاء بكلام لأبي الفتح ما نصه: ((نصب (تبلوه) بأن مضمرة وتقديره: أنْ تبلوه، فحذفها بعد أن قدرها وبقي عملها بحاله، ومثله قول طرفة[6]:

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى　　　وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

أراد: أن أحضر فحذف أنْ، ودل عليها بما عطفه عليها من قوله: وأن أشهد))[7].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقَد كانَ مِمّا يُضيءُ السَريرَ　　　وَالبَهوَ يَملَؤُهُ بِالبَهاءِ

---

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الهيأة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964: 44، وصدره: (القائد الخيل منكوبا دوابرها).

(2) الشنن: التشنج واليبس في جلد الإنسان عند الهرم، الصحاح: 5/ 2146 (شنن).

(3) الزهم: السمين، الصحاح: 5/ 1946 (زهم).

(4) النظام: مسودة الجزء 12: 3460.

(5) نفسه: 4/ 123.

(6) ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، 1395هـ-1975، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 31.

(7) النظام: 4/ 123.

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((أي: مما يفعل أن يضيء السرير، وما ها هنا مثلها في قول التغلبي[1]:

وإنّا لِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً   على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ))[2]

و(ما) في قول عمرو بن كلثوم موصولة، والتقدير: وإنا لمن الذين نضرب..

وعند شرحه قول المتنبي:

وَلَيتَ عَينَ الَّتي آبَ النَهارُ بِها   فِداءُ عَينِ الَّتي زالَت وَلَم تَؤُبِ

قال: ((جعل النهار يؤوب بعين الشمس؛ لأنه يكون كالغائب والمعروف في كلام العرب: أن الإياب مع الليل، وكذلك التأويب سير النهار كله إلى الليل، قال كعب بن سعد الغنوي[3]:

هَوَت أُمُّهُ ما يَبعَثُ الصُبحُ غادِياً   وَماذا يَؤدي اللَيلُ حينَ يَؤوبُ))[4]

وعند حديثه عن (من) في قول أبي تمام:

يَقولُ مَن تَقرَعُ أَسماعَهُ   كَم تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ

قال: ((جعل (من) في معنى الجميع؛ لأنها عامة تقع على الواحد والاثنين والمذكر والمؤنث، ولولا ذلك لم يحسن أن يقول أسماعه، لأنه جمع سمع الإنسان الواحد وإن كان ذلك جائزا فليس يحسن كما لا يحسن أن تقول: ضربت أعناقه وإنما يجوز ذلك على أن

(1) لم أجده في الديوان.

(2) النظام: 1/ 273.

(3) ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998: 77.

(4) النظام: 4/ 59، الموضح: 1/ 260.

يجمع الشيء ويضاف إليه ما حوله كما يقال: ركبت أصلاب الناقة؛ لأنه جعل كل فقارة صلبا، أو لأنه يضيف إلى الصلب ما دنا منه قال المثقب العبدي[1].

يُـــصيخُ لِلنَبـــأةِ أسماعَـــهُ إِصـــاخَةَ الناشِـــدِ لِلمُنـــشِدِ))[2]

ثانيا: استشهاده بشعر المخضرمين:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذا الـصُنعُ كـانَ وَحـشاً فَمُلِّـ ـيتَ بِـرَغمِ الزَمـانِ صُـنعاً رَبيبـا

قال: ((كأنه أراد بذلك من قولهم: رجل صنع اليدين، إذا كان حاذقا ماهرا وأنشدوا لأبي ذؤيب[3]:

وَعَلَيهِمـا مَـسرودَتانِ قَـضاهُما داودُ أَو صَـنَعُ الـسَوابِغِ تُبَّـعُ))[4]

وعند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّـكَ نـاظِرٌ في كُـلِّ قَلـبٍ فَمـا يَخفـى عَلَيـكَ مَحَـلُّ غـاشِ

قال فيما نقله عن أبي الفتح: ((الغاشي: القاصد، قال حسان[5]:

يُغـشَونَ حَتّـى مـا تَهِـرُّ كِلابُهُـم لا يَـسأَلونَ عَـنِ الـسَوادِ المُقبِـلِ))[6]

---

(1) ديوان شعر المثقب العبدي: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1391هـ-1971: 41.

(2) النظام: 8/ 20.

(3) ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965: 19.

(4) النظام: 2/ 260.

(5) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 183.

(6) النظام: 10/ 24.

والذي أراه أن (غاش) مشتقة من : غشي يغشى، إذا قصد، وهو يعطي معنى الغِش؛ لأن الغش يغشى القلب، وكل شيء حل في موضع فقد غشيه من الناس وغيرهم.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصدى فَلا أُبدي إِلى الماءِ حاجَةً ... وَلِلشَمسِ فَوقَ اليَعمُلاتِ لُعابُ

قال: ((لعاب الشمس ما تدلى منها مثل الخيوط تراه عند شدة الحر، قال الكميت ابن معروف الفقعسي[1]:

يصافحن حرّ الشمس كل ظهيرة ... إذا الشمسُ فوق البيد ذابَ لعابُها))[2]

ثالثا: استشهاده بشعر الإسلاميين:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَبدُ المَليكِ بنِ صالِحِ بنِ عَلِـ ... ـيِّ بنِ قَسيمِ النَبِيِّ في نَسَبِه

قال: ((أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت الياء كما قال الراعي[3] في عبد الملك بن مروان:

فَأصبَحَ اليَومَ في دارٍ مُبارَكَةٍ ... عبدُ المَليكِ إماماً نورهُ يَقِدُ

أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت لأجل ذلك الياء فأصبحت مليك))[4]، والذي يبدو لي أن إشباع الكسرة جاء بسبب الضرورة الشعرية.

---

(1) عشرة شعراء مقلون: صنعة الدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـ-1990: 160.

(2) النظام: 4/ 315.

(3) شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980: 90 برواية (عند المليك).

(4) النظام: 3/ 132.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَلا لا يَمُـدُّ الـدَهرُ كَفّـاً بِـسَيِّئٍ   إِلى مُجتَـدي نَـصرٍ فَتُقطَـع مِـنَ الزَنـدِ

قال: ((قوله فتقطعْ على النهي الذي في قوله: ألا لا يمدَّ، ولولا الوزن لكـان تقطـعَ أولى بالنصب؛ لأنه واقع موقع الجواب بالفاء، ويجوز أن يكـون تقطـع في موضـع نـصب وسكنت العين للضرورة كما أنشدوا قول الراعي[1]:

تـأبى قُـضاعَةُ أن تُعـرِفَ لَكُـم نَـسَباً   وَابنـا نِـزارٍ فَـأنتُم بَيـضَةُ البَلَـدِ))[2]

ولولا الضرورة الشعرية لحركت الفاء في الفعل تعرف بالنصب؛ لكونـه مـسبوقا بـ(أن) الناصبة، أما في قول أبي تمام فالأفضل أن يحمل على العطف فيكون مجزوما. وعنـد شرحه قول المتنبي:

مُثِّلَـتِ عَينَـكِ في حَـشايَ جِراحَـةً   فَتَـشابَها كِلتاهُمـا نَجـلاءُ

قال: ((تشابها ولم يقل فتشابهتا حمله على المعنى كأنـه قـال: فتـشابه المـذكوران أو الشيئان، وذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح كما قال زياد الأعجم[3]:

إِنَّ الـسَّماحَةَ وَالمُـروءَةَ ضُـمِّنا   قَـبراً بِمَـرو عَلـى الطَّريـقِ الواضِـحِ

قيل: إنه ذهب بالسماحة إلى السخاء والمروءة إلى الكـلام، وهـذا شـيء فـاش في كلامهم))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِلى سـالِبِ الجَبّـارِ بَيـضَةَ مُلكِـهِ   وَآمِلُـهُ غـادٍ عَلَيـهِ فَـسالِبُه

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((إن بيضة ملكه تحتمل وجهين:

---

(1) شعر الراعي: 203 برواية (أبى قضاعة أن ترضى دعواتكم).

(2) النظام: 6/ 93.

(3) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983: 54.

(4) النظام: 10/ 382.

الأول: أنه يعني بالبيضة معظم الشيء وأكرمه وحقيقته، وهذا هو الوجه الأجود.

الثاني: أنه يعني بالبيضة بيضة الحديد، التي تجعل على الرأس، ومما استعملوه في البيضة وكونها معظم الشيء وحقيقته قول الشماخ[1]:

طَوى ظِمأَها في بَيضَةِ الصيف بَعدَ ما　　جَرَت في عِنانِ الشِعرَيَينِ الأَماعِزُ[2]

ومن الأمثلة استشهاده بشعر الفرزدق في مسألة الحذف، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

يطفن بمثل البدر يرنو إذا رنا　　بعيني وهادي المراتع بجزج[3]

إذ ذكر أن أبا العلاء يروي البيت (بعيني وهادي ذي مراتع بجزج)، فإذا صحت هذه الرواية على هذا اللفظ فالتقدير: يرنو إذا رنا بعيني ذي مراتع وهاديه، فحذف ذا مراتع؛ لمجيئه من بعد[4]، وهذا مثل قول الفرزدق[5]:

يا من رأى عارضاً أرقت له　　بين ذراعي وجبهة الأسد

أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف الرسول الذي أضاف إليه الذراعين، وقيل: بل أراد: بين ذراعي الأسد وجبهته، ففرق بين المضاف والمضاف إليه، والقول الأول أشبه.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَومَ أَرشَقَ وَالآمالُ مُرشِقَةٌ　　إِلَيكَ لا تَبتَغي عَنكَ مُنعَرَجا

---

(1) ديوان الشماخ: حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968: 175، برواية (القيظ) مكان (الصيف).

(2) النظام: 3/ 55-56.

(3) بجزج: ولد البقرة، الصحاح: 1/ 299 (بجزج).

(4) النظام: 5/ 142.

(5) لم أجده في الديوان.

قال: ((مرشقة هنا من قولهم: أرشق إذا أحد النظر، ومنه قول القطامي[1]:

ولقــد يَــروعُ قلــوبَهُنَّ تكلُّمــي ويــروعني مُقَــلُ الغــزالِ المرشــقِ))[2]

وعند شرحه قول المتنبي:

يُبكــى عَلَيــهِ وَمــا اِســتَقَرَّ قَــرارُهُ في اللَحــدِ حَتّــى صــافَحَتهُ الحــورُ

قال: ((كان يقول: قرارَه وقرارُه ويختار النصب، فمن رفعه فبفعله ومن نصبه فعلى الظرف، أي ما استقر وهو في قراره، والنصب كما ذكرنا الوجه؛ لأن معنى الكلام عليه، وقد قال كثيّر[3]:

وَإِنّــي وَإِن شَــطَّت نَواهــا لَحــافِظٌ لَهــا حَيــثُ حَلَّــت وَاِســتَقَرَّ قَرارُهــا))[4]

أما عن استشهاده بشعر المولدين، فلم أجد ابن المستوفي قد استشهد بشعر أحد منهم إلا في القليل، وهذا القليل أورده ليس على سبيل الاحتجاج اللغوي والنحوي، وإنما لأغراض أخرى[5]، نحو: شعر بشار[6]، وشعر البحتري[7]، وأبي نواس[8].

ومن الملاحظات التي يمكن أن نسجلها في استعمال الشواهد الشعرية:

(1) ديوان القطامي: تأليف عمير بن شييم التغلبي (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2001: 254.

(2) النظام: 5/ 121.

(3) ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971: 430.

(4) النظام: 8/ 418.

(5) منها: السرقات الشعرية.

(6) النظام: 3/ 6.

(7) نفسه: 1/ 311.

(8) نفسه: 3/ 67.

أولا: نسبة الأبيات إلى قائليها:

لم يكن لابن المستوفي موقف معين ثابت في نسبة الأبيات إلى أصحابها، فإلى جانب كم هائل من الأبيات المنسوبة إلى أصحابها، نجد كمّا أكبر منه غير منسوب[1]، لذا نجد في كتاب النظام عبارات حلت محل اسم الشاعر من نحو: قال الآخر[2]، قال الشاعر[3]، قوله[4]، يقول الشاعر[5]، قال[6]، قول الراجز[7]، أنشد فلان[8].

وقد وجدته في كثير من المواضع ينسب أبياتا إلى شعراء معروفين، يغفل عن هذه النسبة إلى الشعراء أنفسهم في مواضع أخرى، فامرؤ القيس مثلا صرّح بنسبة البيت الشاهد إليه في مواضع[9]، وعلى حين لم يصرح بنسبة أبيات أخرى إليه في مواضع أخرى[10].

وكان ابن المستوفي صائبا في نسبة الأبيات الشعرية إلى شعرائها، إلا أنه في بعضها لم يوفق في نسبة الأبيات، ومن ذلك[11] أنه نسب بيتا لعروة بن الورد وهو قوله:

(1) النظام: 1/ 375، 2/ 205، 217، 3/ 56، 10/ 385.
(2) نفسه: 2/ 215، 284.
(3) نفسه: 3/ 56.
(4) نفسه: 2/ 227.
(5) نفسه: 1/ 405.
(6) نفسه: 2/ 205.
(7) نفسه: 2/ 73.
(8) نفسه: 1/ 385.
(9) النظام: 1/ 375، 2/ 148.
(10) نفسه: 2/ 205.
(11) نفسه: 10/ 354.

أكـــــيلا دنيّـــــا أو قـــــصيًّا فـــــإنني

أخـاف مـذمّات الأحاديـث مـن بعـدي[1]

وهذا البيت لم أجده في شعر عروة بن الورد وهو في أبيات قيس بن عاصم المنقري[2]، من قصيدة له يخاطب امرأته.

ثانيا: اختصار الشواهد الشعرية:

كان ابن المستوفي أحيانا يميل إلى اختصار الشواهد الشعرية من خلال الاقتصار على شطر واحد من البيت، فعند شرحه قول أبي تمام:

أُســـائِلُها أيَّ المَـــواطِنِ حَلَّـــتِ　　　وَأيَّ دِيـــارٍ أوطَنَتهـــا وَأيَّـــتِ

قال: كان ثمة رجل يعرف بمحمد بن الوليد الواسطي قد قرأ على أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، فحكى عن أبي سعيد أنه كان يقول: أن أبا تمام أراد (أيَّهْ) بالوقف من قولهم أيْ وأيَّهْ ثم كسرها كما قال عنترة[3]:

....　　　أنّـي إمـرُؤٌ سَـأموتُ إن لَـم أقتَـلِ

في مقابل هذا نجد أن ابن المستوفي يذكر بيتا أو أكثر مع البيت الذي تضمن موطن الشاهد من القصيدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، الكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ-1975: 80، برواية:

أخاً طارقا وجار بيت فإنني * أخاف ملامات الأحاديث من بعدي

(2) ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1328هـ: 3/ 252.

(3) ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970: 252: وصدره: فاقني حياءك لا أبا لك واعلمي

عَلـى مِثلِهـا مِـن أربُـعٍ وَمَلاعِـبٍ   أذيلَـت مَـصوناتُ الـدُموعِ الـسَواكِبِ

قال فيما نقله عن ابن دريد: ((سكب الـدمع وانـسكب: إذا جعلت الفعـل بـه... وقد جاء في شعر العرب (السواكب) جمع ساكبة، قال خداش بن زهير:

أعـــينيَّ جُـــودي بالـــدموع الـــسواكبِ

وبكّـــي علـــى قـــيس خليلـــي وصـــاحبي

علـــى مثـــل قـــيس تخمـــش الأرض وجههـــا

وتلقـــى الـــسماء جلـــدها بالكواكـــب))(1)

ثالثا: الإتيان بأكثر من شاهد على مسألة واحدة:

في مواضع كثيرة من كتابه أورد ابن المستوفي أكثـر مـن شـاهد شـعري مـن لـسان العرب على مسألة واحدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَيـــا غالِبـــاً لا غالِـــبَ لِرَزِيَّـــةٍ   بَلِ المَوتُ لاشَـكَّ الَّـذي هُـوَ غالِـبُ

قال: ((إذا صحت الرواية على هـذا اللفـظ فقولـه: (يـا غالبـا) نـداء للـذي يرثيـه واسمه غالب، وتنوين العلم المنادى محسوب مـن الـضرورات والنحويـون فيـه مختلفـون، بعضهم يختار النصب وبعضهم يختار الرفع، وهذا البيت ينشد نصبا:

ضَـــرَبَت صـــدرَها إلَـــيَّ وَقالَـــت   يـا عَـدِيّاً لَقَـد وَقَتـكَ الأَواقـي(2)

(1) النظام: 2/ 316، وينظر: الجمهرة: 2/ 170.

(2) في الصحاح منسوب إلى المهلهل: 6/ 2528 (وقى) وكذلك في اللـسان: 6/ 137. وهـو مـن شـواهد شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965: 112.

وبيت الأحوص[1]: ينشد على وجهين:

سَــلامُ اللّـــهِ يـــا مَطَـــرٌ عَلَيهـــا وَلَـيسَ عَلَيـكَ يـا مَطَـرُ الـسَلامُ))[2]

قال سيبويه معلقا على قول الأحوص: ((وأما قول الأحوص: سلام الله يا مطر عليها، فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون))[3].

وقال ابن هشام: ((ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه وأن يبقى مضموما))[4].

رابعا: الإتيان بالشاهد الشعري ليعضد الشاهد القرآني:

كان ابن المستوفي يأتي بالشاهد الشعري ليعضد الشاهد القرآني، فعند شرحه لفظة (نشر) في قول المتنبي:

وَسِـــرُّكُمُ في الحَـــشا مَيِّـــتٌ إِذا أُنـــشِرَ الـــسِرُّ لا يُنـــشَرُ

قال فيما نقله عن أبي الفتح يقال: ((نشرت الثوب وغيره نشرا، ونشر الميت ينشر نشورا، وأنشر الله الموتى فنشروا، يقال: نشر الله الميت بغير ألف كأنه كان مطويا فنشره، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[5]، وقال الأعشى[6]:

---

(1) شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1390هـ-1970: 189.

(2) النظام: 3/ 161.

(3) الكتاب: 2/ 202.

(4) شرح شذور الذهب: 113.

(5) سورة عبس:22.

(6) ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 177.

حَتّـى يَقـولُ النـاسُ مِمّـا رَأوا   يـا عَجَبـا لِلمَيِّـتِ الناشِـرِ))[1]

وعند شرحه لفظة (غاش) في قول المتنبي:

كَأَنَّـكَ نـاظِرٌ في كُـلِّ قَلـبٍ   فَمـا يَخفـى عَلَيـكَ مَحَـلُّ غـاشِ

قال: ((غشيته أغشاه: إذا قصدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾[2]، وقال ذو الرمة[3]:

وَذي شُـعَبٍ شَـتّى كَـسَوتُ فُروجَـهُ   لِغاشِـيَةٍ يَومـاً مُقَطَّعَـةً حَمـراءِ))[4]

2. الشواهد النثرية:

ومنها الأمثال: المثل هو قول سائر يشبه حال الثاني بالأول[5]، ووصفه الزمخشري ((بأنه: قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها))[6]. وبذلك يجتمع لها ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه[7].

---

(1) النظام: 8/ 297.

(2) سورة الأعراف: من الآية41.

(3) ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كمبردج، 1337هـ-1919: 180.

(4) النظام: 10/ 24.

(5) مجمع الأمثال: الميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ-1972: 1/ 5.

(6) المستقصى من أمثال العرب: الزمخشري، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1987: ورقة ج/ المقدمة.

(7) المزهر: 1/ 468.

وإن العرب قد استشهدت بالمثل قبل الإسلام وبعده، تمثلت به عن كثير من أحداثها ووقائعها اليومية، وقد استدل بها ابن المستوفي غير أنها تأتي من حيث الكم، في الرتبة الأخيرة في قائمة الشواهد التي كان يستدل بها، وفي إيراده المثل، إمّا أن يصرح بأنه مثل، فيقول: ومنه المثل، قالوا في المثل، وأحيانا لا يصرح بالمثل، ويكتفي بالقول: كقول بعض العرب، ومن الأمثال التي استشهد بها عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا قِدحاكَ لِلباري وَلَيسَت ... مُتونُ صَفاكَ مِن نُهَزِ المُرادي

قال: ((ما قدحاك للباري) أي: إنك لا تترك قدحاك لمن يبريه فيفسده بالبري الزائد على الحد، كما قالوا في المثل: (هو مُغْرىً بنحت أثلته)[1]، إذا كان ينقصه ويعيبه))[2]. وعند شرحه قول أبي تمام:

إِذا الجِدُّ لَم يَجدِد بِنا أَو تَرى الغِنى ... صُراحاً إِذا ما أَصرَحَ الجَدُّ بِالجِدِّ

قال: ((الجَدُّ وهو الحظ، والجِدّ هو ضد الهزل، ومن أمثالهم (اعِنْ جَدَّكَ بِجِدّكَ)[3] أي: حظك بطلبك أو بمعنى إلى آن))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

تَكبو وَراءَكَ يا اِبنَ أَحمَدَ قُرَّحٌ ... لَيسَت قَوائِمُهُنَّ مِن آلاتِها

قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. الهاء في (آلاتها) تعود على (وراء) لا غير، وهي مؤنثة، تقول العرب (فلاً وَرَيْتُهُ الحائط وراءه)[5]))[6]، والذي يبدو لي أن (الهاء) في

(1) المثل موجود في أساس البلاغة: الزمخشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985: 1/ 5.

(2) النظام: 5/ 314.

(3) لم أجده في كتب الأمثال.

(4) النظام: 6/ 122.

(5) لم أجده في كتب الأمثال.

(6) النظام: 5/ 68.

(آلاتها) تعود على (قرح)؛ لقرب الهاء منها، وقال ابن القطاع (ت 510هـ): إنها عائدة على قوله: تكبو وراءك...[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

حَقُّ الكَواكِبِ أن تَزورَكَ مِن عَلو   وتَعودَكَ الآسادُ مِن غاباتِها

اختلفوا في واو (علو) فمنهم من قال: إن هذه الواو زائدة، وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام، ومنهم من أثبتها كابن السكيت[2]، والنحويون يرون أن هذه الواو جاءت للترنم، وقد يمكن أن يكون هذا الحرف شاذا فوقعت الواو في آخره وقبلها ضمة، فأما مجيء من علو في نصف البيت، فإن كان الحرف شاذا فقد تكلمت به العرب كذلك فلا كلام فيه، وإن كان القول كما ذهب إليه أصحاب القياس، فثبات الواو يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه آخر النصف الأول بمنزلة آخر النصف الثاني؛ لأنه في موضع وقف.

الآخر: أن يكون أشبع الضمة فصارت واوا، ويقوي مجيء الواو في قوله: (من علو) في نصف البيت الأول قول بعض العرب في الرفع: قام زيدو ومررت بزيدي في الخفض[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَإذا طَيرُ الحَوادِثِ في رُباها   سَواكِنُ وَهيَ غَنّاءُ المُرادِ

(1) شروح شعر المتنبي: (المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل العروضي، التجني على ابن جني لابن فورجه، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع)، تحقيق د. محسن غياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000: 162.

(2) إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4: 25.

(3) النظام: 5/ 81-82.

قال: ((سواكن) من السكون لا من السكنى التي هي الإقامة في الموضع، والعرب تقول: (فلان ساكن الطير إذا كان هادئا)[1]))[2].

ت	نوع الشاهد	عدد المرات	الرتبة
1.	الشاهد القرآني	102	الأولى
2.	القراءات القرآنية	12	الثالثة
3.	الشاهد الحديثي	10	الخامسة
4.	الشاهد الشعري	60	الثانية
5.	الأمثال	11	الرابعة

جدول لبيان نوع الشاهد وعدد مرات وروده في كتاب النظام

نلاحظ من خلال الجدول أن الشاهد القرآني احتل المرتبة الأولى والشاهد الحديثي احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو.

ثانيا: القياس:

القياس في اللغة: قال الجوهري: ((مصدر قستُ الشيء بالشيء، قدّرته على مثاله، ويقال بينهما قيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ أي قدرُ رمحٍ...))[3]، وقال الفيروز آبادي (ت 817هـ): ((هو تقدير الشيء على مثاله، أي: قاسه بغيره وقدره على مثاله فانقاس))[4]، قال ابن منظور: ((القياس التقدير، يقال: قاس الشيء قياسة وقياسا، أي:

(1) أساس البلاغة: 1/ 452 (سكن) برواية (فلان ساكن وهادئ).

(2) النظام: 5/ 297.

(3) الصحاح: 3/ 968 (قيس).

(4) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت: 2/ 253.

قدره على مثاله))[1]، والحدود الثلاثة كلها تدل على أن معنى القياس هو التقدير، ولا خلاف في ذلك.

القياس في الاصطلاح: ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[2]، وعرّفه أبو البركات الأنباري[3] بأنه: ((حمل فرع على اصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم[4].

ويعد استعمال القياس من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعا، البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلا إلى القياس في دراساتهم[5]، والقياس يمثل وسيلة النحاة الأولى في إثراء مباحث النحو وإغناء أبوابه، إذ لولاه لانسد باب النحو[6].

وقد أولى ابن المستوفي القياس عناية كبيرة في كتابه، ويتضح ذلك في أمور:

1. عدم جواز إثبات الياء في نعاءِ، قياساً على حذارِ وما جرى مجراها:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَعـــاءِ إلى كُـــلِّ حَـــيٍّ نَعـــاءِ فَتـى العَـرَبِ إحتَـلَّ رَبـعَ الفَنـاءِ

---

(1) لسان العرب: 3/ 186-187.

(2) الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 54، الاقتراح: 70، الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988: 67، 164.

(3) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 83.

(4) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 343.

(6) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي (ت 1096هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، ط1، 1411هـ-1990: 62.

قال ابن المستوفي راداً على قول العامة بإثبات الياء في قوله: نعاءِ بحجة الإضافة: ((وذلك رديء جدا في القياس، وعلل عدم إثبات الياء في نعاء، إن قوليك: حذار وما جرى مجراها لا تضاف إلا أن تخرج من بابها؛ لأنها واقعة موقع أمر إذ كان المفعول يقع بعدها، فلا معنى للإضافة فيها، وإنما عمل بعض الناس على أن يقولها بالياء، لأن همزتها قابلت همزة إلى فاستثقلتها الهمزة المكسورة فثقلتا على اللسان، ففر الناطق إلى الياء وغرّه اللفظ بـ(نعاء) الثانية، لأن فيها ياء الوصل فجعل الأولى مثلها في اللفظ))[1].

2. جمع رعيّ على رعاء قياساً على جمع مليء وملاء وبطي بطاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمــا إن أُصــيبَ يراعــي الرَعِيَّــةِ لا بَــل أُصــيبَ يراعــي الرِعــاءِ

قال: ((إن (رعاء) جمع رعي، وهو الذي يحسن أن يرعى مثل: مليء وملاء وبطي بطاء))[2].

3. قياسية مد الظماء وهو مهموز مقصور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَمُحَمَّـدَ بـنَ سَـعيدٍ إِنَّ جـوى الأسـى فيهـا رُواءُ الحُــرِّ يَــومَ ظِمائِــهِ

قال: ((ومد الظماء وهو مهموز مقصور، يقول: ظماء مثل خطاء، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه..))[3].

4. قياسية أن يكون بعد الراء همزة في الآراء:

عند شرحه قول أبي تمام:

يُعطـي فَتُعطـى مِـن لُهـى يَـدِهِ اللُهـى وَتُــرى بِرُؤيَــةِ رَأيِــهِ الآراءُ

---

(1) النظام: 1/ 260-261.

(2) نفسه: 1/ 280.

(3) نفسه: 1/ 306.

قال: ((والآراء قياساً أن يكون بعد الراء همزة، والنقل جائز، تقول بئر وأآبار وآبار...))[1].

5. قياس النسبة إلى بجاة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وكُلُّ نَجَاةٍ بُجاوِيَّةٍ ... خَنُوفٍ[2] ومَا بِيَ حُسنُ المِشى

قال: ((ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس، لأنه لو حمل على لفظ البجاة لقيل: بجوي))[3].

6. قياسية إثبات ياء شريك عند النسبة إليها:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَشَمُّ شَرِيكِيٌّ يَسِيرُ أَمامَهُ ... مَسِيرَةَ شَهرٍ في كَتَائِبِهِ الرُعبُ[4]

قال: ((شريكي، نسبة إلى شريك وأثبت الياء كما يجب في القياس ولم يحذفها كما حذفت في ثقفي، وإنما القياس أن تحذف في فعيلة وتثبت في فعيل))[5].

وأكثر ما أجرى العرب حذف الياء من فيعلة وفعيلة فيما كان في الغالب من أسماء القبائل والبلدان، فقد قالوا في النسبة إلى حنيفة (قبيلة عربية) حنفيّ، وفي النسبة إلى مدينة (مدينة الرسول ﷺ) مدنيّ، وتشذ في قسم منها مثل: النسبة إلى سليقة سليقي وطبيعة طبيعي، أما ما كان على وزن فُعيل أو فَعيل فإن كان معتل اللام مثل قصي فإن

---

(1) النظام: 1/ 416.

(2) قال الجوهري: خنف البعير يخنف خنافا، إذا سار فقلب خف يده إلى وحشيه، الصحاح: 4/ 1358 (خنف).

(3) النظام: 1/ 451.

(4) رواية الصولي (كتائبه) مكان (صوائفه).

(5) النظام: 2/ 297.

النسبة إليها قصوي بحذف الياء، فإن صحت اللام فلا حذف فيقال في النسبة إلى عقيل عقيلي؛ لصحة اللام، وقد شذ من ذلك قولهم: ثقفي في النسبة إلى ثقيف، قرشي في النسبة إلى قريش وهذلي في النسبة إلى هذيل والقياس ثقيفي هذيلي قريشي[1].

7. أركبت أشهر في القياس من ركبت:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَما بِكَ إِركابي مِنَ الرُشدِ مَركَباً   ألا إِنَّما حاوَلتَ رُشدَ الرَكائِبِ

قال: ((لا فصل بين ركبته وأركبته، بل أركبت أشهر وأسلك في القياس؛ لأن فعل لا يمتنع من دخول ألف النقل عليه، لا يخطر من جهة السماع، وهذا مطرد منقاس، وقد قال بشر بن عمرو[2]:

وَتَرى الَّذي يَعفو الحياء بهمة   يُحبى وَيَرجو مِنهُمُ أن يَركَبا))[3]

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَيفَ اِلتِذاذي بِالأَصائِلِ وَالضُحى   إِذا لَم يَعُد ذاكَ النَسيمُ الَّذي هَبّا

قال: ((الضحى لم أسمعه مجموعا، وقياسه في القلة أضحاء مثل: ربع وأرباع، والكثرة ضحوان مثل: نعز ونعزان، وهو مؤنث...))[4].

---

(1) ينظر: شرح الجمل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985: 331-332، المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: 378-379.

(2) ورد هذا البيت في شرح المفضليات وروايته (وترى الذين يعفوهم لحبائهم)، شرح المفضليات: ابن الأنباري، تحقيق كارل يوسف لايل، بيروت، 1920: 551.

(3) النظام: 3/ 9.

(4) نفسه: 3/ 288.

8. حذف التاء الأولى في تأَيَّيتَ جائز في القياس:

عند شرحه قول أبي تمام:

أســـائِلُها أيَّ المَـــواطِنِ حَلَّـــتِ ... وأيَّ دِيـــارٍ أوطَنَتهـــا وَأيَّـــتِ

قال: ((.. المعروف في كلام العرب تأيَّيتُ، ولم يجيء في أشعارهم أيَّيتُ، ويجوز أن يكون أبو تمام قد وجدها في شعر قديم، لأنه كان مستبحرا في الرواية، وطرحه التاء الأولى في تأييت جائز في القياس، كما قال: غنيت وتغنيت..))[1].

9. جواز القياس على القليل:

إنّ ابن المستوفي من الذين يجيزون القياس على القليل، كما أجازه النحاة[2]، إذ إن الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

أبرَحْتَ يا مَرَضَ الجُفونِ بِمُمرَضٍ ... مَرِضَ الطَبيبُ لَهُ وَعيدَ العُوَّدُ

قال: ((وبعض الناس ينشده يا مَرِضَ الجفون بكسر الراء، وهو قليل في الاستعمال كما يقولون فلان مريض، والقياس لا يمنع أن يقال: مرض كما يقال: سقيم))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

العِـــيسُ تَعلَـــمُ أنَّ حَوباواتِهـــا ... ريـــحٌ إذا بَلَغَـــت إن لَـــم تُنحَـــرِ

قال: ((حَوباواتِها جمع حوباء، وهي النفس، كما يقال: حمراء حمراوات وصفراء صفراوات، وهو قياس صحيح إلا أنه قليل في الاستعمال..))[4].

---

(1) النظام: 5/ 6.

(2) ينظر: الاقتراح: 730، أصول التفكير النحوي: 97.

(3) النظام: 7/ 25.

(4) نفسه: 8/ 145.

10. **أمثلة أخرى للقياس:**

عند شرحه قول المتنبي:

يـــا حَبَّـــذا المُتَحَمَّلـــونَ وَحَبَّـــذا ... وادٍ لَثَمـــتُ بِـــهِ الغَزالَـــةَ كاعِبـــا

قال: ((حبذا عندهم كالشيء الواحد، وقال بعضهم: هي سادة مسد المبتدأ، ولم يقولوا: حبذه، والقياس أن يقولوا إذا جاؤوا المؤنث فقالوا: حبذا هند))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَـــآجَرَكَ الإِلَـــهُ عَلـــى عَليـــلٍ ... بَعَثـــتَ إِلى المَـــسيحِ بِـــهِ طَبيبـــا

قال: ((قوله: بعثت به حكي عن أبي حاتم أنه قال: لا يقال: بعثت بزيد، ويجوز بعثت إليك بالثوب، وفصل بين ما يجوز فيه الفعل وبين ما لا يجوز، وقد أجازه أبو علي في الأمرين جميعا، والقياس يجيزه))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

سِـــربٌ مَحاسِـــنُهُ حُرِمـــتُ ذَواتِهـــا ... دانـــي الـــصِفاتِ بَعيـــدُ مَوصـــوفاتِها

قال: ((محاسن جمع على غير قياس))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهـــا مِـــن لَوعَـــةِ الـــبَينِ اِلتِـــدامٌ ... يُعيـــدُ بَنَفـــسَجاً وَردَ الخُـــدودِ

قال: ((وكان يجب أن يستعمل التدام النساء، بحيث استعملته العرب، فيقول كما قالوا: ويقف بحيث وقفوا، فإن ضرب الوجه وضرب الصدر، وإن كان جميعا على قياس

---

(1) النظام: 4/ 148.

(2) نفسه: 4/ 202.

(3) نفسه: 5/ 33.

اللغة، فإن ضرب الوجه لا يسمى لدماً وإنما يسمى لطماً، ويسمّى ضرب الصدر التداماً، واللغة لا يقاس عليها))[1].

وعند شرحه قول أبي الطيب:

أَلبابُنـــا بِجَمالِـــهِ مَبهـــورَةٌ وَسَــحابُنا بِنَوالِـــهِ مَفـــضوحُ

قال: ((روى أبو البقاء (مصفوح) بدلا من (مفضوح)، وهو من قولهم: صفحت فلانا وأصفحه، إذا سألك فرددته، وأما صفحت الإبل على الحوض، إذا مررتها عليه[2]، فلا مدخل له في قوله: مصفوح، والأول أدخل في القياس))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

بِأَحـــاظي الجُـــدودِ لا بَـــلْ بِوَشـــكِ الجِـــدِّ لا بَـــلْ بِـــسُؤدَدِ الأَجـــدادِ

قال: ((الأحاظي: جمع حظ، على غير قياس، كأنهم جمعوا حظا على أحظ، وجمعوا حظا على أحاظ ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف؛ لأنها أخف وفروا مع ذلك من جمع الساكنين، ولو قيل: إن أحاظ مأخوذ من الحظوة، لكان قولا حسنا، لأنه يجوز أن يقال: حظوة وأحظ على القياس، كما يقال: نعمة وأنعُم ثم تجمع أحظ على أحاظ))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَبَيِّـــتُ البَيـــاتَ بِعَقـــدِ جَـــاشٍ أَشَـــدُّ قُـــوىً مِـــنَ الحَجَـــرِ الـــصَلودِ

ذكر أن قوله: ((أشد قوى) يروى (أمر قوى) والرواية الأولى أجود؛ لأن المعروف أمررت الحبل بالهمز، وهم يتجنبون أن يبنى فعل التعجب من أفعل في التفضيل إلا في

(1) نفسه: 6/ 28.

(2) الصحاح: 1/ 383 (صفح).

(3) النظام: 5/ 246.

(4) نفسه: 5/ 292.

الأشياء المسموعة، وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك قياس مطرد في كل فعل ماضٍ على أفعل والأخذ بالسماع أحسن))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

تُهَـبُّ في ظَهرِها كَتائِبُـهُ   هُبوبَ أرواحِها المَراوِدُ

قال: ((المراويد يذهب وتجيء وهي مفاعيل واحدها في القياس مرواد))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَطَحطَحتُ سَدّاً سَدُّ ياجوجَ دونَهُ   مِنَ الهَمِّ لَم يُفرَغ عَلى زُبرِهِ قِطرُ

قال[3]: ((جمع زُبْرة على زُبْر، وذلك جمع غير معروف، وإنما يقال: زبرة وزبر، وكذلك جاء في القرآن))[4].

وقد أيد ابن المستوفي قول أبي العلاء بأن زبر بسكون هو جمع غير معروف، وهو صحيح في الاستعمال، وأما القياس فيجوز أن يحمل على الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء وهو كثير، وربما اطرد.

وعند شرحه لفظة منطق في قول أبي تمام:

تُعطيكَ مَنطِقَها فَتَعلَمُ أَنَّهُ   لِجَنيِ عُذوبَتِهِ يَمُرُّ بِثَغرِها

قال: ((المنطق في معنى النطق على المجاز، ولو حمل على القياس لوجب أن يكون المنطق موضع النطق، أي: الفم وقد استعملوا النطق لغير بني آدم، قال لبيد[1]:

---

(1) نفسه: 6/ 39.

(2) النظام: 6/ 324، وينظر: الموضح: 2/ 73.

(3) النظام: 8/ 170.

(4) قال الجوهري: (الزبرة: القطعة من الحديد والجمع زبر قال تعالى ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ (الكهف: من الآية96)، وزبر قال تعالى ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً﴾ (المؤمنون: من الآية53)، أي قطعا). الصحاح: 2/ 666 (زبر).

فَصَدُّها مَنطِقُ الدّجاجِ مع الصبـ ـح وصوتُ الناقوسِ إذ ضربا))[2]

ومن أمثلة أخذه بالقياس استعماله لفظ (نقض) وهو مصدر في موضع الاسم عند شرحه قول أبي تمام:

مَجدٌ تَهَدَّمَ حتّى صارَ مُحكَمُهُ نَقضاً تُرَمُّ بِهِ الآطامُ وَالدورُ

وعند شرحه قول المتنبي:

وَنَشرٌ مِنَ المِسكِ[3] لَكِنَّما مَجامِرُهُ الآسُ وَالنَّرجِسُ

قال: ((وقد حكي كسر النون في النرجس فإذا سُمّيَ به على ذلك صرف لأجل كسر الجيم، مثلما قالوا: منخر فكسروا الميم لكسر الخاء، وإنما القياس منخر بالفتح؛ لأنه الموضع الذي يخرج منه النخير))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَلَتانُ أعداؤُهُ حَيثُ حَلّوا في حَديثٍ مِن عَزمِهِ مُستَفاضِ

قال: ((أهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا يمنع أن يقال: مستفاض وهو من فيض الماء، فإذا قيل: مستفيض فمعناه منتشر، وإذا قيل: مستفاض فمعناه منشور، والغرضان متقاربان وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث من فوضت إليه الأمر وتكون الياء منقلبة عن الواو، كما قيل: المستعين وهو من العون))[5]،

---

(1) شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت: 26، برواية:

فَصَدَّهُم مَنطِقُ الدَّجاجِ عَنِ العَهـ ـدِ وَضَربُ الناقوسِ فَاجتُنِبا

(2) النظام: 8/ 204.

(3) رواية أبي الفتح والواحدي (النهر) مكان (المسك).

(4) النظام: 9/ 401؛ الموضح: 3/ 192.

(5) النظام: 10/ 112.

وقال الجوهري: ((حديث مستفيض أي منتشر في الناس ولا تقل مستفاض إلا أن تقول مستفاض فيه))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَم يُسَوَّد وَجهُ الوِصالِ بِوَشـ ـم الحُبِّ حَتّى تُكَشخِنَ العُشّاقُ

قال: ((تكشخن: كلمة عامية لا تعرفها العرب، وإذا حملت على القياس فالصواب تكشخ؛ لأنك إذا بنيت تفعّل من سكران فالوجه أن تقول تسكر فأما تسكرن فمعدوم قليل))[2].

ثالثا: التعليل:

العلة لغة: المرض[3].

اصطلاحا: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه[4].

ليست العلة النحوية متأخرة في الوجود عن نشأة النحو، بل حدثت معه منذ أطواره الأولى، فقد كان النحاة يعللون كثيرا من الأحكام النحوية، والخليل بن أحمد الفراهيدي أول من بسط القول في العلل النحوية، وقد سئل عن هذه العلل أأخذها عن

---

(1) الصحاح: 3/ 1099 (فيض).

(2) النظام: مسودة الجزء 12: 3309.

(3) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982: 1/ 88 (عل)، وينظر: مختصر العين: أبو بكر الزبيدي (ت 376هـ)، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991: 1/ 84، الصحاح: 5/ 1773 (عل).

(4) التعريفات: الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002: 130.

العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وقال: إنه اعتلّ بما رأى أنه علة لما علله، فإن سنح لغيره علة لما علله هي أليق مما ذكر فليأت بها[1].

((وقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث لا تعدم علة مناسبة لكل قاعدة أو حكم نحوي، فللمرفوع سبب وللمنصوب وللمجرور غاية وللمجزوم هدف))[2]، ((وبدء دراسة العلة النحوية تمثل بداية الدرس النحوي الناضج، ومباحثها الأولى تنسب إلى علماء العربية الأوائل))[3].

وذكر ابن سلام الجمحي أن أبا إسحاق الحضرمي هو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل[4]. وذكر كذلك الخليل فقال عنه: ((استخرج من العروض واستنبط منه ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم))[5]. والفائدة من العلة النحوية كما يقول أبو زكريا الشاوي[6]: ((العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة))، وللعلة أنواع ذكرها الزجاجي تتمثل في العلة التعليمية والقياسية والجدلية[7].

أما عن موقف ابن المستوفي من التعليل، فهو شغوف به وبإيراد العلل الصحيحة على سنن من سبقه من النحاة وغيرهم، ونلمس هذا واضحا في كتابه، غير أن ابن

---

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979: 65-66.

(2) دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغريب، الكويت، 1980: 155.

(3) العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، ط1، 1423هـ-2002: 18.

(4) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (ت 231هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974: 1/ 14.

(5) نفسه: 1/ 22.

(6) ارتقاء السيادة: 69.

(7) الإيضاح في علل النحو: 64-65.

المستوفي لم يكن يصرح بلفظ علة، وإنما ذكرها بلفظ آخر كأن يقول: (ليكون)[1]، أو (لأنه)[2]، أو (لأن)[3]، وغير ذلك من العبارات التي تدل دلالة واضحة على التعليل.

العلة النحوية عن ابن المستوفي:

وردت علل كثيرة عند ابن المستوفي في كتابه منها:

1. علة المشاكلة:

ومن الأمثلة على ذلك ضم العين في لفظة (عُكوب) الواردة في قول أبي تمام:

مَزَّقْتُ ثَوبَ عُكوبِها بِرُكوبِها ... وَالنارُ تَنبُعُ مِن حَصى المَعزاءِ

قال: ((روى أبو العلاء (عكوبها) بضم العين، وقال: العكوب يروى بضم العين وفتحها، فإذا ضمت فكأنها في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف سمي به الغبار، والأشبه بمذهب الطائي ضم العين؛ ليكون مشاكلا ضمة الراء في ركوب))[4].

2. علة الحذف:

وردت هذه العلة كثيرا في كتاب النظام، ومن الأمثلة على ذلك، علة حذف الخبر، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَودٌ تُساجِلُهُ أَيّامُهُ فَيِها ... مِن مَسِّهِ وَبِهِ مِن مَسِّها جُلَبُ

قال: ((وحذف خبر قوله (فبها)؛ لدلالة خبر قوله (وبه) عليه))[5].

---

(1) النظام: 1/ 253.

(2) نفسه: 1/ 369، 4/ 263.

(3) نفسه: 4/ 263.

(4) النظام: 1/ 253.

(5) نفسه: 3/ 93.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلْتُ أخي قالوا أَخٌ ذو قَرابَةٍ فَقُلْتُ لهم إنَّ الشكولَ أقارِبُ[1]

قال: ((حكى عمن سأله أنهم قالوا: أخ ذو قرابة؟ وهذا يجب أن يكون على معنى الاستفهام منهم، أي: أخ ذو قرابة، فحذفت الألف لعلم السامع...))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَعَرَّضْنَ أنّا شامِتونَ بِمَوتِهِ وَإلّا فَزارَت عارِضَيهِ القَواضِبُ

قال: ((وكان حقه أن يقول: عرض بأنا شامتون، ولكنه حذف الباء على إرادة الذكر))[3].

ومن الأمثلة على علة الحذف للاختصار والضرورة عند شرحه قول المتنبي:

بِأبي الشُموسُ الجانِحاتُ غَوارِبا اللابِساتُ مِنَ الحَريرِ جَلابِبا

قال: ((الجلابب: جمع جلباب، وأصله جلابيب، لكن العرب قد تحذف هذه الياء من الشعر اختصارا وضرورة))[4].

3. علة ترك ازدواج

ذكر ابن المستوفي هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

سَراياكَ تَترى وَالدُمُستُقُ هارِبٌ وَأَصحابُهُ قَتلى وَأَموالُهُ نُهبى

قال نقلا عن أبي الفتح: ((تترى منوّن وغير منوّن، وترك التنوين أجود للازدواج))[5].

---

(1) رواية الصولي والتبريزي (فقلت ولكن الشكول) مكان (فقلت لهم إن الشكول).

(2) النظام: 3/ 162.

(3) نفسه: 4/ 104، وينظر: الموضح: 1/ 319.

(4) النظام: 4/ 141.

(5) نفسه: 3/ 306.

4. علة مضارعة

ذكر هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

إذا داءٌ هَفَا بُقراطُ عَنهُ   فَلَم يُعرَف لِصاحِبِهِ ضَريبُ[1]

قال: ((استعمل (لم) في موضع (ليس)؛ لمضارعتها إياها بالنفي، قال الأعشى[2]:

أَجِدَّكَ لَم تَغتَمِض لَيلَةً   فَتَرقُدَها مَعَ رُقّادِها

فاستعمل (لم) في موضع (ما)، وأنشدنا أبو علي:

أجدّك لن ترى بِثعيلباتٍ   وَلا بيدانَ ناجِيَةً ذَمولا[3]))[4]

فاستعمل (لن) موضع (ما) وهذا كله من كلام العرب.

5. علة نصب:

عند شرحه قول المتنبي:

فَأَضحَت كَأَنَّ السورَ مِن فَوقُ بَدؤهُ   إِلى الأَرضِ قَد شَقَّ الكَواكِبَ وَالتُربا

قال: ((وموضع (قد شق الكواكب والتربا) نصب بالحال، وسوغه دخول (قد) على الفعل الماضي))[5].

6. علة بناء

عند شرحه قول المتنبي السابق، قال: ((ضم فوق؛ لأنها معرفة هنا، فصارت غاية بمنزلة قبل وبعد، أراد: من فوقه، أي: من أعلاه، فلما حذفت بناه على الغاية))[6].

---

(1) رواية أبي الفتح (فلم يوجد).

(2) ديوانه: 69.

(3) ورد هذا البيت في اللسان: 3/ 99 (بيد).

(4) النظام: 4/ 11.

(5) النظام: 3/ 315.

(6) نفسه: 3/ 315.

7. علة الحمل على المعنى:

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:

وَيَمنَعُنِي مِمَّن سِوى اِبنِ مُحَمَّدٍ أَيادٍ لَهُ عِندي يَضيقُ بِها عِندُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((رفع عند وهي من الظروف التي لم تستعمل إلا ظرفا؛ وذلك لأنه حمل الكلام، فكأنه قال: يضيق بها المكان))[1]. وقال التبريزي معلقا على هذه: ((عند: هي أوسع من أخواتها التي هي ظروف، لأن القائل إذا قال: فوق أو تحت أو قدام أو عن يمين أو عن شمال، فقد خص جهة من الجهات الست، وإذا قال: الطبنة[2] عند فلان، احتمل الكلام أن يكون في كل الجهات))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَوَيتُهُ دُملُجاً[4] عَلى عَضُدٍ لِدَولَةٍ رُكنُها لَهُ والِدُ

قال: ((الهاء في (له) عائدة على العضد، والعضد أنثى؛ لأنه حمل الكلام على المعنى دون اللفظ لما عني بالعضد الممدوح وهو مذكر))[5].

وعند شرحه قول المتنبي:

كُلَّما اِستَلَّ ضاحَكَتهُ إِياةٌ تَزعُمُ الشَمسُ أَنَّها أَرآدُه

قال: ((وإنما جمع الأرآد مع توحيد الإياة؛ حملا على المعنى..))[6].

---

(1) نفسه: 7/ 160.

(2) الطبنة: اللعبة والجمع طبن، الصحاح: 6/ 2157 (طبن).

(3) الموضح: 2/ 237.

(4) الدملج والدملوج: العضد، الصحاح: 1/ 316 (دملج).

(5) النظام: 7/ 438، الموضح: 2/ 367.

(6) النظام: 7/ 329.

8. علة الضرورة

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:

خُـذ مِـن ثَنـايَ عَلَيـكَ مـا أَسـطيعُهُ ... لا تُلزِمَنّـي في الثَنـاءِ الواجِبـا

قال: ((... الثناء ممدود إلا أنه قصره ضرورة..))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَـيسَ بِـالمُنكَرِ إِن بَـرَّزتَ سَـبقاً ... غَـيرُ مَـدفوعٍ عَـنِ السَـبَقِ العِـرابُ

قال: ((كان الوجه أن يقول غير مدفوعة؛ لأن التقدير: العراب غير مرفوعة عن السبق كما تقول: هند غير مضروبة، ولكنه ذكره ضرورة))[2].

9. علة كثرة الاستعمال

عند شرحه قول المتنبي:

خُـذ مِـن ثَنـايَ عَلَيـكَ مـا أَسـطيعُهُ ... لا تُلزِمَنّـي في الثَنـاءِ الواجِبـا

قال: ((حذفت التاء من (أستطيعه)؛ لكثرة الاستعمال..))[3]، ويبدو لي أنها حذفت للتخفيف كذلك.

10. علة عدم الجواز

ذكر ابن المستوفي أنه لا يجوز دخول (ها) على (تلك) وعلى (تيك)، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

حُـسنُ هاتيـكَ في العُيـونِ وَهَـذا ... حُـسنُهُ في القُلـوبِ وَالأَسمـاعِ

---

(1) نفسه: 4/ 166.

(2) نفسه: 4/ 171.

(3) النظام: 4/ 166.

قال: ((تلك) لا يجوز إدخال (ها) عليها؛ لأن (ها) للتنبيه إلى الحاضر القريب، واللام في (تلك) دلالة البعد، و(ها) دلالة القرب، كأنهما يتنافيان فلا يجتمعان، وليس كذلك (تيك)؛ لأنه ليس فيه اللام التي تدل على البعد، فمنع من دخولها عليه))(1).

11. علة الاضطرار

ذكر هذه العلة عند شرحه قول المتنبي:

فِي رُتْبَةٍ حَجَبَ الوَرَى عَن نَيلِها   وَعَلا فَسَمَّوهُ عَلِيَّ الحاجِبا

قال: ((الرتبة: الدرجة، وأراد عليا الحاجب، فاضطر إلى حذف التنوين، لسكونه وسكون اللام من الحاجب))(2).

12. علة إدخال

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

وَكُلُّ سِحرٍ فَمِن عَينَيكَ أَوَّلُهُ

مُذ خَطَّ هاروتُ في عَينَيكَ عَسكَرَهُ(3)

قال: ((.. أدخل الفاء هاهنا؛ لإقامة الوزن...))(4).

13. علة المخاطبة:

عند شرحه قول المتنبي:

صَرِيعِ مُقلَتِها سَآلَ دِمنَتِها   قَتِيلِ تَكسِيرِ ذاكِ الجَفنِ وَاللَعَسِ

---

(1) نفسه: 10/ 215.

(2) نفسه: 4/ 160.

(3) رواية الصولي والتبريزي (كل حسن) مكان (كل سحر).

(4) النظام: 8/ 210.

قال: ((... وكسر الكاف في (ذاك)؛ لأنه يخاطب الظبية))[1].

14. علة اتباع

ذكر هذه العلة مرتين، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِنَّ الحُسامَ الهُندُوانِيَّ إِنَّما ... خُشونَتُهُ ما لَم تُفَلَّل مَضارِبُه

قال نقلا عن الجوهري: ((هند اسم بلاد، والنسبة إليها هندي وهنود، كقولك زنجي وزنوج، وسيف هندواني وإن شئت ضممت الهاء اتباعا للدال))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

أَيُّ المُلوكِ وَهُم قَصدي أُحاذِرُهُ ... وَأَيُّ قِرنٍ وَهُم سَيفي وَهُم تُرُسي

قال: ((وضم راء (الترس) اتباعا أي اتباع الراء ضمة التاء))[3].

15. علة التقاء الساكنين:

عند شرحه قول المتنبي:

يُوَسِّطُهُ المَفاوِزَ كُلَّ يَومٍ ... طِلابُ الطالِبينَ لا الاِنتِظارُ[4]

قال: ((الذي قرأته عليه لا الانتظار بكسر اللام من الانتظار، وهذا هو القول؛ لأنه كسر اللام؛ لسكونها وسكون النون في الكلمة بعدها، وحذف الألف من انتظار؛ لأنها همزة وصل تسقط في الإدراج، وحذف الألف أيضا من (لا)؛ لسكونها وسكون اللام من الانتظار في الأصل، لأنها لام تعريف، ومن حكمها أن تكون ساكنة، ولكنه اضطر إلى كسرها وسكونها وسكون النون بعدها، فلما كانت الحركة في اللام إنما هي التقاء

---

(1) نفسه: 9/ 336.

(2) نفسه: 3/ 45، الصحاح: 2/ 557 (هند).

(3) نفسه: 9/ 351.

(4) رواية أبي الفتح (يوسطها).

الساكنين كانت في تقدير السكون، لأن حركتها غير لازمة فكانت حركة غير معتد بها))[1].

16. علة اتساع

عند شرحه قول المتنبي:

وَمِن هَوى الصِدقِ في قَولي وَعادَتِهِ رَغِبتُ عَن شَعَرٍ في الرَأسِ مَكذوبِ

قال: ((مكذوب صفة الشعر وهو مفعول صحيح، ويجوز أن يكون بمعنى مكذوب فيه.. قال المعري: حذف الضمير هنا توسع))[2].

17. علة مبالغة

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

أبا جَعفَرٍ أضحى بِكَ الظَنُّ مُمرِعاً فَمِل بِرَواعيهِ عَنِ الأَمَلِ الجَدبِ

قال: ((أراد جمع راعية إما للمبالغة في المذكر أو على أصل المؤنث...))[3].

18. علة إشباع

عند شرحه قول المتنبي:

أنا بِالوُشاةِ إِذا ذَكَرتُكَ أَشبَهُ تَأتي النَدى وَيُذاعُ عَنكَ فَتَكرَهُ

ذكر[4] وجوها عديدة في ضمة الهاء في أشبه، ومنها أن يكون أشبع ضمة الهاء، فألحقها واوا، ولا يريد أن يجعلها وصلا، قال عنترة[5]:

يَنباعُ مِن ذِفرى[1] غَضوبٍ[2] جَسرَةٍ[3] زَيّافَةٍ[4] مِثلَ الفَنيقِ[5] المُكدَمِ[6]

---

(1) النظام: 8/ 362.

(2) نفسه: 4/ 258.

(3) نفسه: 3/ 156.

(4) نفسه: 8/ 293-294.

(5) ديوان عنترة: 204، برواية: ينباع من ذفري غضوب حرة زيافة مثل الفنيق المقرم

قال أبو علي: أراد ينبع فأشبع الفتحة فحدثت بها ألف، وأنشدنا أيضا لابن هرمة[7]:

وَأنتَ مِنَ الغَوائِلِ حينَ تُرمى ... وَمِن ذمِّ الرِجالِ بِمُنتَزاحِ

أي: بمنترح، وأشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف.

19. علة إبهام وعموم

عند شرحه قول المتنبي:

حاشى لِمِثلِكِ أن تَكونَ بَخيلَةً ... وَلِمِثلِ وَجهِكِ أن يَكونَ عَبوسا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوجه تذكير المثل لإبهامه وعمومه..))[8].

20. علة النيابة

عند شرحه قول أبي تمام:

غَرَضُ الحَوادِثِ ما تَزالُ مُلِحَّةً ... تَرميهِ عَن شَزَنٍ بِأُمِّ حَبَوكَرِ

---

(1) الذفرى من القفا، وهو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. الصحاح: 2/ 663 (ذفر).

(2) عضوب: أي مشقوق الأذن.

(3) الجسر: العظيم من الإبل وغيرها والأنثى جسرة، الصحاح: 2/ 613 (جسر).

(4) الزيافة من النوق: المختالة، الصحاح: 4/ 1371 (زيف).

(5) الفنيق: الفحل المكرم، الصحاح: 4/ 1545 (فنق).

(6) الكدم: العض بأدنى الفم، الصحاح: 5/ 2019 (كدم).

(7) ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1389هـ-1969: 87.

(8) النظام: 9/ 360.

قال: الحبوكر: الداهية، وكذلك الحبوكري، وأم حبوكر هي أعظم الدواهي، قال عمر بن أحمر الباهلي[1]:

فلما غسا[2] ليلي وأيقنت أنها هي الأربى[3] جاءت بأم حبوكرى

إذا قدرنا أن ابن الأحمر لم يصرف حبوكر وجب فتح الراء؛ لأنها ممنوعة من الصرف وأشبعها فنشأت الألف للإطلاق، لا لقطع الترنم، لأن الألف لا يلحق الروي، لقطع الترنم، وإنما الذي يقطع الترنم هو تنوين يقوم مقام حرف الإطلاق، وذلكم في إنشاد التميميين قول جرير[4]:

أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ وَالعِتابن وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أصابن

فأتوا بالتنوين نائبا مناب الألف التي نشأت من إشباع حركة الروي في الـ(عتابا) و(أصابا)؛ لأن التنوين لا يمتد معه الصوت أو امتداده مع حروف اللين الألف والواو والياء، وجاؤوا بالتنوين لما فيه من الغنة المشاكلة لحروف المد واللين.

رابعا: الإجماع

الإجماع لغة: الإعداد والعزيمة على الأمر[5]، يقال: جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه، أي: عزم عليه[6].

أما في الاصطلاح: فهو اتفاق نحويي البلدين (البصرة والكوفة) على حكم معين في مسألة من المسائل[1].

(1) البيت في إصلاح المنطق: 214، والصحاح: 1/ 88 (ارب)، 2/ 622 (حبكر).

(2) غسا الليل.. إذا أظلم، الصحاح: 6/ 2446 (غسا).

(3) الأربى: الداهية، الصحاح: 1/ 88 (ارب).

(4) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1971: 2/ 813.

(5) ينظر: لسان العرب: 8/ 53 (جمع).

(6) ينظر: الصحاح: 3/ 1195 (جمع)، اللسان: 8/ 53 (جمع).

ويعد الإجماع دليلا قاطعا على صحة القاعدة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على النصوص[2]، كما في الفقه[3]، لأن كلا الفريقين شافه العرب، وأخذ عنهم طريقتهم في الكلام، فأجمعوا على صحة قواعد استمدت من نصوص موثوقة وردت عن فصحاء العرب.

((لذا لا يرتضى مخالفة هذا الأصل من قبل أي من النحاة مهما بلغ شأنه في العلم، فكل من حكم عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وسيبويه جنسه، إلا أنا لا نسمح له مع ذلك بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان))[4].

وقد ورد في كتاب النظام الحديث عن الإجماع في النحو واللغة، فعند شرحه قول المتنبي:

أظَبْيَةَ الوَحشِ لَولا ظَبْيَةُ الأَنَسِ   لَما غَدَوتُ بِجَدٌّ في الهَوى تَعِسِ

قال: ((أجمع أهل اللغة على أنه يقال: تَعَس بفتح العين يَتْعَسُ، فهو تاعس، ولا يجوز تعِس بكسر العين إلا فيما رواه شمر عن الفراء، واحتج أهل اللغة ببيت الأعشى[5]:

....   والتعسُ أدنى لَها مِن أن أقولَ لَعا

(1) ينظر: الاقتراح: 66.

(2) الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952: 1/ 89.

(3) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت: 190.

(4) ارتقاء السيادة: 55.

(5) ديوانه: 122.

وقالوا: لو جاز (تعس) بكسر العين لكان المصدر (تَعَساً)، وعلى قولهم لا يقال: جَدٌّ تَعِسٌ، وإنما يقال: جدّ تاعس))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

لا تَحسَبوا مَن أسَرتُم كانَ ذا رَمَقٍ   فَلَيسَ يَأكُلُ إلّا المَيِّتَ الضَبُعُ[2]

قال: (((ليس) يرى النحويون أن فيها ضميرا، يحجز بينها وبين الفعل، والأشبه أن تكون خالية من الضمير، وتكون في معنى (ما)))[3].

والذي يبدو لي أن احتواء (ليس) على ضمير مستتر، أفضل من خلوها من الضمير؛ لذلك يكون الضمير المستتر اسما لـ(ليس) وجملة (يأكل) في محل نصب خبرها.

---

(1) النظام: 9/ 327-328.

(2) رواية الواحدي (الميتة) مكان (الميت).

(3) النظام: 10/ 344.

الفصل الثاني

المباحث الصوتية

الفصل الثاني

المباحث الصوتية

إن دراسة علمائنا الأقدمين للأصوات العربية لا يضاهيها في العمق والدقة والاستقصاء جميع الدراسات التي يقوم بها اللغويون الآن، وليس معنى ذلك أن الدراسات الحديثة ليس لها فائدة في البحث اللغوي، فلا يمكن لأحد أن يقول مثل هذا، لكن الأمر الذي لا ينكره أحد أن للعلماء القدامى الفضل الكبير بعد الله ﷻ في تسهيل مهمة الدراسة للمحدثين؛ فعلى الرغم من انعدام الأجهزة والآلات، فإنهم استطاعوا أن يصفوا جهاز النطق ووظائف أعضائه وصفا رائعا، فكانوا بحق الرواد لعلم الأصوات اللغوية، وعلى كثير من ملاحظاتهم بنيت المباحث الحديثة في مخارج الحروف وصفاتها.

عرض ابن المستوفي الكثير من الظواهر الصوتية كالاختلاف في الصوائت والصوامت:

أ. الاختلاف في الصوامت:

أولا: الإبدال:

هو التغير الحاصل في لفظ من الألفاظ بتطور أحد الأصوات فيها إلى صوت آخر[1]، مع بقاء المعنى واحدا، نحو: رجل مهذرب ومهذرم أي: كثير الكلام، بمعنى تغير الصوت إلى ما يناسبه في المخرج والصفة[2].

---

(1) الإبدال: أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، نشر المجمع العلمي العربي، دمشق، 1960: 1/ المقدمة 5 وما بعدها.

(2) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: د. رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988: 182.

إن علماء العربية يرون أن الإبدال لا يقع إلا بين الصوتين، أو الأصوات المتقاربة المخرج، أو المتحدة المخرج، وكان من بين هؤلاء الذين رأوا هذا الرأي ابن جني وابن سيده، وهذا الرأي خلاف ما جاء به أبو الطيِّب، وقبله ابن السكيت، فكلاهما جاء بألفاظ حدث فيها إبدال بين حروف متباعدة المخرج[1]، يقول ابن جني: ((أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه))[2].

1. إبدال الهمزة ياء:

مخرج الهمزة من أقصى الحلق[3]، وقيل من المزمار[4]، وبعضهم قال من الحنجرة[5]، أما مخرج الياء من بين وسط اللسان ووسط الحنك[6]، وقد تبدل الهمزة من الياء في مواضع[7]، ويكون إبدالها رغبة في التخفيف والميل إلى السهولة، وقد يعود ذلك إلى اختلاف اللهجات.

أورد ابن المستوفي في كتابه أمثلة لإبدال الهمزة ياء فاقت بكثرتها كل أنواع الإبدال الأخرى، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السخاوي: حامد فرحان الفهداوي، دكتوراه، آداب، بغداد، 1995: 300.

(2) سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985: 1/ 180.

(3) الكتاب: 4/ 433.

(4) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ط4، 1971: 90.

(5) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات: د. كمال بشر، طبعة مصر، 1973: 112.

(6) الكتاب: 4/ 433.

(7) ينظر: الممتع في التصريف: ابن عصفور (ت 969هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ-1983: 1/ 343.

لا يُكمِنُ الغَدرَ لِلصَديقِ وَلا يَخطو إِسمَ ذي وُدِّهِ لَقَبُه[1]

قال: ((يجوز أن يكون يخطي أصله الهمز، فأبدل ويكون من أخطأ إذا أراد الصواب فصار إلى غيره))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَهفانَ يَستَوبي بِكَ الغَضَبُ الوَرى لَو لَم يُنَهنِهكَ الحِجا وَالسُؤدُدِ

قال: ((يستوبي، يستفعل من الوباء، والوجه يستوبيء بالهمز، فأبدل الهمزة ياء ضرورة وليس تخفيفا))[3]، جاء في الموضح للتبريزي ((يستوبي يستفعل من الوباء، وهو كثرة الموت، وخفف الهمز للضرورة، وتخفيفها في مثل هذا الموضع كالشيء المستمر، فإذا كان قبلها فتحة جعلوها ألفا كقولهم: يكلأ، وإذا كان قبلها ضمة جعلوها واوا، كقولهم: جؤجؤ، وإن كان قبلها كسرة جعلوها ياء، كقولهم: يستوبء ويخطيء))[4].

ومن الأمثلة على هذا الإبدال إبدال همزة هازئ إلى ياء، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

كُلَّما رُمتَ لَونَهُ مَنَعَ النا ظِرَ مَوجٌ كَأَنَّهُ مِنكَ هازي

قال: ((أصل هازي: هازئ، فأبدل الهمزة على غير حد التخفيف، وجعلها وصلا بمنزلة الياء التابعة بعد الزاي في (الاحرازي) في اللفظ))[5]، وقال: ((إن كان خفف الهمزة ونظم الكلمة في البيت بعد التخفيف فقد صارت مثل قاضٍ لا يجب أن تثبت فيه الياء عند الكتب، وإن كان جاء باللفظة مهموزة فلما عجز الوزن عن احتمالها، كذلك جعل الهمزة ياء، فيجب أن تثبت فيها الياء عند الكتب وتخفيف مثل هذا أكثر))، قال التبريزي:

(1) رواية الصولي (يخطي) مكان (يخطو).

(2) النظام: 3/ 134.

(3) النظام: 7/ 37، الموضح: 2/ 170.

(4) الموضح: 2/ 170.

(5) النظام: 9/ 146، وينظر: الموضح: 3/ 120.

((وليس ذا بقياس؛ لأنه لو خففها تخفيف القياس لكانت الهمزة مقدرة، وإذا كانت مقدرة فكأنها ملفوظ بها، وإذا كانت كذلك لم يجز أن تكون إطلاقا، ولكنه قد جاء مثل هذا كثير))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

كَيفَ لا يَشتَكي وَكَيفَ تَشَكَّوا ... وَبِهِ لا بِمَن شَكاها المَرازي

قال: ((وأصل المرازي مرازئ بالهمز فأبدل مضطرا))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

بَسَطَت إِلَيَّ بَنانَةً أُسروعا ... تَصِفُ الفِراقَ وَمُقلَةً يَنبوعا[3]

قال: ((الأسروع واحد الأساريع، يقال: أسروع ويسروع، وهو دود أحمر يكون في الرمل تشبه به الأصابع المخضوبة))[4]، ونقل الجوهري[5] عن ابن السكيت[6]: أن اليسروع والأسروع: دودة حمراء تكون في البقل ثم تنسلخ فتصير فراشة، والأصل يسروع بالفتح؛ لأنه ليس في الكلام يُفعول، والذي يبدو لي أنهم ضموا أوله إتباعا لضمة الراء[7].

---

(1) الموضح: 3/ 121.

(2) النظام: 9/ 167.

(3) رواية التبريزي (إلي بنانة) ورواية الصولي (إلي أناملا).

(4) النظام: 10/ 263.

(5) الصحاح: 3/ 1228 (سرع).

(6) إصلاح المنطق: 161.

(7) الممتع في التصريف: 1/ 110.

2. النون واللام:

النون: صوت مجهور، وهي والراء واللام في حيز واحد مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا[1]، أما اللام: فهو من حروف الجهر، ومخرجه من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعيات والثنية[2]. ومما ورد باللام والنون في كلام العرب: حلك الغراب وحنكه، أي: سواده، وعلوان الكتاب وعنوانه، وإسرافيل وإسرافين وغير ذلك[3].

أورد ابن المستوفي في كتابه الإبدال الحاصل بين اللام والنون، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَلا يُغِبْ مَحَلَّكَ كُلَّ يَومٍ   مِنَ الأَنْواءِ أَلْطافُ السَّحابِ

قال نقلا عن التبريزي: ((أنطاف وألطاف بالنون واللام جميعا))[4].

3. الهمزة والواو:

ذكرنا مخرج الهمزة فيما سبق، أما مخرج الواو فإنه شفوي[5]، وعند بعض المحدثين وعند البعض الآخر هو شفوي حنكي قصي[6]، وقد ذكر بعضهم أن وصف الواو بأنه

(1) ينظر: المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986: 356، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، 1980: 309، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002: 355.

(2) المقرب: 355-356، الدراسات اللهجية والصوتية: 309، مباحث في علم اللغة واللسانيات: 163.

(3) ينظر: المزهر: 562.

(4) النظام: 3/ 141.

(5) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 310.

(6) ينظر: علم اللغة: د. محمود السعران، مصر، 1962: 198.

شفوي ليس خطأ، لأن الشفتين لها دخل كبير في نطقه، ولكن الوصف الدقيق له أن يقال[1]: إنه من أقصى الحنك؛ لأن اللسان يقترب من هذا الموضع عند النطق بالواو، وذكر السيوطي[2] ألفاظا تبدل فيها الهمزة واوا منها: أرخ الكتاب وورّخه، وأكدت العهد ووكّدته، ووساده وإساده..، وقد ذكر ابن المستوفي إبدال الهمزة واوا عند شرحه قول المتنبي:

المَنهِبــــاتُ قُلوبَنــــا وَعُقولَنــــا   وَجَنبــاتِهِنَّ الناهِبــاتِ الناهِبــا[3]

قال: ((يقال: وجِنة بكسر الجيم، وأُجنة بضم الهمزة وأصلها وُجنة ولا يستعمل وَجنة))[4]، قال الجوهري: ((الوجنة: ما ارتفع من الخدين، وفيها أربع لغات: وَجنة، ووُجنة، وأُجنة، ووِجنة))[5]، وذكر ابن السكيت[6] نقلا عن الفراء أنه قال: حكى الكسائي وُجنة وأجنة ووَجنة عن أهل اليمامة، قال الفراء: سمعت من بعض كلب وِجنة ووَجنة. والذي يبدو لي أن هذا الإبدال حاصل بسبب تعدد اللغات.

4. الدال والراء:

مخرج الدال ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا[7]، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وقد عبر بعض المحدثين عن ذلك باستعماله لفظ فويق مغارز الثنايا[8].

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 310.

(2) ينظر: المزهر: 1/ 462-463.

(3) رواية الواحدي (وقلوبنا وعقولنا).

(4) النظام: 4/ 143.

(5) الصحاح: 6/ 2212 (وجن).

(6) ينظر: إصلاح المنطق: 117.

(7) ينظر: الأصوات اللغوية: 62، وينظر: علم اللغة العام، الأصوات: 101-102.

(8) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: جان كانتيو، تعريب صالح القرمادي، تونس، 1966: 74.

وقد وردت ألفاظ بالدال والراء ذكرها ابن المستوفي في كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

ألا أيُّها المالُ الَّذي قد أبادَهُ   تَعَزَّ فَهَذا فِعلُهُ في الكَتائِبِ[1]

قال: ((أباده وأباره أي: أهلكه))[2]، قال الجوهري: ((.. أبادهم الله أي: أهلكهم، وأبارهم الله أهلكهم))[3]. وقد أدى هذا الإبدال إلى حصول شيء من الترادف.

5. **إبدال ميم (إما) ياء:**

الميم: حرف مجهور، وهي شفوية تنزلق على الشفة، غير أن الخليل سماها مطبقة؛ لأن الشفة تطبق إذا لفظ بها[4]، فعند شرحه قول المتنبي:

إيما لِإبقاءٍ عَلى فَضلِهِ   إيما لِتَسليمٍ إلى رَبِّهِ

قال[5]: العرب تبدل مكان الميم ياء في (إما) المكسورة، وأما المفتوحة كراهية اجتماع المثلين، وربما فتحوا همزة المكسورة، وإبدال الميم ياء في (إما) أمر أقر شذوذه الأشموني، ولعل السبب في هذا الإبدال هو الهروب من التضعيف[6]، والذي يبدو لي أن الأمر في قول المتنبي في إيما مكسورة الهمزة لا إبدال فيه، بل هو حذف الميم الأولى في إما ومد الكسرة قبلها.

(1) المزهر: 1/ 547.

(2) الصحاح: 2/ 450 (بيد).

(3) نفسه (2/ 597 (بور).

(4) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 165.

(5) النظام: 4/ 364.

(6) دراسة لغوية في كتاب الموضح للتبريزي: زينب علي الجميلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة بغداد، 1997: 93.

6. الثاء والقاف

مخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وهو كذلك عند المحدثين وأطلقوا عليه (الشفوي الأسناني)[1]، أما مخرج القاف فهو من أقصى اللسان[2].

وقد ذكر ابن المستوفي الإبدال بين القاف والفاء، فعند شرحه قول المتنبي:

وَإِنَّ القِيَامَ الَّتِي حَوْلَهُ ... لَتَحْسُدُ أَرْجُلَهَا الأَرْؤُسُ[3]

قال[4]: روى أبو العلاء (وإن الفئام)، وقال: الفئام: الجماعة من الناس، والرواية الفئام بالفاء، ولو رويت بالقاف لكان ذلك صحيحا، إلا أن قائل البيت اختار الفاء؛ لأن الفئام لا تقع إلا على جماعة كثيرة، والقيام تقع على ثلاثة فما زاد[5]. لذلك يمكن القول بوقوع الإبدال بين هذين الحرفين بسبب اختلاف الرواية.

7. اللام والياء:

ذكر ابن المستوفي الإبدال بين اللام والياء عند شرحه قول أبي تمام:

مُعَاوِدَ الكِبْرِ وَالسُّمُوُّ عَلَى ... أَعِيادِهِ بِاذِخاً عَلَى جُمَعِهِ

قال: ((كان في بعض النسخ (معاود الكبر والتدلي)، فإن صح ذلك فإنه أراد: التدلل، فأبدل من اللام الياء؛ لأن ذلك يفعل في التَّفَعُّل إذا كان من ذوات التضعيف،

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 300.

(2) نفسه: 305.

(3) رواية ابن عدلان والتبريزي (الفئام)، ورواية أبي الفتح وابن المستوفي (القيام)، ورواية الواحدي (أقدامها) مكان (أرجلها).

(4) ينظر: النظام: 9/ 402.

(5) ينظر: الموضح: 3/ 193.

نحو تظَنَّيتُ تظنّيا، وتقضى البازي تقضّيا))[1]، والذي يبدو لي أن سبب الإبدال بين الحرفين هو الخوف من اجتماع المثلين.

ثانيا: القلب المكاني:

القلب في اللغة: هو تحويل الشيء عن وجهه، إذ يقال: قلبه يقلبه قلبا[2]، وقيل: سمي القلب العضو بهذا الاسم؛ لتقلبه.

أما اصطلاحا: فهو تقديم وتأخير في أصوات الكلمة، لتكوين كلمة أخرى بشرط بقاء المعنى على حاله في الكلمتين والتي وقع فيها القلب، وقد عرف لدى المعاصرين باسم القلب المكاني[3].

قال السيوطي[4] نقلا عن ابن فارس[5]: ((من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة (التركيب)، فأما الكلمة فقولهم: جَذَبَ وجَبَذَ وهو كثير، وأما في التركيب فقولهم: وكأنَّ الصُّفا أوراكها، إنما أراد: كأنّ أوراكها الصّفا)).

عني ابن المستوفي في كتابه بنوعين من القلب: القلب الإفرادي، والقلب التركيبي، فالإفرادي يتعلق بالكلمة، والتركيبي يتعلق بالجملة، وقد كان ذكره الإفرادي أكثر من التركيبي، فمن القلب الإفرادي:

1. **اللأواء، اللولاء:**

ذكر هذا عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 10/ 227.

(2) اللسان: 1/ 405 (قلب).

(3) ينظر: فقه اللغة العربية: د. كاصد الزيدي، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1987: 252، وظاهرة القلب المكاني في العربية: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، 1986: 16.

(4) المزهر: 1/ 476.

(5) الصاحبي في فقه اللغة: 329.

أمــا تــرى مــا أصــدَقَ الأنــواءَ ... قــد أفتَــتِ الحَجــرَةَ وَاللَــأواءَ[1]

قال: ((اللأواء واللولاء: الشدة والجدب وهي من المقلوب))[2]، والـذي يبـدو لـي أن فيها إبدالا بين الهمزة واللام، وقلبا مكانيا من خلال تقديم الهمزة وتأخيرها.

2. **الوأي، واء:**

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمـالي شَـفيعٌ غَـيرَ نَفسِكَ إِنَّـني ... نَكِلـتُ مِـنَ الـدُنيا عَلـى حُسـنِ وائِهـا

قال: ((واء هو من مقلوب الوأي، الذي هـو الوعـد، جعلـه مـن وأى وواى وواءٍ، مثل رأى وراءٍ ونأى وناءٍ))[3].

3. **مخشلب ومشخلب:**

عند شرحه قول أبي تمام:

بَيـاضُ وَجـهٍ يُريـكَ الـشَمسَ حالِكَـةً ... وَدُرُّ لَفـظٍ يُريـكَ الـدُرَّ مَخـشَلَبا

قال: يقال: ((مخشلب ومشخلب علـى القلـب، ولم ينقـل العـرب مثـل هـذا البنـاء وكلاهمـا روايـتي))[4]، وذكـر الخليـل: ((أن مـشخلبة كلمـة عراقيـة لـيس علـى بنائهـا شيء من العربية، وهو الذي يتخذ من الليف والخرز أمثال الحلـي، وبـدء هـذا الاسـم أن جارية كانت تتحلى به، ومشخلبة اسم للجارية رآها رجل عليها ذلـك الحلـي... فتسمى

---

(1) رواية التبريزي: ألا ترى مكان أما ترى.

(2) النظام: 1/ 321.

(3) نفسه: 1/ 324.

(4) نفسه: 4/ 119. والياء في قوله (روايتي) تعود إلى أبي العلاء.

الجارية مخشلبة بما عليها من الحلي والخرز))[1]، وقال الجواليقي: ((مخشلب ومشخلب، على القلب))[2].

4. راءَ ورأى:

عند شرحه قول المتنبي:

لا خَلقَ أسمَحُ مِنكَ إلّا عارِفٌ   بِكَ راءَ نَفسَكَ لَم يَقُل لَكَ هاتِها

قال: ((راء مقلوب رأى...))[3].

5. الوحج والوجح

عند شرحه قول أبي تمام:

قَد كانَ يَعلَمُ إذ لاقى الحِمامَ ضُحىً   لا طالِباً وَزَراً مِنهُ وَلا وَحَجا

قال: ((الوزر والوحج الملجأ، وهو الوجح فقلب...))[4].

6. الهاري والهاير:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَكراً بَنى رُكنَيهِ إلّا أَنَّهُ   وَطَدَ الأَساسَ عَلى شَفيرٍ هارِ

قال: ((الهاري: أراد الهاير، فقلب...))[5].

---

(1) العين: 4/ 325-326 (شخلب).

(2) المعرب من الكلام الأعجمي: الجواليقي (ت 540هـ)، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، طهران، 1966: 315.

(3) النظام: 5/ 70، ينظر: معجم المتنبي: دراسة لغوية تاريخية: د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1397هـ-1977: 132.

(4) النظام: 5/ 131.

(5) نفسه: 8/ 93، وينظر: المزهر: 1/ 481.

ثالثا: الإدغام:

الإدغام في اللغة: ((مأخوذ من أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف، يقال: أدغمت الحرف وادّغمته على افتعلته))[1].

الإدغام في الاصطلاح: الأصل في الإدغام أنه تقريب صوت من صوت[2]، وهو قسمان[3]:

1. الإدغام الأكبر: وهو قسمان:

الأول: هو الإدغام المألوف المعتاد، وذلك بأن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، نحو: قطع، والأصل قطْطَع، والذي أراه أن هذا النوع من الإدغام يعد تضعيفا أيضا.

الثاني: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ود) في اللغة التميمية.

ذكر ابن المستوفي هذه الظاهرة عند شرحه قول المتنبي:

وَمَن يَظَّنُّ نَثرَ الحَبِّ جوداً ... وَيَنصِبُ تَحتَ ما نَثَرَ الشِباكا[4]

قال: ((يَظَّنُّ يفتعل من الظن وأصله يظتنن، فقلبت التاء طاء، لتوافق الظاء قبلها بالإطباق والجهر فصار التقدير يظطنن ثم أبدلت الطاء ظاء، لتدغم في الظاء بعدها فأدغمت ظاء مشددة، واجتمعت نونان متحركتان، فأسكنت الأولى منها، ثم أدغمت في الثانية فصار اللفظ بها يَظَّنُّ))[5].

---

(1) الصحاح: 5/ 1920 (دغم).

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 139.

(3) نفسه: 2/ 139-141.

(4) رواية التبريزي: يطّن مكان يظّنّ.

(5) النظام: مسودة الجزء 13: 3591-3592.

والذي يبدو لي أن المراحل التي مرت بها لفظة (يَظَّن) من قلب وإبدال وإدغام هـو من أجل تحقيق ظاهرة المماثلة في اللغة.

رابعا: التلوين الصوتي اللغوي:

((عني اللغويون العرب بتصنيف وجمع الإبدال الصوتي المأثور من العرب في اللهجات، وألفوا في الإبدال تآليف عديدة جمعوا فيها بين الأصوات التي حدث فيها الإبدال، وأتوا بشواهد شعرية وأقوال مأثورة، فكان منهم مصنفون للأصوات المبدلة جامعون لما خص هذه الأصوات من أفواه العرب القدامى، أما ما يخص الإبدال اللغوي فلم يأت منه نظرية في علم اللغة العربية، كما لم تصل بهم الحال إلى وضع قاعدة لغوية للتناظر بين البنية والدلالة، على حين أن الإبدال اللغوي الصوتي يدخل في خصائص اللغة وجذورها العميقة، ويضع لها سنة متبعة لإثراء اللغة في توليد الألفاظ الجديدة الدالة على المعنى بالتناغم الصوتي بين البنية والمفهوم))[1].

إن اللغة العربية هي اللغة والوحيدة التي تمتلك هذه الدقة الرائعة في البنية متقابلة بدقة متناهية مع المعاني في العمق والوصف والتكامل والتأثير في النفس والفكر، وهذه تدل بلا شك على مدى الفرق الدلالي في اختلاف حركة الرسم الواحد [2].

وقف ابن المستوفي مع ظاهرة التلوين الصوتي من خلال المثنيات والمثلثات في اللغة، وإليك تفصيل في هذا:

---

(1) علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات: د. نشأة محمد رضا، دار ابن حز للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997: 143.

(2) ينظر: نفسه: 144.

1. **المثنيات:**

يقصد بالمثنيات: إيراد كلمتين متفقتين في ترتيب الحروف، مختلفتين في حركة فاءاتها، ويترتب على ذلك اختلاف المعنى بينهما[1].

واللغويون القدامى كانت عنايتهم بالمثلثات أكثر من المثنيات، غير أن هناك إشارة في أدب الكاتب[2] إلى المثنيات، إذ عقد لها بابا سماه باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ والمعنى ويلتبسان، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر، وكذلك هناك إشارة إليها في إصلاح المنطق[3]، مثل: فَعْل وفِعْل باتفاق المعنى، وفِعل وفَعل باختلاف المعنى.

وعني ابن المستوفي بالمثنيات عنايته بغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى، ولكنه لم يشر بصريح اللفظ إلى تسميتها بل يفهم ذلك من إشارته إلى تغيير الدلالة عند تغيير حركة فاء الكلمة، ليدل على التلوين الصوتي، والأمثلة كثيرة في كتاب النظام، منها:

العُكوب والعَكوب:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَزَّقتُ ثوبَ عُكوبِها بِرُكوبِها وَالنارُ تَنبُعُ مِن حَصى المَعزاءِ

(1) جهود الكرماني النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري: سهيلة محمد طه البياتي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة الموصل، 1995: 97.

(2) أدب الكاتب: ابن قتيبة (ت 276هـ)، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1382هـ-1963: 238 وما بعدها.

(3) إصلاح المنطق: 30.

قال: ((يروى بضم العين وبفتحها من لفظة العكوب، فإذا ضمت فكأنه في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف سمي به الغبار، عكب فهو عكوب، مثل: ضرب فهو ضروب))[1].

السَّراء والسُّراء:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَلَم يَجلِبِ الخَيلَ مِن بابِلٍ شَوازِبَ مِثلَ قِداحِ السَّراءِ

قال: ((السراء: شجر صلب يعمل منه القسي، ويروى السُّراء بكسر السين جمع سروة، وهي شجرة وجمعها سرو وسراء))[2]، ذكر الجوهري[3]: أن السَّراء بالفتح شجر تتخذ منه القسي. وهذا تأييد لابن المستوفي، أما السُّراء بالكسر فيقول الجوهري: ((إنها جمع سروة وهي سهم صغير...))[4].

الفَخار والفِخار:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَذُهلَ بنَ شَيبانَ ذُهلَ الفَخارِ وَذُهلَ النَوالِ وَذُهلَ العَلاءِ

قال: ((الفِخار بكسر الفاء وفتحها، والكسر مصدر فاخرت وهو الأكثر))[5].

العَرَض والعُرْض:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَتَترُكُ حاجَتي غَرَضَ التَواني وَأَنتَ الدَلوُ فيها وَالرِشاءُ

---

(1) النظام: 1/ 253.

(2) النظام: 1/ 276.

(3) الصحاح: 6/ 2376 (سرا).

(4) نفسه: 6/ 2375 (سرا).

(5) النظام: 1/ 286.

قال: ((ويروى عرض بالعين المهملة المضمومة، والعرض بفتح العين المهملة والراء ما يعرض للإنسان من قصد، وعرض بالراء المضمومة والساكنة الجانب والناحية))[1]، قال الجوهري: ((العرض: ما يعرض للإنسان من مرض وغيره، والعُرض: ناحية من أي وجه جئته))[2].

بُسيطة وبَسيطة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَجابَت بُسَيطَةَ جَوبَ الرِدا ءِ بَينَ النَعامِ وَبَينَ المَها

قال[3]: بسيطة بفتح الباء وضمها، موضع معروف بين الكوفة ومكة من أرض نجد[4].

المَذهب والمُذهِب:

عند شرحه قول أبي تمام:

ذَهَبَت بِمُذهَبِهِ السَماحَةُ وَالتَوَت فيهِ الظُنونُ أَمَذهَبٌ أَم مُذهَبُ[5]

قال نقلا عن الصولي: ((المَذهب واحد المذاهب، والمُذهب هو اللوح والسفر من الكتب التي فيها السير))[6]، ونقل الجوهري[7]: أن (مُذهب) كل شيء مُوَّه بالذهب، والمَذهب: الممر والسبيل والطريق.

(1) نفسه: 1/ 320.

(2) الصحاح: 3/ 1083 (عرض).

(3) النظام: 1/ 459.

(4) ينظر: شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، د.ت: 1/ 163.

(5) رواية الصولي والتبريزي (فالتوت) مكان (والتوت).

(6) النظام: 2/ 171.

(7) الصحاح: 1/ 129 (ذهب)، وينظر: علوم اللغة في الآيات المعجزات: 145.

النِّهي والنَّهي:

عند شرحه قول أبي تمام:

إذا البَعيــــدُ الــــوَطَنِ إنتابَـــــهُ   حَــلَّ إلى نِهـيٍ وَجِـزعٍ خَـصيبِ[1]

قال: النِّهي بكسر النون وفتحها موضع يجتمع فيه الماء، قال ابن السكيت[2] فيما نقله عن أبي عبيدة: تميم من أهل نجد يقولون: نِهْيٌ للغدير، وغيرهم يقولون: نَهْيٌ. وهذا ما عليه الجوهري[3]. والذي يبدو لي أن الاختلاف في الحركة يعود إلى اختلاف اللهجات، مما يؤدي إلى الاختلاف في المعنى.

الوَضاء والوُضاء:

عند شرحه قول المتنبي:

لِـسَيفِ الدَولَـةِ الوَضّــاءُ تُمــسي   جُفـوني تَحـتَ شَـمسٍ مـا تَغيـبُ[4]

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوَضاء: هو الوضيء والوضاء الحسن))[5]، وذكر ابن السكيت[6]: الوضاء بالتشديد إذ قال: رجل وضاء أي وضيٌّ وعليه الجوهري[7].

---

(1) رواية الصولي والتبريزي: إذا البعيد، ورواية المخطوطة: إذا القريب، وقال د. خلف رشيد نعمان: عندي أن البعيد هي الصواب، ولذلك ذكرتها في المتن.

(2) ينظر: إصلاح المنطق: 31.

(3) ينظر: الصحاح: 6/ 2517 (نهى).

(4) قال د. خلف رشيد نعمان: انفرد ابن المستوفي برواية (لسيف الدولة) باللام، وكذلك انفردت المخطوطة برواية (تمشي) وهو تصحيف.

(5) النظام: 4/ 16.

(6) إصلاح المنطق: 109.

(7) الصحاح: 1/ 81 (وضأ).

الصِّوار والصُّوار:

عند شرحه قول أبي تمام:

نُـــوارٌ في صَـــواحِبِها نُـــوارُ كَمـــا فاجـــاكَ سِـــربٌ أو صِـــوارُ

قال: ((الصِّوار بكسر الصاد وضمها القطيع من بقر الوحش))[1]، وعليه ابن السكيت[2]، والجوهري[3].

البِراز البَراز:

عند شرحه قول المتنبي:

يـــا مُزِيـــلَ الظَّـــلامِ عَنِّـــي وَرَوضِـــي يَـــومَ شُـــربِي وَمَعقِلـــي في البَـــرازِ

قال: ((البراز بكسر الباء وفتحها جميعها، والصحيح فتحها))[4]، قال الجوهري: ((البِراز: المبارزة في الحرب، البَراز: الفضاء الواسع..))[5].

مَلء ومِلء:

عند شرحه قول أبي تمام:

مـــا شَـــدَدتُ الأَوذامَ في عُقَـــدِ الأَكـــ ـــرابِ حَتّـــى وَرَدتُ مِـــلءَ الحِيـــاضِ

قال[6]: يجوز ملء الحياض بفتح الميم وكسرها، قال ابن السكيت[7]: الملء مصدر ملأت الإناء املؤه ملأ، والمِلء: الاسم وهو ما يأخذه الإناء الممتلئ، وعليه الجوهري[1].

---

(1) النظام: 8/ 5.

(2) إصلاح المنطق: 106.

(3) الصحاح: 2/ 716 (صور).

(4) النظام: 9/ 153.

(5) الصحاح: 3/ 865 (برز).

(6) النظام: 10/ 117.

(7) ينظر: إصلاح المنطق: 20.

دَولة ودُولة:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَفــــسي فِـــداؤُكَ إن كانَــــت فِـــداءَكَ مِـــن

صَـــرفِ الحَـــوادِثِ وَالأَيّـــامِ وَالـــدُوَلِ

قال: ((قيل: إن الدَولة بالضم والفتح بمعنى واحد))[2]، قال ابن السكيت فيما نقله عن أبي العلاء[3]: الدُولة في المال، والدَّولة في الحرب، قال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في الحرب والمال سواء، وقال يونس: أما أنا فوالله ما أدري ما بينهما، وعلى هذا الجوهري[4].

وذكر ابن المستوفي أمثلة كثيرة عن هذه الظاهرة[5].

2. المثلثات:

كلمة المثلث أو التثليث في اللغة العربية تعني أن شيئا ما يوصف بثلاثة أشياء، قال ابن منظور[6]: أرض مثلثة لها ثلاثة أطراف.. والمثلوث من الجمال ما قل على ثلاثة قوى.. وشيء مثلث: أي ذو أركان ثلاثة[7]. والمثلث من الشراب الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه.

---

(1) ينظر: الصحاح: 1/ 72-73 (ملأ).

(2) النظام: مسودة الجزء 13/ 3762.

(3) ينظر: إصلاح المنطق: 115.

(4) ينظر: الصحاح: 4/ 1700 (دول).

(5) للمزيد من الأمثلة عن المثنيات، ينظر: النظام: 8/ 306، 340، 383، 9/ 189، 339، 346، 289، 349، 10/ 199، 230، 270.

(6) ينظر: لسان العرب: 1/ 369 (ثلث).

(7) ينظر: الصحاح: 1/ 276 (ثلث).

أما في الاصطلاح: فيقول قطرب: ((المثلث: هو اسم يرى في الكلمة واحدا، ويصرف على ثلاثة أوجه))[1]، ومنهم من عرّفه بأنه[2]: ثلاث كلمات متفقة في حرفها مع اختلاف حركة فائها، أما عند ابن السيِّد البطليوسي[3]: فإنها لم تقتصر على اختلاف فاء الكلمة بثلاث حركات، بل تعداه إلى عين الكلمة، إذ يعد عنده من المثلثات؛ ولذلك عرّفه بأنه: ما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط أو بحركة عينه فقط، أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين.

والذي يبدو لي أن المثلث ما كانت فاؤه أو عينه على الحركات الثلاث، اختلف المعنى أم لم يختلف، ولم يعن ابن المستوفي بالمثلثات عنايته بالمثنيات، فالألفاظ التي نبه عليها لا تتجاوز لفظة واحدة وهي لفظة أباغ، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَهُمْ بِعَينِ أُباغَ[4] راشوا لِلوَغى ... سَهمَيكَ عِندَ الحارِثِ الحَرّابِ[5]

قال: ((أباغ بضم الهمزة وفتحها وكسرها، وقد ورد أباغ على وزن قطام))[6].

إن هذا التلوين الصوتي مزية مهمة من مزايا لساننا العربي تلك التي يمتاز بها بالفرقان الدقيق في التصويب، ومثاله كثير في العربية يفتقر إلى أيد ماهرة وعيون باهرة، وهذا ما رأيناه عند ابن المستوفي من خلال المثنيات والمثلثات.

---

(1) المثلث: ابن السيد (ت 521هـ)، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982: (مقدمة): 1/ 47.

(2) ينظر: جهود الكرماني النحوية واللغوية: 99.

(3) المثلث: 1/ 298.

(4) هو موضع بين الكوفة والرقة، الصحاح: 4/ 1315 (ابغ).

(5) رواية الصولي والتبريزي: راشو للوغى مكان راشو في الوغى.

(6) النظام: 2/ 90.

ب. الاختلاف في الصوائت:

أولا: الإشمام:

الإشمام في اللغة: شَمِمْتُ الشيء أشمه شمّا وشميما بالفتح أشَمُّ لغة.. وشمام اسم جبل.. والشم ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه.. واشمام الحرف أن تشمه الضمة والكسرة، وهو أقل من روم الحركة، لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة، ولا يعتد بها حركة؛ لضعفها[1].

والإشمام: هو صوت بين الكسرة والضمة، وذلك بجعل الحركة بينها مثل الإمالة بين الفتحة والكسرة، أو هو حركة في الشفتين من غير صوت، ونجد هذا عند سيبويه وسائر القراء، وسيبويه يعد الإشمام بَصَريا لا سمعيا، أي: رؤية العين حركة الشفتين لا سماع الأذن الصوت الملفوظ ولذلك قال سيبويه: ((وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك لتحريكك بعض جسدك وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت الأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنُ فأشممت، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم))[2].

وابن المستوفي لم يقف عند هذه الظاهرة إلا في موضع واحد، عند شرحه قول أبي تمام:

جِيدَتْ بداني الأكنافِ ساحَتُها نائي المَدى واكِفِ الجَدى سَرِيهْ

قال: روى الآمدي: ((جُدت بداني.. قال: جدت: فعلت من الجود من جاد يجود دعاء له بأن يجوده الغيث، وهذا القول من الآمدي غريب، رواية وشرحا، فقد تقدم أنه

(1) ينظر: المنصف لكتاب التصريف للمازني: شرح ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1954: 1/ 149.

(2) الكتاب: 4/ 171.

دعاء للدار، وأن اللفظ (جيدت) لا (جدت) ولعله أراد جدت فأشم الضمة كما قالوا: قِل، ويكون أيضا ثقيلا بلفظة شنعاء، ولكنه إنما قال: دعا له على ضمير المذكر))[1].

ثانيا: الإعلال:

لغة: عل يعلّ واعتلّ مَرِض، والعلة المرض[2].

اصطلاحا: هو التغيير الذي يطرأ على أحد حروف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)، وتلحق بها الهمزة للتخفيف، بحيث يؤدي التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه[3]. أي: هو تغيير يطرأ على حرف العلة للتخفيف[4]، وهو على أنواع منه القلب والحذف والإسكان أو النقل[5].

ذكر ابن المستوفي الإعلال في كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَمُزَحزَحاتي عَن ذَراكِ عَوائِقٌ ... أَصحَرنَ بي لِلعَنقَفيرِ المُؤيِدِ

قال نقلا عن أبي زكريا[6]: لفظ (المؤيد) جاء على غير ما يجب في الأكثر؛ لأنه أخذ من الأيد، فهذا المثال يعتل في مُفْعِل، إلا حروفا جاءت نوادر مثل قولهم: امرأة مُغْيِل: إذا أرضعت الغيّل، ومُغْيِب في معنى مُغِيبة، وأكثر الناس ينشدون قول طرفة:

.... ألستَ ترى أن قد أتيتَ بمُؤيِدِ[7]

(1) النظام: 3/ 116.

(2) ينظر: لسان العرب: 11/ 467 (علل).

(3) ينظر: المهذب في علم التصريف: 313-314.

(4) ينظر: التعريفات: 30، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، ط5، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1345هـ-1927: 112.

(5) ينظر: المهذب في علم التصريف: 314.

(6) ينظر: النظام: 6/ 22.

(7) ديوان طرفة: 46، وصدره: (يَقولُ وَقَد تُرَّ الوَظيفُ وَساقُها).

فيقدمون الهمزة على الياء، يأخذونه من الوأد والوئيد، قال: ذكر الجوهري[1] (المؤيد) مثال (المؤمن)، الأمر العظيم والداهية، ثم أنشد بيت طرفة السابق.

وعند شرحه قول المتنبي:

بَلَــدٌ أَقَمْــتَ بِــهِ وَذِكــرُكَ ســائِرٌ   يَــشنا الْمَقيــلَ وَيَكــرَهُ التَّعريــسا

قال: (أراد يشنأ، فأبدل الهمزة ياء ثم أبدل ألفا؛ الانفتاح ما قبلها وهو على غير قياس...)[2].

ثالثا: الحذف، ويشمل:

1. حذف الهمزة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَيلُمِّهــا خُطَّــةً وَيلُــمِّ قابِلِهــا   لِمِثلِهــا خُلِــقَ الْمَهرِيَّــةُ العُــودُ

قال: ((وَيْلُمِّها: تعجب منه، والأصل: ويلٌ لأمِّها، ثم حذفت الهمزة والتنوين ولام ويل، كأنه يتعجب منها وممن تقبلها))[3]، قال التبريزي: ((وَيْلُمِّ: من شواذ الكلام، وهي عندهم: (وي) التي تستعمل للتعجب، ثم جاؤوا باللام الخافضة، فمنهم من يضمها لإسقاط الهمزة في (أم)، كأنه نقل الضمة إلى اللام، ومنهم من يجعلها مكسورة على أصل ما يجب من لام الخفض))[4]. وعلى هذا الرأي ذهب البرقوقي[5].

---

(1) ينظر: الصحاح: 2/ 443 (أيد).

(2) النظام: 9/ 383، الواضح: 3/ 179.

(3) النظام: 7/ 313.

(4) الموضح: 2/ 314.

(5) ينظر: شرح البرقوقي: 2/ 147.

والذي أراه أن رأي التبريزي، ومَنْ ذهب إلى أن كلمة (ويلمها) مركبة من (وي) ولام الجر) بعيد، والأصح فيما أراه أن يكون المحذوف هو الهمزة، بقصد التخفيف فيما يكثر استعماله[1]. وفي (ويلم) الكثير من الشواهد[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

مَرَتكَ ابنَ إبراهيمَ صافِيَةُ الخَمرِ وَهُنِّئتَها مِن شارِبٍ مُسكِرِ السُكرِ

قال: ((مرتك: أراد مرأتك، فحذف الهمزة اضطرارا، وكان يجب أن يقول امرأتك؛ لأنه إنما يقال: مرأك بلا ألف إذا أتبعت هناك، يقول: هناك ومرأك، فإذا أفردوها قالوا: أمرأني الطعام، واستمرأني الطعام، إلا أنه قد حكى عنهم، مرأني الطعام وليس قبله هناني))[3]، وجاء في الموضح[4]: ((مرتك: أصله الهمز؛ لأنه من قولهم هنيئا مريا، ويذكرون أنه يقال: هنأني الطعام، ومرأني، إذا جاؤوا بالفعلين متواليين حذفوا همزة مرأني، فإذا حذفوه قالوا: أمراني، وتركوا الهمز).

ومثله كثير، وأصل ذلك أن يقال: مرأ، فيوقف على الهمزة الساكنة، إذا سكنت وقبلها الفتحة صيروها ألفا، كما في تامر وتاسر، وعلى هذا الجوهري[5] والبرقوقي[6].

قال ابن سيده: ((قال: مرتك وإنما هو مرأتك، فأبدل إبدالا صحيحا))[7].

---

(1) ينظر: الإنصاف: 2/ 810 (الهامش).

(2) نفسه: 2/ 809-810 (الهامش).

(3) النظام: 8/ 427.

(4) الموضح: 3/ 42.

(5) الصحاح: 1/ 72 (مرا).

(6) شرح البرقوقي: 2/ 239.

(7) شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده (458هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبد الجيد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976: 153.

2. **حذف الياء:**

عند شرحه قول المتنبي:

إِن تَـرمِنِي نَكَبـاتُ الـدَهرِ عَـن كَثَـبٍ ... تَـرمِ اِمـرَأً غَـيرَ رِعديـدٍ وَلا نَكِـسِ

قال: ((قلّما يقولون: نِكس، ويجب أن يكون هذا البيت محمولاً على: نَكِس يَنْكس، كما أن (حذرا) محمول على: حَذِرَ يَحْذَر، وربما اجترؤا على حذف الياء من فعيل، فإن كان أراد نكيسا، فحذف الياء فقد يمكن إن كان حمله على نَكِسَ؛ لأن فعيلا، إذا كان اسم فاعل فهو أقرب من فعيل إذا كان معدولا عن مفعول))[1].

3. **حذف الهاء:**

عند شرحه قول المتنبي:

وَمـالَ بِهـا عَلـى أَرَكٍ وَعُـرضٍ ... وَأَهـلُ الـرَقَّتَينِ لَهـا مَـزارُ

روى[2] ابن المستوفي عن أبي الفتح أنه قال: اركة وعرض منزلان، وحذف الهاء من أركة ضرورة.

4. **حذف الألف:**

عند شرحه قول أبي تمام:

جَـرى لَهـا الفَـالُ بَرحـاً يَـومَ أَنقِـرَةٍ ... إِذ غـودِرَت وَحـشَةَ الـساحاتِ وَالرُحَـبُ

(1) النظام: 9/ 340، الموضح: 3/ 150.

(2) النظام: 8/ 353، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد الأندلسي (ت 487هـ)، حققه وضبطه وشرحه وفهرسه مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1996: 1/ 139، الموضح: 2/ 231.

قال: ((والرحب جمع رحبَة وَرَحَبَة، والأصل أن يقال: رحاب، بالألف فحذف لأنه حرف لين كما قالوا: ثلل في جمع ثُلَّة، والأصل أن يقال: ثِلال))[1].

5. **حذف النون:**

عند شرحه قول المتنبي:

جَلَلاً كَمَا بِيَ فَلْيَكُ التَّبريحُ　　　أغِذاءُ ذا الرَّشَإِ الأَغَنُّ الشيحُ

قال: ((قوله: (فليك التبريح) أراد: فليكن، لكنه حذف النون؛ لسكونها وسكون التاء الأولى من التبريح، وكان الوجه أن يكسرها لالتقائها؛ لأنها حرف صحيح، ولو لم يحذف لكان متحركا، وليس حذف النون هنا كحذفها من قوله: لم يكن شيء يا إلهي قبلكا؛ لأنه حذف النون من (يكن) وهي ساكنة، فضارعت بالمخرج والزيادة والغنة والسكون حروف المد واللين، فحذفت كما حذفن، وهي في (فليكن التبريح) قوية بالحركة، فكان ينبغي ألا يحذفها، ولكنه لم يعتدِدْ بالحركة في النون لما كانت غير لازمة ضرورة، وفي البيت قبح من جهة أخرى، وهو أنه حذف النون مع الإدغام، وهذا لا يعرف، لأن من قال في (بني الحارث) بلحارث لم يقل في بني النجار بنّجار، وهو قد قال: فليك التبريح، فحذف مع الإدغام، إلا أن يكون حذف النون من قبل، ثم جاء بالمدغم بعد))[2].

قال التبريزي: ((يذكر سيبويه أنه لا يجوز لأنه يذهب إلى أن النون تحذف في حال السكون مثل قولك: لا يك فعلك ذميما، لأن النون إذا ظهرت فهي ساكنة، فإذا وجب تحريكها في بعض المواضع لم يجز حذفها، وقد جاءت أشياء من حذفها في موضع التحريك، أنشد أبو زيد[3]:

(1) النظام: 2/ 26.

(2) النظام: 5/ 223.

(3) البيت لحسيل بن عرفطة وهو جاهلي، ينظر: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق: 296.

لم يــكُ الحــقُّ ســوى أنْ حاجَــهُ   رســمُ دارٍ قــد تعفَّــى بالــسُّرر))[1]

فلو ظهرت النون هاهنا لقيل: لم يكن الحق، وفي بعض الرجز القديم:

ومن يكُ الدهر له بالمرصد

وهذه النون إذا حذفت، فشبهوها بالتنوين وهي أشد قوة منه؛ لأنها من نفس الكلمة، والتنوين زائد وقد أنشد سيبويه بيتا وقد حذفت فيه نون (لكن) في الموضع الذي يجب فيه تحريكها، وعلى ذلك قول النجاشي[2]:

فَلَــــستُ بِآتيــــهِ وَلاَ أسْــــتَطِيعُه   وَلاَكِ اسْــقِنِي إنْ كَــانَ مَــاؤكَ ذَا فَــضْلِ

فلو ظهرت النون لقال: ولكن اسقني، فأما الفراء فيذكر أن قولهم: لاك لغة في لكن، فإذا حمل بيت النجاشي على ذلك فلا ضرورة فيه.

6. حذف التنوين:

ذكر ابن المستوفي حذف التنوين، عند شرحه قول المتنبي:

فِي رُتبَــةٍ حَجَــبَ الــوَرى عَــن نَيلِهــا   وَعَــلا فَــسَمَّوهُ عَلِــيَّ الحاجِبــا

قال: ((أراد علياً الحاجب، فاضطر إلى حذف التنوين؛ لسكونه وسكون اللام من الحاجب))[3]، ذكر هذا البرقوقي[4]، لكنه قال: ومثله كثير وذلك كقراءة من قرأ ﴿قُلْ

(1) الموضح: 2/ 27.

(2) البيت من شواهد سيبويه: 1/ 27، والخصائص: 1/ 310، والإنصاف: 2/ 684، وأوضح المسالك: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط6، 1980: 1/ 193.

(3) النظام: 4/ 160.

(4) شرح البرقوقي: 1/ 256.

﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، بغير تنوين، حذفه لالتقاء الساكنين[2]، والذي يبدو لي أن حذف التنوين في قوله (عليا) يعود إلى الضرورة الشعرية.

رابعا: الإشباع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَيا وَشَلَ الدُنيا بِشَيبانَ لا تَغِض   وَيا كَوكَبَ الدُنيا بِشَيبانَ لا تَخبُ

قال[3]: إن للشاعر أن يلحق ما كان من بنات الواو والياء مجزوما إذا أطلقه في قافية بما يكون فيه في الرفع، وأن يأتي عند الضرورة بالأفعال المعتلة اللام على أصولها، فيقول: لم تغزو، ولم ترمي، ولم تخشى، وهذا من الضرورات التي تقاس، وعلى هذا قول الشاعر[4]:

أَلَم يَأتيكَ[5] وَالأَنباءُ تَنمي   بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ؟

وقول الآخر[6]:

....   كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

في قول من جعل الكلام خبرا، ألا ترى أنه أثبت الألف في هذا كما أثبت الياء فيما قبله، وكما أثبت أبو تمام الواو في (لا تخبو)، وهذه المواضع متساوية في أنها للجزم، فهذه طريقة. وكثير من أصحاب سيبويه يذهبون إلى أن المحذوف في مثل هذا الكلام للجزم إنما هو حركة كانت في النية، ولم تظهر في موضع الرفع استثقالا، أو لأن الحرف لا

---

(1) سورة الإخلاص:1.

(2) قال الزمخشري: أسقط التنوين لملاقاته لام التعريف، والجيد هو التنوين. ينظر: الكشاف: 4/ 818.

(3) النظام: 2/ 289-290.

(4) هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وهو من شواهد الإنصاف: 1/ 30، أوضح المسالك: 1/ 55.

(5) أراد ألم يأتك، فأشبع الكسرة فنشأت الياء، الإنصاف: 1/ 30.

(6) البيت لعبد يغوث بن وقاص في شرح المفضليات: 318، وصدره: وتضحك مني شيخة عبشمية.

تحتملها بعد انقلابه وذلك إذا قلت: هو يغزو ويرمي ويخشى، قالوا: والمحذوف هو تلك الحركة، وإنما حذفت هذه الحروف من بعد؛ لتكون ألفاظ الفعل المجزومة أنقص منها وهي غير مجزومة، وإذا كانت كذلك فإثبات الواو والياء والألف في هذه الطريقة عند الجزم في الكلام والشعر غير خارج في باب اللحن.

قال ابن المستوفي معلقا على قول المرزوقي: ((هذا الذي أطال القول فيه (رحمه الله) كلام ذكره النحويون فيما وقع من الأفعال المعتلة حشوا مجزوما على لفظ المرفوع، فأما ما وقع من نحو ذلك فيما فيه القافية فقد تعرض للقول عليه أولا ولم يشبعه، وهذا النوع إذا وقع فيما فيه الروي، فحكمه أن تلحقه مجزوما حروف الوصل (الألف أو الياء أو الواو)؛ لإقامة الوزن فيعود إلى صورة ما كان عليه في الرفع، وهو كثير في أشعارهم، وتكون الحروف التي تلحقه للوصل غير الحروف التي بُني عليها في الأصل، وإذا كانوا قد أطلقوا الفعل المجزوم الصحيح فحركوه بالكسر، لإقامة الوزن في نحو قول امرئ القيس[1]:

.... يَقولُونَ لا تَهلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ

فهم -في إشباع حروف الروي من الأفعال المعتلة لاماتها المجزومة حتى ينشأ منها أحرف تسمّى (وصلا)- اعذر))[2].

خامسا: تحقيق الهمز وتخفيفه:

الهمزة: مخرجها من أقصى الحلق، ولكن اللغويين وأولهم الخليل يرى أنها صوت غير مستقر، إذ سرعان ما يتغير إلى حرف معتل[3]، جاء في لسان العرب: ((والهمزة كالحرف الصحيح، غير أن لها حالات من التليين والحذف والإبدال، تعتل فألحق بالأحرف المعتلة الجوف وليست من الجوف، إنما هي حلقية في أقصى الفم، ولها ألقاب

---

(1) ديوانه: 95.

(2) النظام: 2/ 290-291.

(3) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 115.

كالقاب حروف الجوف))(1)، ((وذلك أنها إذا خففت أو لينت أصبحت حرفا من حروف الجوف كالألف والواو والياء، فيقال في ذئب: ذيب، وفي رأس راس، وفي شؤم شوم))(2). ((والعرب في تليينها أو تحقيقها على مذهبين، فالتميميون يذهبون إلى تحقيقها وإعطائها حقها من النبر، ولذلك قالوا في الرأس: والرأس مذكر ويهمز ولا يهمز.. والعرب تقول: الراس بلا همز، إلا أن بني تميم يقولون: الرأس والكأس بالهمز))(3).

وفي كتاب النظام، ذكر ابن المستوفي ألفاظا مهموزة أبدلت همزتها تخفيفا، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَقْرِي السَّلامَ مُعَرَّفاً وَمُحَصَّباً ... مِن خالِدِ المَعروفِ وَالهَيجاءِ

قال: ((هذا البيت يروى على وجوه، وأجودها وأليقها باللفظ أن يقول: أقري السلام معرفا ومحصبا، ويكون من قرأت على فلان السلام، وأقرأته غيري، وتخفف الهمزة، فإن خففت للضرورة أثبت الياء في الخط كأن القائل أراد أن يقول: أقرئ السلام، فخفف وبقيت الياء، وإن كانت الهمزة خففت قبل أن يرام نظم الكلمة فلا ضرورة فيها))(4).

والذي يبدو لي أن ما جاء في بيت أبي تمام هو وهم، والصحيح هو أن يقول: اقرأ السلام؛ لأن قوله (اقري السلام) اجعله أن يقرأ السلام(5).

---

(1) لسان العرب: 1/ 17.

(2) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 116.

(3) في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973: 77.

(4) النظام: 1/ 209-210.

(5) التهذيب بمحكم الترتيب: ابن شهيد الأندلسي (ت 426هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002: 45.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمّــا قَــرا النــاسُ ذاكَ الفَــتحَ قُلــتُ لَهُــم وَقــائِعٌ حَــدَّثوا عَنهــا وَلا حَرَجــا

قال: ((أراد قرأ الناس، من قراءة الكتاب، فخفف الهمزة، ولا يجوز أن يحمل على غير هذه اللفظة من: قرى الضيف، ولا من قِرَا الشيء، إذا تتبعته، وتخفيف الهمزة في مثل هذا معروف))(1).

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمّــا حَلَلــتَ الثَغــرَ أَصــبَحَ عالِيــاً لِلــرومِ مِــن ذاكَ الجِــوارِ جُــوارُ

رُوِيَ عن أبي العلاء أنه قال: ((يقال: جاورتهم جوارا، والجوار بضم الجيم اسم، والأحسن على مذهب الطائي أن تخفف همزة جؤار وتجعل واوا؛ لأن الجؤار بالهمزة ليس من لفظ الجوار الذي هو للمجاورة، فإذا خففت الهمزة وضممت جيم الجوار الذي هو اسم للمجاورة فالتجنيس كامل، وإن كسرت الجيم فهو مخالف بالحركة لا غير))(2).

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَكَّــت أَكُــفُّ المَــوتِ غُــلَّ قَــصائِدي عَنــهُ وَضَــيغَمُها عَلَيــهِ يَزيــرُ

قال: ((زأر الأسد يزأر يزئر، فقوله: يزير على لغة منْ قال: يزئر، والمستعمل في كلام العرب أنهم إذا ألقوا حركة الهمزة على ما قبلها طرحوها من الكلمة، فالقياس المستمر إذا خففوا الهمزة في يزئر يزِرُ، وإذا خففوا من يزأر قالوا: يزر، والقياس يدل على جواز قولهم: يزير في يزئر، وذلك أنه لما ألقوا حركة الهمزة على الزاي بقيت ساكنة فجعلوها ياء كما جعلوها كذلك في بئر وذئب))(3).

(1) النظام: 5/ 120.

(2) نفسه: 8/ 42.

(3) النظام: 8/ 215.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أيُّ ذي سُؤدَدٍ يُناويكَ فيهِ   ظالِماً وَالنَدى بِذَلِكَ قاضٍ[1]

قال: ((يناويك: أصل المناوأة الهمز، ويجوز تخفيفها إذا قيل إنها من النوء، وهو النهوض، فإذا أخذت من النِّيّة فلا أصل لها في الهمز))[2].

سادسا: اللغات واللهجات:

اعتاد اللغويون والنحاة القدامى أن يطلقوا على اللهجة اسم اللغة، فيقولون: لغة قريش، ولغة الحجاز، وتتصف اللهجات العربية بصفات خاصة، بحيث تمتاز لهجة من الأخرى بظواهرها اللغوية، ولكنها تأتلف فيما بينها بظواهر لغوية أخرى[3].

وإن دراسة اللهجات العربية القديمة لها أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية الحديثة، فعن طريقها يمكننا معرفة التطور في دلالة الألفاظ ومعرفة ما تؤديه تلك المفردات من معان مختلفة، تبعا لاختلاف البيئات، وأنها تعيننا في نسبة كثير من اللهجات الحديثة إلى أصولها من اللهجات القديمة، ثم إنها مفيدة في رسم الخارطة اللغوية للتوزيع اللهجي وانتشار القبائل العربية وهجرتها وأماكن سكناها قديما وحديثا، وتساعد اللهجات المختلفة في اللغة الواحدة في فهم طبيعة تلك اللغة ومراحل نشوئها وتطورها ومدى تأثير البيئة فيها[4].

وقد نبّه ابن المستوفي في كتابه على جملة من اللغات واللهجات، وذلك على النحو الآتي:

---

(1) رواية الصولي: به لك قاض.

(2) النظام: 10/ 116.

(3) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب المطلبي، دار الحرية، بغداد، 1978: 29.

(4) ينظر: فقه اللغة: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990: 47.

1. ذكر ألفاظا فيها لغتان أو ثلاث أو أكثر من ذلك:

نحو: الكَتَد والكَتِد لغتان[1]، الجَهْد والجُهْد[2]، الطَّرْد والطَّرَد لغتان[3]، والعَكَرة والعُكرة[4]، والمَحَاش والمُحاش[5].

ولنفصل في مثالين، فعند شرحه قول المتنبي:

عَلا كَتَدَ الدُنيا إلى كُلِّ غايَةٍ تَسيرُ بِهِ سَيرَ الذَلولِ بِراكِبِ

قال[6] نقلا عن أبي الفتح: الكَتَد والكَتِد لغتان[7]، وهما أصل العنق، وقيل: هو مجتمع رؤوس الكتفين من الفرس.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَنَّ إِعطاءَهُ الصَوارِمُ وَالخَيلُ وَسُمرُ الرِماحِ وَالعَكَرُ

قال[8]: العَكْرة والعَكَرة لغتان، قال الجوهري[9]: العكرة: الكرة.

ومن الأمثلة على ما فيه ثلاث لغات، الذي، فعند شرحه قول أبي تمام:

لَو لَم تَكُن مِن ذا الوَرى الَّذْ مِنكَ هُو عَقِمَت بِمَولِدِ نَسلِها حَوّاءُ

---

(1) النظام: 4/ 240.

(2) نفسه: 7/ 158.

(3) نفسه: 7/ 385.

(4) نفسه: 8/ 290.

(5) نفسه: 10/ 7.

(6) نفسه: 4/ 240.

(7) الصحاح: 2/ 530 (كتد).

(8) النظام: 8/ 290.

(9) الصحاح: 2/ 756 (عكر).

قال: ((وفي الذي لغات منها ما في هذا البيت، وهو اللّذ بسكون الذال وكسرها)[1]، قال: (وقد عد الناس اللذ لغة في (اللذي)، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفا لطول الاسم بصلته فصار (اللذ).. فلما صار إلى (اللذ) أسكن استثقالا لكسره، وإتباعا لإقامة الوزن))[2].

ومن الأمثلة على ما فيه أكثر من ثلاث لغات، عند شرحه قول المتنبي:

تُسَلَّ بِفِكرٍ في أبيكَ فَإنَّما ... بَكَيتَ فكانَ الضِّحكُ بَعدَ قَريبِ

قال: ((أبيك يريد: أبويك، وهي لغة معروفة، تقول العرب: أبو أبوان وأبون وأبين، قال: وأخذت عن أبي بكر محمد بن الحسين عن ثعلب يقال: هذا أبك وهذا أباك وهذا أبوك، ثلاث لغات، فمن قال: هذا أبُك، قال: هذان أباك، أب وأبان، ويجوز فيه أبوان، ومن قال: أباك وأبوك فثنيتهما واحدة أبوان، وأنشد:

سوى أبكَ الأدنى وإن محمداً ... علا كل عالٍ يا ابن عمّ محمد

وأما الضحك ففيه أربع لغات: ضَحِك وضَحْك وضِحْك، وكذلك كل ما كان على فَعِل وثانية حرف حلق، نحو: فَخِذ وصَعِق))[3].

والذي يبدو لي أنها ثلاث لغات[4]:

2. الإشارة إلى اللغات المشهورة:

نحو: حمير، وربيعة، وطيء، وتميم، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 1/ 438.

(2) التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السُكّري: ابن جني، تحقيق د. نوري حمودي القيسي وآخرين، بغداد، 1381هـ-1962: 42.

(3) النظام: 3/ 278، وينظر: شرح البرقوقي: 1/ 180.

(4) المثلث: ابن السيد: 2/ 240.

بُـدُورٌ قُيـولٌ لَـم تَـزَل كُـلُّ حَلبَـةٍ　　　تَمَـزَّقُ مِـنهُم عَـن أغَـرَّ مُحَنَّـبِ[1]

قال: ((يروى ذوون قبول، ثم نقل قول أبي العلاء: ذوون، جمع قولك ذو مرحب وذو جدن وذو يزن، وذلك في حمير كثير، وهم الأذواء، وقلما يقولون الذوون))[2].

وذكر ابن المستوفي لهجة ربيعة عند شرحه قول أبي تمام:

وهـلْ ذاكَ أوسٌ مـن فريـقٍ عهدتُـهُ　　　بهـا والنـوى ملتامـةٌ لم تُخَلَّـجِ

قال: ((قوله: ملتامة أراد: ملتئمة، فسكن الحرف على لغة ربيعة، فلما سكنت الهمزة وقبلها فتحة جعلها ألفا))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

بَـدرٌ أطاعَـت فيـه بـادِرَةَ النَّـوى　　　وَلَعـاً وَشَـمسٌ أولِعَـت بِـشِماسِ[4]

قال: ((روى الصولي: بدر أطاعت فيك باردة ولعا.. ثم قال نقلا عن التبريزي: ولعا: نصب على المصدر، وهو مصدر ولع ولعا، وهو لغة طيء))[5].

3. وقد يذكر ابن المستوفي أحيانا مستويات لغوية في تفسيره طائفة من المسائل اللغوية التي غلب عليها المنهج الوصفي، إذ نجده معياريا في بعضها، كوصفه إحدى اللهجات بالأجود أو بالأفصح أو الرداءة أو العالية أو الجيدة أو الشاذة.

فعند شرحه قول أبي تمام:

بِبَتـانِ كَـالقَمَرَينِ حُـفَّ سَـناهُما　　　بِكَواعِـبٍ مِثـلِ الـدُمى أَتـرابِ[6]

---

(1) رواية الصولي والتبريزي: (مجيب) مكان (محنب).

(2) النظام: 2/ 214.

(3) النظام: 5/ 139.

(4) رواية الصولي والتبريزي: (أطاعت فيك) مكان (فيه) و(لعاً) مكان (حظاً).

(5) النظام: 9/ 231.

(6) رواية الصولي والتبريزي: (لبتان) مكان (ببتان)، و(ميل الدمى) مكان (مثل المها).

قال: ((يروى ثنتان، واثنتان أفصح اللغتين، أن يقال: اثنتان وثنتان كثيرة في أشعار الفصحاء))[1].

ونجده أحيانا يصف اللغة بأنها شاذة، عند شرحه قول أبي تمام:

مِـن كُـلِّ مُهـراقِ الحَيـاءِ كَأَنَّمـا غَطّـى غَـديرَي وَجنَتَيـهِ الطُحلُـبُ

قال: ((سكّن الهاء على لغة من قال: أهرقتُ والذين قالوا: هرقت، يقولون مُهَراق يفتحون الهاء))[2]، وقال الجوهري: ((هَراق الماء يهريقه بفتح الهاء هَراقةً، أي صبّهُ وفيه لغة أخرى: أهرق الماء يُهْرقه إهراقاً، على أفعل يُفعِل، وفيه لغة ثالثة: أهْراق يُهريق إهراقا، والشيء مُهْراق ومُهَراق أيضا بالتحريك، وهو شاذ))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِذا ظُلُمـاتُ الـرَأيِ أَسـدِلَ ثَوبُهـا تَطَلَّـعَ فيهـا فَجـرُهُ فَتَجَلَّـتِ

قال: ((المعروف سُدِل وهي اللغة العالية، ويجوز أُسدِل))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

ظَلَـتَ بِهـا تَنطَـوي عَلـى كَبِـدٍ نَـضيجَةٍ فَـوقَ خِلبِهـا يَـدُها

قال: ((يقال: ظَلْتَ عليه عاكفاً وظِلتَ.. وأجود لغتيها ظلت بفتح الظاء))[5]، وسبب في كونها أجود هو ورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[6].

(1) النظام: 2/ 78.

(2) النظام: 2/ 173.

(3) الصحاح: 4/ 1569-1570 (هرق).

(4) النظام: 5/ 13.

(5) نفسه: 6/ 410.

(6) سورة طه: من الآية97.

الفصل الثالث

المباحث الصرفية

الفصل الثالث

المباحث الصرفية

توطئة:

التصريف في اللغة: ((هو مصدر للمبالغة والتكثير بمعنى التحول والتغيير والتقليب))[1]، وقد ورد في القرآن الكريم على هذا المعنى، قال تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾[2]، قال الليث: ((تصريف الرياح، صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وقال غيره: تصريف الرياح جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا، فجعلها ضروبا في أجناسها، وصرفته في الأمر تصريفا قلبته فقلب، وصرف الزمن حوادثه المنقلبة من حال إلى حال، وصرف الشيء أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه، وتصريف الدراهم: إنفاقها، والصيرف والصرّاف والصيرفي: النّقاد وهو من التصرف))[3]. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[5].

(1) لسان العرب: 9/ 189 (صرف).

(2) سورة الأنعام: من الآية65.

(3) لسان العرب: 9/ 189 (صرف).

(4) سورة الكهف: الآية 54.

(5) سورة البقرة: من الآية164.

أما في الاصطلاح: ((فهو علم بأصول أبنية الكلم التي ليست بإعراب))[1]، أو هو ((علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))[2].

ابن المستوفي صرفيا:

لعلم الصرف مكانة كبيرة عند علماء اللغة من بين العلوم الأخرى، وله أهمية لا تقل عن علمي النحو والدلالة، فمعرفة الصيغ واستعمالها في الكلام أمر مهم في عصمة اللسان من اللحن، والخروج عن مقاييس اللغة الصحيحة.

لذلك يمكن القول: إنه من الأمور التي أثرت على البنية اللغوية هي الظواهر الصرفية التي تنشأ من تغيير يصيب بنية الكلمة، بالحذف والزيادة، أو اختلاف في الحركات والسكنات ونحو ذلك. وقد يرافق ذلك تغيير في المعنى أيضا.

وقد اهتم ابن المستوفي في كتابه اهتماما كبيرا ببنية الكلمة وما يصيبها من تغيير، فقد عني عناية ملحوظة بوزن اللفظ وأصل تصاريفه، على الرغم من أن كتاب النظام ليس كتابا صرفيا.

والظواهر الصرفية في الأسماء والأفعال، نبحثها وقدمت الظواهر المختصة بالأسماء على تلك المختصة بالأفعال على الأصل ولكون أبنية الأسماء في الكتاب أكثر من أبنية الأفعال. أما المشتقات فلم أبحثها؛ لأن ابن المستوفي لم يسجل ملاحظات كثيرة عنها.

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975: 1/ 1.

(2) شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، راجعه وعلّق عليه د. مالك المطلبي ود. غالب المطلبي، بغداد، 1415هـ-1994: 4/ 119.

أولا: أبنية الأسماء:

1. أبنية جموع التكسير:

- جمع التكسير: ما دل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد حقيقي أو تقديري يشاركه في معناه وفي أصوله مع تغير يطرأ عند الجمع[1].
- وقد قسم الصرفيون أوزان جمع التكسير إلى قسمين:
- جمع القلة: وهو ما يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.
- جمع الكثرة: وهو ما يدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

أولا: جموع القلة:

أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة[2]:

1. أفْعِلَة بسكون الفاء وكسر العين:

هو ((مقيس في كل مفرد يكون اسما لا وصفا مذكرا رباعيا قبل آخره مد، نحو: طعام وأطعمة، رغيف وأرغفة، وهو مقيس أيضا في كل اسم على وزن فَعَال أو فِعال إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد، أو كانت لامها حرف علة، فالأول نحو: زِمام وأزِمّة، والثاني: نحو كِساء وأكْسية))[3].

ولمفرد أفْعِلَة أوزان يأتي عليها، هي: فَعَال، فِعَال، فُعَال، فَعِيل.

(1) ينظر: حاشية الصبان: الصبان: (ت 1205هـ)، تحقيق محمود ابن جميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 4/ 168. وجوهر القاموس في الجموع والمصادر: محمد بن شفيع القزويني، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، النجف، 1982: 9.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأشموني (ت 929هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 4/ 170، والجموع في العربية: باكزة رفيق، مطبعة الأديب البغدادي، 1972: 123.

(3) جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977: 40.

ومما جاء على هذا البناء عند ابن المستوفي: جمع فَعَال على أفعِلَة، نحو: لِسان ألسِنة[1]، وجمع فَعيل على أفْعِلَة، نحو: حبيب أحِبَّة[2].

عند شرحه قول المتنبي:

تُسايِرُكَ السَّواري وَالغَوادي مُسايَرَةَ الأَحِبّاءِ الطِّرابِ

قال: ((الأحباء: جمع حبيب، وهو جمع قليل على رأي أبي زيد، ولم يذكره النحويون في أبنية الجموع القليلة، وأما الأحِبّة فجمع قليل بلا اختلاف))[3].

2. أفْعُل بضم العين:

يجمع على أفعُل كل اسم ثلاثي على وزن فَعْل صحيح العين لا معتلها، وليست فاؤه واواً سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو، نحو: كَلْب أكْلُب، كَعْب أكْعُب، ولكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره حرف مد بالألف سواء في ذلك مفتوح الأول أم مكسوره أو مضمومه، نحو: ذِراع أذْرُع، عناق أعْنُق وعِقاب أعْقُب[4].

أورد ابن المستوفي من الرباعي عقاب وجمعها أعْقُب[5].

3. أفْعَال:

ويجمع عليه ما كان اسما ثلاثيا لا يصح أن يجمع على أفْعُل وهو على نوعين:

الأول: معتل العين: له أوزان[6] هي: فَعْل، فِعْل، فُعْل.

---

(1) النظام: 7/ 75.

(2) نفسه: 3/ 253.

(3) نفسه: 3/ 253.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 90، وينظر: الفيصل في ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971: 33.

(5) النظام: 4/ 277.

(6) شرح الشافية: 2/ 90، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998: 1/ 411.

ومما ورد عند ابن المستوفي فَعْل، فِعْل، فمثال الأول: شوط وأشواط[1]، قَوْز وأقواز[2]، شوق وأشواق[3]، ومثال الثاني: قِيل وأقيال[4]، عين وأعيان[5].

الثاني: صحيح العين، له أوزان هي[6]: فَعَل، فِعْل، فُعْل، فُعُل، فَعِل، فِعَل.

ومما ورد عند ابن المستوفي:

فَعَل، نحو خَفَضَ أخفاض[7].

فِعْل، نحو: نِعْس أنعاس[8].

فَعْل، منع أكثر النحاة جمعه قياسا على أفعال، وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياسا على أفعال، فيقال: بحث أبحاث[9]، ومما ورد عند ابن المستوفي: عَجْس أعجاس[10]، ومما يحفظ فيه أفعال: فاعل، فَعيل، فَعَال، فِعْلة، ورد عند ابن المستوفي أن (فاعل) يأتي على أفْعَال، وذلك نحو: دارس وأدراس[11]، شاهد وأشهاد[12].

---

(1) النظام: 5/ 176.

(2) نفسه: 8/ 176.

(3) نفسه: 1/ 356.

(4) نفسه: 2/ 212.

(5) نفسه: 5/ 117، المثلث: 2/ 273.

(6) شرح الشافية: 2/ 59.

(7) النظام: 2/ 217.

(8) نفسه: 9/ 302.

(9) جموع التصحيح والتكسير: 41.

(10) النظام: 8/ 51.

(11) نفسه: 9/ 229.

(12) نفسه: 9/ 229.

فعند شرحه قول أبي تمام:

مـا في وُقوفِـكَ سـاعةً مِـن بـاسِ ... تقـضي ذِمـامَ الأَرْبُـعِ الأدراسِ

قال: ((الأدراس: إن جُعِل جمع دارس فهو مثل: شاهد وأشهاد، وإن جعل جمع دريس، فهو مثل: شريف وأشراف))[1].

ثانيا: جموع الكثرة:

أبنية جموع الكثرة ثلاثة وعشرون، هي: فُعْل، فُعُل، فُعَل، فِعَل، فُعَلَة، فَعَلَة، فَعْلَى، فِعَلَة، فُعَّل، فُعَّال، فِعَال، فُعُول، فِعْلان، فُعْلان، فُعَلاء، أَفْعِلاء، فَواعِل، فَعائِل، فِعالى، فَعالى، فُعَاليّ، فعالل، شبه فعالل.

1. فُعْل:

((يعد هذا الوزن من أخف الأوزان، لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط، ويجمع عليه كل صفة مذكرة على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء، أي: وصفين متقابلين، أحمر حمراء أو غير متقابلين إنما يكون للمذكر فقط على وزن أفعل والمؤنث فعلاء، لكن لا يكونان من لفظ واحد، نحو: أكمر صفة للرجل وعذراء صفة للمرأة))[2].

وقد جاء هذا البناء عند ابن المستوفي في المفردات الآتية: نُكْب جمع أنْكَب[3]، صُهْب جمع أصْهَب[4]، هُوْج جمع هوجاء[5]، مُهْد جمع مِهاد[6]، وجُرْد جمع أجْرَد وجرداء[7]، ودُرْد جمع أدْرَد[8].

---

(1) نفسه: 9/ 229.

(2) الجموع في اللغة العربية: 134.

(3) النظام: 2/ 279.

(4) نفسه: 2/ 279.

(5) نفسه: 3/ 316.

(6) نفسه: 5/ 449.

(7) نفسه: 4/ 140.

(8) نفسه: 7/ 377.

ومن الأمثلة على هذا البناء عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:

جَـــرى النَجَـــدُ الأَحـــوى عَلَيهـــا فَأَصـــبَحَت
مِـــنَ الـــسَيرِ وُرقـــاً وَهـــيَ في نَجرِهـــا صُـــهبُ[1]

قال: ((الصُّهْب: جمع أصهب، وهو الذي يخالط بياضه حُمْرَة))[2].

2. **فُعُل:**

يطرد هذا البناء في كل وصف على فعول بمعنى فاعل، نحو: غفور وشكور، وكل اسم رباعي قبل لامه مد صحيح الآخر مذكرا كان أم مؤنثا، نحو: كثيب وكُثُب[3].

أورد ابن المستوفي من الاسم الرباعي الأوزان الآتية:

فَعِيل: نحو أُصُل أصيل[4]، رُغُف رغيف[5]، رُعُف رعيف[6]، شُنُع شنيع[7].

فَعُول: نحو: صُعُد صَعُود[8]، قُطُف قَطُوف[9].

فَعَال: نحو: مُصُد مَصَاد[10].

وسمع فُعُل في أوزان مفردة هي: فَعْل، فِعْل، فَعْلَة، فَعَلَة، فَعِيلَة، فُعْلَة[11].

---

(1) رواية الصولي والتبريزي: نجدها مكان نجرها.

(2) النظام: 2/ 279.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 259.

(4) النظام: 2/ 107.

(5) نفسه: 2/ 107.

(6) نفسه: 10/ 222.

(7) نفسه: 10/ 222.

(8) النظام: 4/ 424.

(9) نفسه: 11/ 139.

(10) نفسه: 5/ 425.

(11) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ- 1965: 324.

أورد ابن المستوفي من هذه الأوزان أن (فُعُل) يأتي جمعا لـ(فُعْلَة)، نحو: شُعُف شُعْفَة[1].

وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعاوَدَهـا جَـرَبٌ لَـم يَـزَل … يُعـاوِدُ أَشْـعافَها بِالهَنـاءِ

قال: ((.. وأشعافها: أعاليها جمع شُعُف وشُعف، جمع شَعفة، وهي أعلى الجبل)).

3. **فُعَل:**

يجمع على هذه الصيغة قياسا نوعان:

الأول: الاسم الذي يكون على وزن فُعْلَة، سواء أكان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا، نحو: سُورة سُوَر، زُمْرَة زُمَر، لُجَّة لُجَج[2].

الثاني: الوصف الذي يكون على وزن فُعْلَى تأنيثا لوزن أفعل نحو: صُغَر جمع صُغْرى، عُظَم جمع عُظْمَى[3]، ومن النوع الأول ذكر ابن المستوفي هذا البناء في المفردات الآتية:

صحيح اللام: نحو: عُلْبَة عُلَب[4]، تُؤْمَة تُؤَم[5].

معتل اللام: نحو: كُلْية كُلَى[6]، عُوذة عُوَذ[7].

---

(1) النظام: 1/ 299.

(2) شرح الأشموني: 4/ 183، وينظر: الجموع في اللغة العربية: 139.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 608، وشرح الأشموني: 4/ 183، والفيصل في ألوان الجموع: 51، والصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991: 263.

(4) النظام: 3/ 104.

(5) نفسه: 10/ 60.

(6) نفسه: 8/ 10.

(7) نفسه: 6/ 166.

فعند شرحه قول أبي تمام:

لا شَــربَ أجهَــلُ مِــن شَــربٍ إذا وَجَــدوا
هَــذا اللُجَــينِ فَــدارَت فــيهِمُ العُلَــبُ

قال: ((... والعُلَب: جمع عُلْبَة، وهو إناء من جلود حوله قضبان يحتلب به ويشرب...))[1].

4. **فِعَل:**

يطرد هذا البناء في كل اسم تام جاء على وزن فِعْلَة، نحو: حِجَّة حِجَج، كِسْرَة كِسَر، دِيْمَة دِيَم[2].

ذكر ابن المستوفي هذا البناء جمعا لـ(فِعْلَة)، نحو: حِقَب حِقْبَة[3]، نِسَب نِسْبَة[4]، ويأتي (فِعَل) جمعا لـ(فَعْلة)، نحو: بِدَر بَدْرَة[5]، ثِلَل ثَلَّة[6].

---

(1) نفسه: 3/ 104.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 585، وارتشاف الضرب: 1/ 428، والجموع في اللغة العربية: 139، والصرف: 263.

(3) النظام: 2/ 266.

(4) نفسه: 3/ 84.

(5) نفسه: 5/ 241.

(6) نفسه: 2/ 26.

فعند شرحه قول أبي تمام:

أطاعَهـــا الحُـــسنُ وَانحَـــطَّ الـــشَبابُ عَلَـــى
فُؤادِهـــا وَجَـــرَت في روحِهـــا النُّـــسَبُ

قال: ((.. النُّسَب: جمع نسبة، وهي مثل النسيب من الشعر..))[1].

5. **فُعَّل:**

يجمع عليه ما كان وصفا على وزن فاعل الذي مؤنثه فاعلة على أن يكون لامها صحيحا سواء في ذلك صحت عينها أم اعتلت، نحو: عاذل عاذلة عُذَّل، سابق سابقة سُبَّق، وكذلك ما كان صفة للمؤنث فقط، نحو: حائض حُيَّض[2].

ذكر ابن المستوفي أن هذا البناء يأتي جمعا لما كان وصفا على وزن فاعل مؤنثه فاعلة، نحو: كاظم كُظَّم[3]، قارح قُرَّح[4].

فعند شرحه قول المتنبي:

تَكبو وَراءَكَ يـا اِبـنَ أَحمَـدَ قُـرَّحٌ
لَيـسَت قَـوائِمُهُنَّ مِـن آلاتِهـا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((القُرَّح: جمع قارح، وجمع قارحة قوارح، وهو الذي له خمس سنين))[5].

---

(1) النظام: 3/ 84.

(2) الكتاب: 3/ 631، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 304، والجموع في اللغة العربية: 143-144.

(3) النظام: 2/ 255.

(4) نفسه: 5/ 67.

(5) نفسه: 5/ 67.

6. فُعَّال:

هو جمع لكل وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل صحيح اللام سواء كانت اللام همزة أم لا نحو: قارئ قُرَّاء، جاهل جُهَّال[1].

ذكر ابن المستوفي هذا البناء نحو: لُوّاذ لائذ[2]، رُوَّاد رائد[3].

فعند شرحه قول أبي تمام:

مَصادٌ تلاقَت لُوَّاذاً بِرُيودِهِ ... قبائِلُ حَيَّي حَضرَمَوتَ لِيَعرُبِ[4]

قال: ((لُوَّاذ: جمع لائذ... وروى الآمدي، روّادا مكانِ لُوَّاذ، وهو جمع رائد))[5].

7. فِعال:

هذه الصيغة يكثر استعمالها في جموع التكسير، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ تفوق بها غيرها من الصيغ، ويأتي هذا البناء على أوزان ورد منها عند ابن المستوفي الأوزان الآتية:

فَعَلَة: نحو: حِجَال حَجَلَة[6].

فعيل: نحو: بِطاء بطيء[7]، مَليء مِلاء[8].

ويحفظ فِعال في كلمات كثيرة لا تخضع لقياس معين، ومما ورد منها عند ابن المستوفي الأوزان الآتية:

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 631، وينظر: الصرف: 267، والفيصل في ألوان الجموع: 60.

(2) النظام: 2/ 211.

(3) نفسه: 2/ 211.

(4) رواية الصولي: ويعرب مكان ليعرب، والرواية الصحيحة عندي هي (ويعرب).

(5) النظام: 2/ 211.

(6) نفسه: 6/ 382.

(7) نفسه: 1/ 280.

(8) نفسه: 1/ 280.

فَعُول، نحو: ذِناب ذُنوب[1].

فِعْلَة، نحو: عِشاش عِشَة[2].

فاعلة، نحو: براد باردة[3].

فعند شرحه قول أبي تمام:

أسـيل عَلَـيهِم سِـترَ عَفـوِكَ مُفـضِلاً وَانفَـح لَهُـم مِـن نائِـلٍ بِـذِنابِ

قال: ((الذناب: جمع ذُنوب..))[4].

8. فُعُول:

يطرد في كل اسم ثلاثي على الأوزان الآتية: فَعِل، نحو: كَبِد كُبُود[5]، فَعْل غير معتل العين، نحو، شَمْس شُمُوس[6]، فِعْل، نحو: جِذْع جُذُوع[7]، فُعْل، نحو: بُرْج بُرُوج[8]، ومما ورد عند ابن المستوفي فَعْل غير معتل العين، نحو: ثغْر ثُغُور[9]، بَنْد بُنُود[10]، فَرْج فُرُوج[11]، شأن شُؤون[12].

---

(1) نفسه: 2/ 93.

(2) نفسه: 10/ 19.

(3) نفسه: 5/ 269.

(4) النظام: 2/ 93.

(5) شرح الأشموني: 4/ 191، والفيصل: 65، والصرف: 269.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 450، والصرف: 270.

(7) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 299، والصرف: 269.

(8) نفسه: 299، نفسه: 270.

(9) النظام: 2/ 93.

(10) نفسه: 6/ 477.

(11) نفسه: 5/ 176.

(12) نفسه: 10/ 78.

فعند شرحه قول المتنبي:

بِــأرضٍ تُهلِــكُ الأشــواطُ فيهـــا … إذا مُلِئَــت مِــنَ الــرَّكضِ الفُــروجُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الفُرُوج جمع فرج، وهو ما بين القوائم...))[1].

9. **فَوَاعِل:**

يطرد هذا البناء في الأوزان الآتية[2]: فوعَل، فاعَل، فـاعلاء، فاعِـل اسمـا علمـا أو غير علـم فاعِـل صـفة مؤنـث عاقـل، فاعـل صـفة مـذكر غـير عاقـل، فاعِلـة، وممـا ورد عند ابن المستوفي أن (فواعل) جـاء جمعـا لــ(فاعـل)، وصـفا لمؤنـث عاقـل، نحـو: كاعِـب كواعب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

كَواعِـــبُ زارَت في لَيـــالٍ قَـــصيرَةٍ … يُخَـيِّلنَ لـي مِـن حُـسنِهِنَّ كَواعِبـا

قال: ((كواعب جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود..))[3].

10. **فَعَائِل:**

يطرد هذا البناء في كل ما كان على أربعة أحرف، وقبل آخره حـرف مـد ويـستوي فيه ما كان مختومـا بتـاء التأنيـث مثـل: مدينـة، وبـألف التأنيـث مثـل: حُبـارى، وبـالألف الممدودة مثل جلولاء، وما كان مجردا من ذلك كله مثـل: عجـوز[4]، ولـه عـشرة أوزان[5]: فِعَالة، فَعُولة، فَعَالة، فُعَالة، فَعِيلة، فِعَال، فَعَال، فُعَـال، فَعُـول، فَعِيـل، ورد منهـا عنـد ابـن المستوفي:

---

(1) نفسه: 5/ 176.

(2) شرح الأشموني: 4/ 197–198، وينظر: الصرف: 273–274.

(3) النظام: 2/ 188.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 452، الصرف: 275.

(5) شرح الأشموني: 4/ 199.

فعيلة: نحو: خرائد خريدة[1].

فَعُولة: نحو: حمائل حَمُولة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَإذا الحَمائِلُ ما يَخِدنَ بِنَفنَفٍ   إلّا شَقَقنَ عَلَيهِ ثَوباً أخضَرا

قال: ((الحمائل: جمع حمولة، وهي الإبل التي يحمل عليها))[2].

11. فَعالِل:

يطرد هذا البناء في الرباعي والخماسي مجردين ومزيدين[3]، وقد ذكر ابن المستوفي مجموعة من المفردات جاءت على هذا البناء، نحو: زعزع زعازع[4]، قنطر قناطر[5]، وجمع الرباعي المزيد بتاء التأنيث على فعالل، نحو: كركرة كراكر[6]، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

إلى خالِدٍ راحَت بِنا أرحَبِيَّةٌ   مَرافِقُها مِن عَن كَراكِرِها نُكبُ

قال: ((الكراكر: جمع كركرة، وهي السعدانة، وهي رحى زور البعير))[7].

12. شبه فعالل:

والمراد بشبه فعالل: ((ما يماثله في العدة والهيأة، وإن خالفه في الوزن))[8]، وهناك أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغة منها المشتقات التي تبدأ بميم زائدة كأسماء الزمان والمكان والآلة[9]. والأوزان التي تشبه فعالل عند ابن المستوفي هي:

(1) النظام: 7/ 84.

(2) نفسه: 9/ 87.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 205، الجموع في اللغة العربية: 164.

(4) النظام: 10/ 280.

(5) النظام: 8/ 224.

(6) نفسه: 2/ 279.

(7) نفسه: 2/ 279.

(8) شرح الأشموني: 4/ 205.

(9) ينظر: الصرف: 279.

1. مَفاعِل:

يقاس هذا البناء فيما كان مزيدا من الثلاثي بحرف أو أكثر ليس لغرض إلحاقه بالرباعي أو الخماسي مجردين أو مزيدين، وليس إحدى زيادته حرف مد أو لين ويبدأ بالميم، نحو: مطفل مطافل[1]:

ومما ورد عند ابن المستوفي من هذا البناء:

أن يكون جمعا لـ(مَفْعِل) نحو: مَكْسِر مَكاسِر[2].

أن يكون جمعا لـ(مَفْعَل) نحو: مَجْسَد مَجاسد[3].

أن يكون جمعا لـ(مَفْعَلَة) نحو: مَنْقَبَة مناقب[4].

2. أفاعل:

ويجمع على هذا ما كان ثلاثيا مزيداً بحرف أو أكثر لا لغرض الإلحاق، وليست إحدى زياداته حرف مد أو لين قبل الآخر، وهو مبدوء بالهمزة الزائدة في أفعل[5]، وجمع على هذا الجمع للنقل من الإسمية إلى الوصفية، نحو: أجدل أجادل، وأخيل أخايل[6].

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء، فعند شرحه قول المتنبي:

أكارِمُ حَسَدَ الأرضَ السَماءُ بِهِم وَقَصُرَت كُلُّ مِصرٍ عَن طَرابُلُسِ

قال: ((أكارم: جمع أكرم بمعنى كريم...))[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 312، وشرح الشافية ابن الحاجب: 1/ 252، 253.

(2) النظام: 2/ 164، وينظر: الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1986: 821.

(3) النظام: 5/ 247.

(4) نفسه: 4/ 164.

(5) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 311.

(6) ينظر: الكتاب: 3/ 613، وشرح شافية ابن الحاجب: 1/ 252-253.

(7) النظام: 9/ 349.

3. **فعاليل:**

إذا كان الرباعي مزيدا بحرف علة قبل آخره جمع على فعاليل، نحو: قنديل قناديل، وإن كان واوا أو ألفا قلبا ياءين؛ لوقوعهما بعد الكسرة، نحو: عصفور عصافير[1].

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبي:

وَخَلّى العَذارى وَالبَطاريقَ وَالقُرى

وَشُعثَ النَصارى وَالقَرابينَ وَالصُلبا

قال: ((البطاريق: جمع بطريق، وهو القائد من قواد الروم، والقرابين: جمع قربان وهي خاصة الملك...))[2].

4. **تفاعيل:**

يطرد هذا البناء في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين في أوله تاء، وحرف مد قبل آخره، نحو: تقسيم تقاسيم[3].

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء فعند شرحه قول أبي تمام:

لَئِن جَحَدتُكَ ما لاقَيتُ فيكَ فَقَد   صَحَّت شُهودُ تَباريحي وَتَعذيبي

قال: ((التباريح: جمع تبريح، كما قالوا: التكاليف جمع تكليف، وأصل المصادر ألا تجمع، وربما استحسنوا فيها ذلك إذا اختلفت الأنواع))[4].

(1) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 208، والجموع في اللغة العربية: 165.

(2) النظام: 3/ 310.

(3) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1378هـ-1959: 2/ 5.

(4) النظام: 3/ 186.

ومن الأمور الأخرى في الجمع:

اسم الجنس الجمعي.

جمع الجمع.

1. **اسم الجنس الجمعي:** هو ما تضمن معنى الجمع دالا على الجنس كله، ويفرق بينه وبين مفرده بالياء أو التاء، نحو: تمر تمرة، روم رومي[1].

ذكر ابن المستوفي هذا، نحو: مُلاء مُلاءة[2].

2. **جمع الجمع:** ذكر سيبويه أن هناك بعض أبنية جموع القلة تجمع لغرض المبالغة في التكثير والزيادة في العدد، منها: أفاعل، أفاعيل، أفاعلة[3].

ذكر ابن المستوفي جمع الجمع، نحو: أغارض جمع أغراض[4]، أزائد جمع أزئُد[5]، أراهط جمع أرهط[6]، آساس جمع أسس[7]، أفاويق جمع أفوقة[8].

فعند شرحه قول أبي تمام:

يَحتَلِبُ الدَهرَ أفاويقَهُ ويَخلِطُ الحُلوَ مَعَ الحازِرِ

قال: ((أفاويق: جمع جمع؛ لأنه يقال: فُوقٌ وأفْوقة، ثم جمع أفْوِقة على أفاويق...)).

(1) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 216، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 337.

(2) النظام: 9/ 179.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 618-620.

(4) النظام: 10/ 130.

(5) نفسه: 10/ 130.

(6) نفسه: 10/ 130.

(7) نفسه: 7/ 426.

(8) نفسه: 8/ 21.

2. **التصغير:**

التصغير في اللغة: التقليل[1].

أما في الاصطلاح: ((فهو تغيير بنية الكلمة، لتقليل معناها أو تحقيره أو تقريب زمانه أو مكانه أو تعظيم شأنه أو غير ذلك))[2].

وقد وردت عند ابن المستوفي بعض الألفاظ المصغرة، وعلى قلتها أشار إليها في كتابه، وتتضح من خلال ما يأتي:

أولا: تصغير الثلاثي:

يتم تصغير الثلاثي من خلال ضم أول الكلمة وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة بعده[3]، ومما ورد عند ابن المستوفي من الثلاثي المصغر: جُذَيْل تصغير جِذل، وعذيق تصغير عذق[4].

وجُزَيْءٌ تصغير جزء، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَتًى أَلْفُ جُزْءٍ رَأْيُهُ في زَمانِهِ ... أَقَلُّ جُزَيْءٍ بَعْضُهُ الرَّأْيُ أَجْمَعُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((جزيء، ممدود مهموز، تصغير جزء))[5].

ثانيا: تصغير ما فيه حرف علة:

في العربية كلمات فيها أحرف علة، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها، فقد يكون الحرف الثاني في الكلمة، وقد يكون الثالث، وقد يكون الرابع، فإن كان الثاني في أحرف الكلمة حرف علة ردَّ إلى أصله في التصغير، نحو: باب تصغر على بُوَيب، وإن كان

(1) ينظر: لسان العرب: 4/ 458 (صغر).

(2) المهذب في علم التصريف: 365.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 218، والمهذب في علم التصريف: 365.

(4) النظام: 3/ 15.

(5) نفسه: 10/ 391.

حرف العلة ثالثا، فإنه يقلب ياء إن كان واوا في الأصل، وإن كان ياء يبقى كما هو، تقول في تصغير عصا عُصَيَّة[1]، ورد عند ابن المستوفي ما كان حرف العلة ثالثا في الكلمة، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَدَفَت لُهَيّا قَلبِيَ المُستَهتِرِ فَبَقِيتُ نَهبَ صَبابَةٍ وَتَذَكُّرِ[2]

قال نقلا عن الخارزنجي[3]: اللهيّا: تصغير اللهو، وهي فُعلى من اللهو على مثال التقوى والفتوى، كما قال العجاج[4]:

ودارُ لُهيّا قلبي المتيّم

ثالثا: شواذ التصغير:

لا يجوز تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولكن جاء تصغيرها شذوذا، ومما ورد عند ابن المستوفي منها: اللذيا تصغير اللذي[5]، ذيا تصغير ذا[6]، ذيّاك تصغير ذاك[7].

3. النسب:

النسب لغة: مصدر نسبه ينسبه نسبا إلى كذا إذا عزاه إليه[8]، والنسب: واحد الأنساب، والنِسبة والنُسبة مثله[9].

---

(1) الصرف: 91-92.

(2) رواية الصولي: صرفت مكان صدفت.

(3) النظام: 8/ 135.

(4) ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت: 291.

(5) النظام: 4/ 367، درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت: 10، شرح الأشموني: 4/ 243، الصرف: 288.

(6) النظام: 8/ 401، شرح البرقوقي: 2/ 266.

(7) النظام: 9/ 358، الموضح: 3/ 162، شرح البرقوقي: 2/ 302.

(8) ينظر: اللسان: 1/ 755 (نسب)، المهذب في علم التصريف: 376.

(9) الصحاح: 1/ 755 (نسب).

أما في الاصطلاح: فهو الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها[1]، فالاسم بالياء منسوب والمجرد منها منسوب إليه والياء ياء النسب[2]، والغرض من النسب هو التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب إليه أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك[3]، فمن أمثلة النسب عند ابن المستوفي، شدنيّة في النسب إلى شدن[4]، وحُذاقي في النسب إلى حُذاق[5]، وبقاعيّة في النسب إلى بقاع، فعند شرحه قول أبي تمام:

بقاعِيَّـــــةٍ تَجـــــري عَلَينـــــا كُؤوسُـــــها
فَتُبــدي الَّــذي تُخفــي وتُخفــي الَّــذي تُبــدي

قال نقلا عن أبي زكريا: ((البقاعية نسبها إلى البقاع، وهي مواضع بالشام معروفة، واحدها بقعة، ولم توحّد في النسب إلى البقاع صارت كاسم واحد، كما قالوا: بطاحيّ في النسب إلى البطاح))[6].

النسبة إلى ما انتهى بياء:

لا يخلو هذا أن يكون اسما منقوصا، أو منتهيا بياء مشددة، أو منتهيا بياء قبلها حرف ساكن[7]، فإن كان الاسم المنقوص ثلاثيا قلبت ياؤه واوا وفتح ما قبلها، نحو: الشجي الشجويّ، وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها واوا وجاز حذفها، تقول في

---

(1) ينظر: اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ-1982: 317.

(2) المهذب في علم التصريف: 376.

(3) نفسه: 376.

(4) النظام: 1/ 207.

(5) نفسه: 5/ 299.

(6) نفسه: 6/ 92.

(7) ينظر: الصرف: 334، وينظر: المهذب في علم التصريف: 377.

النسبة إلى قاضي قاضويُّ وقاضيُّ، ومما ورد عند ابن المستوفي النسبة إلى ماني فعند شرحه قول المتنبي:

وَكَم لِظَلامِ اللَيلِ عِندَكَ مِن يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المانَوِيَّةَ تَكذِبُ

قال: ((المانوية منسوبة إلى ماني، وهو رجل يعظمه أهل مذهبه))[1]، وإن كانت الياء خامسة حذفت وجوبا وأضيف ياء النسبة تقول في النسبة إلى المهتدي مهتدِيُّ، ومما ورد عند ابن المستوفي بجوية منسوب إلى البجاوي وهي الدواهي[2]. أما إذا كان الاسم منتهيا بياء مشددة، فإنها تحذف وجوبا إذا كانت رابعة فصاعدا، وشرط ألا يكون الاسم على وزن فَعيل أو فُعيل، نحو النسبة إلى كرسي كرسيّ، ومما ورد عند ابن المستوفي: تقول السمهريّ في النسبة إلى السمهرية[3].

النسب السماعي:

في اللغة العربية أسماء منسوبة على غير القياس، نحو شتاء فالنسبة إليها شَتَوِيّ[4]. ومما جاء من النسب على غير القياس عند ابن المستوفي بجاوية في النسب إلى بجاة، فعند شرحه قول المتنبي:

وَكُلُّ بَجاةٍ بُجاوِيَّةٍ خَنوفٍ وَما بِيَ حُسنُ المِشى

قال: ((بجاوية منسوبة إلى البجاة، ويقال: إنه اسم جبل من الناس، وقيل: البجاة البلد، ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس؛ لأنه لو حمل على لفظ البجاة لقيل بجوي))[5].

---

(1) النظام: 4/ 279.

(2) نفسه: 6/ 217.

(3) نفسه: 1/ 443.

(4) المهذب في علم التصريف: 385.

(5) النظام: 1/ 451.

4. المقصور والممدود:

الاسم المقصور: هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل: هُدى، وليلى، فإن كان الاسم مبنيا نحو: متى فهو غير مقصور، وإن كانت الألف غير لازمة كالتي في الأسماء الستة في حالة النصب، نحو: أبا محمد، ذا، فهو غير مقصور[1].

أما الاسم الممدود: هو اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: إنشاء، ورجاء، وإذا كانت ألفه منقلبة وليست زائدة، فهو ليس بممدود، نحو: داء، فالألف فيها منقلبة عن واو والأصل دوأ[2].

((أجمع النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة))[3]، ((لكن الاختلاف يصب في جواز مد المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، أما الكوفيون والأخفش فإنهم يرون جواز مد المقصور للضرورة الشعرية))[4].

ذكر ابن المستوفي في كتابه المقصور والممدود، فعند شرحه قول أبي تمام:

أقـرِ الـسَلامَ مُعَرَّفـاً وَمُحَـصَّباً ... مِـن خالِـدِ المَعـروفِ وَالهَيجـاءِ

قال نقلا عن الصولي: ((الهيجاء تمد وتقصر...))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

ألا أيُّهـا المَـوتُ فَجَّعتَنـا ... بِمـاءِ الحَيـاةِ وَمـاءِ الحَيـاءِ

قال[6] نقلا عن الصولي: بماء الحياة بمن كان الناس يقيمون حياتهم به، ورواه قوم بماء الحياء يريد ماء المطر، وقد مد مقصورا والذي يمكن ملاحظته مما نقله ابن المستوفي عن الصولي أنه لا يجوز مد المقصور في هذا الموضع، وبهذا فهو يتفق مع البصريين في

---

(1) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 158، والصرف: 233.

(2) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 167، والصرف: 236.

(3) شرح ابن عقيل: 4/ 81.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 745.

(5) النظام: 1/ 208، وينظر: المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، د.ت: 43.

(6) النظام: 1/ 263.

عدم جواز مد المقصور في هذا الموضع، إذ ذهب بعضهم إلى عدم جواز مد المقصور حتى في ضرورة الشعر[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعــاءِ نَعــاءِ شَــقيقَ النَّــدى إِلَيــهِ نَعيَــاً قَليــلَ الجَــداءِ

قال: ((قليل الجداء، أي: قليل الغناء، فأما الجدا مقصور فهو في معنى العطاء والمطر الدائم))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَلَمّــا تَــراءَت عَفاريتُــهُ سَــنا كَوكَــبٍ جــاهِلِيُّ الــسَّناءِ

قال: ((السنا مقصور، وهو ضوء البرق في الأصل والسناء ممدود الرفعة))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

حُلَّــةٌ ســابِرِيَّةٌ وَرِداءٌ كَــسَحا القَــيضِ أَو رِداءِ الــشُّجاعِ

قال: ((السحا بالفتح مقصور، جمع سَحَاء وسِحاء بالمد إذا كسر جمع سِحاءة))[4].
قال الفراء: ((والسِحاء: الخفاش بكسر فمد ويفتح فقصر فيقال: السَّحا))[5].

ومن الأمثلة الأخرى: فحوى حكي بالقصر والمد[6]، والثناء ممدود إلا أنه قصر ضرورة[7].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن هشام: 434.

(2) النظام: 1/ 264، وينظر: المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق محمد محمد سعيد، مصر، ط1، 1985: 94.

(3) النظام: 1/ 277، وينظر: المقصور والممدود: 18، والصحاح: 6/ 2383 (سنا).

(4) النظام: 1/ 306.

(5) المقصور والممدود: 39.

(6) النظام: 9/ 182، وينظر: المقصور والممدود: 43.

(7) النظام: 4/ 166، وينظر: المقصور والممدود: 74، 86.

5. الأسماء المجردة والمزيدة:

أ. الأسماء المجردة:

للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية ذكر ابن المستوفي واحدا منها، وهو: فُعَل بضم ففتح، يأتي هذا البناء اسما وصفة، فالاسم نحو: صُرَد، والصفة نحو: حُطَم[1]، وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبي:

أمِنَ ازدِيارَكِ في الدُّجى الرُّقَباءُ ... إذ حَيثُ كنتِ مِنَ الظَّلامِ ضِياءُ

قال: ((... الدُّجى: الظلمة واحدها دجية، وليست من لفظ دجا يدجو، ولكنها في معناه...))[2].

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن المستوفي يشوبه الغموض وعدم الصحة، إذ أن لفظة (الدجى) مأخوذة من دجا الليل يدجو دجْواً ودُجُوّاً[3].

ب. الأسماء المزيدة:

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد، وقد تلحقه زيادة أو زيادتان أو ثلاث أو أربع، فيصير على سبعة أحرف وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد[4].

وقد ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد فيه واحد، وهذه الزيادة إما أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام، وقد وردت عند ابن المستوفي على نوعين:

---

(1) ينظر: الممتع في التصريف: 1/ 62، والمزهر: 2/ 5، وتصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة، مطبعة جامعة حلب، 1987: 65.

(2) النظام: 1/ 373.

(3) ينظر: الصحاح: 6/ 2334 (دجا)، ولسان العرب: 14/ 249 (دجا)، والموضح: 1/ 141، وشرح البرقوقي: 1/ 140.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 1/ 70.

1. ما زيد قبل الفاء:

ويكون على أوزان عديدة[1]:

أَفْعَل، إِفْعِل، أُفْعُل، إِفْعَل، أَفْعِل، أَفْعُل، تُفْعُل، تِفْعِل، تَفْعِلَة، تِفْعَلَة، تَفْعِلَة، تُفْعَل، تَفْعُل، مَفْعَل، مِفْعِل، مُفْعُل، مُفْعِل، مَفْعِل، مِفْعَل، مَفْعُل، مُفْعَل، يَفْعَل، نَفْعَل.

ومما ورد عند ابن المستوفي أَفْعُل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين، وهذا البناء لا يكون في الأسماء والصفات، إلا أن يكسّر عليه الواحد للجمع، فالاسم نحو: أَكْلُب، والصفة نحو أَعْبُد، وهذا رأي سيبويه[2]، وابن السيد[3]، وابن عصفور[4].

والذي يبدو لي أن العلماء بعد سيبويه ذكروا أن (أَفْعُل) جاء للواحد، وذكروا لذلك بعض الأمثلة منها أَذْرُح وهو اسم موضع، أَبهُل وهو اسم نبات، ومن هؤلاء العلماء ابن المستوفي إذ ذكر أن بناء (أَفْعُل) يكون في الأسماء المفردة، لكنه عزيز، فعند شرحه قول المتنبي:

فَيَا لَكَ لَيلاً عَلى أعكُشٍ أَحَمُّ البِلادِ خَفِيُّ الصُوى

قال: ((أعكُش: موضع بضم الكاف، وهو عزيز في الأسماء المفردة..))[5].

والذي يبدو لي أن بناء (أفعُل) موجود في الأسماء المفردة كما أشار إلى ذلك ابن المستوفي ولكنه نادر جدا قياسا للأبنية الأخرى.

---

(1) نفسه: 1/ 72–80.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 178.

(3) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1990: 2/ 241.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 1/ 75.

(5) النظام: 1/ 463، شرح البرقوقي: 1/ 164.

ومن الثلاثي المزيد قبل الفاء بناء (مُفْعَل) ((وهذا البناء يأتي اسما وصفة، ففي الأسماء يكون قليلا، نحو: مُصحَف ومُخدَع، وفي الصفات يكون كثيرا، نحو: مُكرَم ومُدخَل))[1].

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبي:

فَوَلَّوا بَينَ ذي روحٍ مُفاتِ ... وَذي رَمَقٍ وَذي عَقلٍ مُطاشِ

قال: (.. والمُفات: (مُفْعَل) من الفوت..)[2].

2. **ما زيد بعد اللام:**

ويكون على أوزان عديدة[3]:

فَعْلَى، فِعْلَى، فُعْلَى، فَعَلَى، فُعَلى، فِعْلِن، فَعْلِن، فِعلْن، فُعْلُم، فِعْلِم، فَعْلَم، فَعْلاً، فِعلية، فَعْلُوة، فُعْلُوة، فِعْلُوة.

ذكر ابن المستوفي بناء (فُعْلى) عند شرحه قول المتنبي:

سَراياكَ تَترى وَالدُمُستُقُ هارِبٌ ... وَأَصحابُهُ قَتلى وَأَموالُهُ نُهبى

قال: ((.. والنُهبَى: المنهوبة، وهي فُعْلَى، وألفه مثل ألف حبلى، وهو اسم للجمع..))[4]، والذي أراه أن فُعْلَى بمعنى مفعولة.

6. **معاني صيغ الأسماء:**

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأسماء، ومما ورد منها:

---

(1) الممتع في التصريف: 1/ 79، المزهر: 2/ 11.

(2) النظام: 10/ 15، شرح البرقوقي: 2/ 318.

(3) الممتع في التصريف: 1/ 88-91.

(4) النظام: 3/ 306، الموضح: 1/ 217.

1. فعيل بمعنى فاعل:

أورد ابن المستوفي أن (فعيلا) تأتي بمعنى فاعل، نحو: رغيب بمعنى راغب[1]، مكيث بمعنى ماكث[2]، عليم بمعنى عالم[3]، سليم بمعنى سالم[4]. فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تُصيبُ الصَّديقَ قارِعَةُ التَّأ نيبِ إلّا مِنَ الصَّديقِ الرَّغيبِ

قال: ((.. يكون فعيل بمعنى فاعل، نحو عليم بمعنى عالم، وسليم بمعنى سالم..))[5].

2. فعيل بمعنى مفعول:

ذكر ابن المستوفي أن (فعيلا) يأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

ثقي جَمَحاتي لَستُ طَوعَ مُؤَنِّبي وَلَيسَ جَنيبي إِن عَذَلتِ بِمُصحِبي

قال نقلا عن المرزوقي: ((... الجنيبة هي في الأصل فعيل بمعنى مفعول، ولكنه ألحق به الهاء؛ لينتقل من الصفات إلى الأسماء...))[6].

3. فعول بمعنى مفعول:

ذكر أن (فعولا) تأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَالرَّشَاءِ العَوهَجِ[7] إِطَّباهُ رَوعٌ إِلى مُغزِلٍ رَغوثٍ

(1) النظام: 3/ 226.

(2) نفسه: 5/ 107.

(3) نفسه: 2/ 162.

(4) نفسه: 2/ 162.

(5) النظام: 2/ 162.

(6) نفسه: 2/ 200.

(7) العوهج: طويلة العنق من الظباء: النظام: 5/ 109.

قال: ((... رغوث: مرضعة، وهو فعول بمعنى مفعول...))[1].

ثانيا: أبنية الأفعال:

الفعل لغة: ((كناية عن كل عمل متعد وغير متعد...))[2].

أما في الاصطلاح: ((فهو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))[3].

وسيبويه في عرضه هذا يثبت أن الفعل مادة أخذت من أحداث الأسماء، ويريد بأحداث الأسماء: المصادر، فهو يقول معقبا: والأحداث نحو: الضرب والقتل والحمد[4]، ((ويقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: ما كانت حروفه كلها أصلية، لا تسقط في أحد التصاريف إلا لعلة تصريفية، وأما المزيد فهو: ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف))[5].

أبنية الأفعال في كتاب النظام:

أولا: الفعل المجرد:

1. الفعل الثلاثي المجرد:

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي مع المضارع ستة أوزان، تسمى أبوابا[6]، وهي مرتبة على النحو الآتي:

الباب الأول: فَعَلَ – يَفْعُلُ، نحو نَصَرَ – يَنْصُرُ

---

(1) النظام: 5/ 109.

(2) لسان العرب: 11/ 528 (فعل).

(3) الكتاب: 1/ 12.

(4) الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980: 16.

(5) دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958: 54.

(6) ينظر: المهذب في علم التصريف: 57، والصرف: 47-49، ودروس في علم الصرف: 36-41.

ذكر ابن المستوفي هذا الباب مرات عديدة، فذكر منه الصحيح والسالم، والأجوف والناقص، والمضعف.

الصحيح السالم: هو الفعل الذي سلمت أصوله من أحرف العلة والتضعيف والهمزة[1]، نحو ضَرَبَ، جَلَسَ.

ذكر ابن المستوفي الصحيح السالم من الباب الأول نحو: نَضَبَ – يَنْضُبُ[2]، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَإِن فارَقَتنِيَ أَمطارُهُ ... فَأَكثَرُ غُدرانِها ما نَضَب

قال نقلا عن أبي الفتح: نَضَبَ الماء يَنْضُب نُضُوبا، إذا غار من العين ونحوها، أو بعد من وجه الأرض.

المضعف: هو الفعل الثلاثي الذي يكون فيه حرفان من جنس واحد، فأسكن الأول وأدغم الثاني نحو: مَدَّ وشَدَّ[3].

ذكر ابن المستوفي هذا الفعل وذلك نحو: عَنَّ يَعُنُّ[4]، صَكَّ يصُكُّ[5]، فعند شرحه قول أبي تمام:

ثبتُ الجَنانِ إذا إصطكَّت بمُظلِمَةٍ ... في رَحلِهِ أَلسُنُ الأقوامِ وَالرُّكَبُ

قال: ((اصطكت مستعار، فذكر أنه استعير للسان لذلك فهو من صكّه يصكّه صكّا، إذا ضربه بشيء صلب))[6].

---

(1) ينظر: المهذب في علم التصريف: 109.

(2) النظام: 4/ 82.

(3) ينظر: المنصف لكتاب التصريف، المازني، شرح ابن جني: 2/ 303.

(4) النظام: 2/ 181.

(5) نفسه: 3/ 94.

(6) نفسه: 3/ 94.

الأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: نام[1].

ذكر ابن المستوفي من الفعل الأجوف، نحو: راد يرُود[2]، مار يَمُور[3]، جاد يَجُود[4]، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَلَى كُلِّ رُوّادِ المَلاطِ تَهَدَّمَت عَريكَتُهُ العَلياءُ وَانضَمَّ حالِبُه

قال: ((رواد من قولهم: راد يرود، إذا ذهب وجاء))[5].

الناقص: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: دعا، رضي، قَضُوَ[6].

ذكر ابن المستوفي من الفعل الناقص نحو: هفا يهفو[7]، رنا يرنو[8].

الباب الثاني: فَعَل – يَفْعِل، نحو: ضَرَبَ – يَضرِب.

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان ناقصا، نحو: قَرَى يقري[9]، سَقَى يسقي[10]، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَو كانَ يَفنى الشِعرُ أَفناهُ ما قَرَت

حِياضُكَ مِنهُ في القُصورِ الذَواهِبِ[11]

---

(1) الصرف: 98.

(2) النظام: 3/ 50.

(3) نفسه: 3/ 51.

(4) نفسه: 3/ 116.

(5) النظام: 3/ 50.

(6) الصرف: 99.

(7) النظام: 3/ 95.

(8) نفسه: 2/ 181.

(9) نفسه: 3/ 35.

(10) نفسه: 9/ 66.

(11) رواية الصولي والتبريزي: العصور مكان القصور.

قال: ((قَرَى الماء في الحوض يقري، إذا جمعه..)).

الباب الثالث: فَعَل – يَفْعَل، نحو: فَتَحَ – يَفْتَح

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالما صحيحا، نحو: زَمَعَ يَزْمَع[1]، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

فَقَد يُظَنُّ شُجاعاً مَن بِهِ خَرَقٌ ... وَقَد يُظَنُّ جَباناً مَن بِهِ زَمَعُ[2]

قال: ((الزمع: مصدر زَمَعَ الرجل، يَزْمَع زمعا، إذا خرق من خوف)).

الباب الرابع: فَعِلَ – يَفْعَل، نحو: فَرِحَ يَفْرَح

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالما صحيحا، نحو: شَجِبَ يَشجَب شجبا[3]، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

تخالَفَ الناسُ حَتّى لا اِتِّفاقَ لَهُم ... إِلّا عَلى شَجَبٍ وَالخُلفُ في الشَجَبِ

قال: ((الشجب: الهلاك، يقال: شَجِبَ يَشجَبُ شجبا))، أما البابان الخامس والسادس فلم يردا في الكتاب، لقلة ورودهما عامة.

صيغتا أفْعَلَ وفَعَل:

ومما يدخل ضمن أبنية الأفعال، صيغتا أفعل وفعل، إذ وردت في اللغة العربية هاتان الصيغتان، وقد اختلف موقف اللغويين القدماء منها، أهما بمعنى واحد أم هناك خلاف بينهما؟

فمنهم من ذهب إلى أن معنى الصيغتين واحد، ولكن الاختلاف يرجع إلى اختلاف اللهجات، إذ قد يجيء فعلت وافعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، فعند قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فيبنونه على أفعلت[4].

(1) النظام: 10/ 362.

(2) انفرد ابن عدلان برواية: يظن.

(3) النظام: 4/ 71.

(4) ينظر: الكتاب: 4/ 61.

وعلى هذا الرأي مجموعة من العلماء منهم: الكسائي[1]، وأبو زيد الأنصاري[2]، وابن درستويه[3]، وابن كيسان[4]، وابن سيده[5].

ومنهم من ذهب إلى إنكار كون الصيغتين بمعنى واحد ومنهم الأصمعي، قال ابن دريد: ((سألت أبا حاتم عن باع وأباع، فقال: سألت الأصمعي عن هذا فقال: لا يقال: أباع))[6].

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن صيغة فعل وأفعل متطورة عنه[7].

والذي يبدو لي أن مما ورد في هذا الباب يعود إلى اختلاف اللهجات، فالثلاثي لهجة الحجاز، والرباعي لهجة تميم وأسد وقيس وربيعة وأهل نجد[8].

والذي يهمنا من كل هذا هو موقف ابن المستوفي من هاتين الصيغتين، فقد كان من القائلين: إن هاتين الصيغتين بمعنى واحد، وسوف أسوق أمثلة لتوضيح موقفه من هذا:

سرى وأسرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) المزهر: 2/ 407.

(2) فعلت وأفعلت: ابو حاتم السجستاني (ت 255هـ)، تحقيق د. خليل إبراهيم عطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب، 1979: 88.

(3) ينظر: تصحيح الفصيح: ابن درستويه (ت 347هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1395هـ-1975: 1/ 165-166.

(4) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979: 241.

(5) المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978: 15/ 2.

(6) جمهرة اللغة: 3/ 436.

(7) ينظر: مقدمة كتاب فعلت وأفعلت: السجستاني: 62.

(8) اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978: 2/ 619.

فَيا أيُّها الساري إسرِ غَيرَ مُحاذِرٍ جَنانَ ظَلامٍ أو رَدىً أنتَ هائِبُه[1]

قال: ((يقال: سريت سرى ومسرى، وأسريت إذا سرت ليلا، وكلاهما لغة القرآن الكريم))[2].

والذي يمكن ملاحظته من خلال النص أن هاتين الصيغتين (سرى وأسرى) هما بمعنى واحد، وقد أكد ابن السكيت[3] والجوهري[4] وابن النحاس[5] وأبو بكر بن الأنباري[6]، إذ قالوا: سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلا.

خطئ وأخطأ:

عند شرحه قول المتنبي:

وَعَينُ المُخطِئينَ هُمُ وَلَيسوا بِأَوَّلِ مَعشَرٍ خَطِئوا فَتابوا

عرض ابن المستوفي خلاف العلماء في صيغتي (خطئ وأخطأ)، فقال: ((قالوا: خطيت من الخطيئة، أخطأ إخطاء، وأخطأت أخطئ إخطاء، إذا تركت الصواب، والاسم: الخطأ غير مقصور مهموز، وقالوا: خطئ إذا تعمد، وأخطأ إذا قصد الصواب فأخطاه، وقيل: هما بمعنى واحد))[7]، وعلى هذا ابن السكيت[8] والجوهري[9].

(1) رواية الصولي: ويا أيها.

(2) النظام: 3/ 68.

(3) إصلاح المنطق: 213.

(4) الصحاح: 6/ 2376 (سرا).

(5) شرح القصائد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393هـ-1973: 1/ 146.

(6) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969: 177.

(7) النظام: 4/ 29.

(8) إصلاح المنطق: 213.

(9) الصحاح: 1/ 147 (خطأ).

قال أبو الفتح نقلا عن الأصمعي: تقول: خطئ يخطأ من الذنوب، وأخطى يخطي من الاخطاء، وقال نقلا عن أبي العلاء: أخطأ إذا تعمد وخطئ إذا لم يتعمد.

راب وأراب:

عند شرحه قول المتنبي:

أَيَـدري مـا أرابَـكَ مَـن يُريـبُ   وَهَـل تُرقـى إِلى الفَلَـكِ الخُطـوبُ

قال: ((يقال: رابني الشيء يريبني وأراب الرجل إذا جاء بريبة، وقال أبو زيد: إن رابني وأرابني بمعنى، قال الجوهري: هذيل تقول: أرابني فلان))[1].

قال ابن المستوفي[2] في موضع آخر عن هاتين الصيغتين: وقد فرقوا بين المعنيين في بعض المواضع وساووا بينهما في غيره، فقالوا: راب إذا أتى بالريبة وأراب إذا ظننت به.

نكر وأنكر:

عند شرحه قول المتنبي:

فَبِلَحظِهـا نَكِـرَت قَنـاتي راحَـتي   ضَـعفاً وَأَنكَـرَ خاتِمـايَ الخِنـصِرا

قال: ((يقال: نكرت الشيء وأنكرته بمعنى))[3]، وعلى هذا الجوهري[4]، والتبريزي[5] والبرقوقي[6].

---

(1) النظام: 4/ 5.

(2) نفسه: 10/ 116.

(3) النظام: 9/ 93.

(4) ينظر: الصحاح: 2/ 836 (نكر).

(5) الموضح: 3/ 99.

(6) شرح البرقوقي: 2/ 269.

قصر وأقصر:

عند شرحه قول المتنبي:

أفتـى برُؤيَتِـهِ الأنـامُ وَحـاشَ لـي ... مِـن أن أكـونَ مُقَـصِّراً أو مُقـصِرا

قال: ((يقال: قصرت عن الشيء تقصيرا إذا تركته عجزا، وأقصر عنه إقصارا إذا تركته قادرا عليه))[1]، فالصيغتان (قصر وأقصر) تختلفان في المعنى وعلى هذا التبريزي[2] والبرقوقي[3].

حبَّ وأحبَّ:

عند شرحه قول المتنبي:

أحَـبُّ اِمـرِئٍ حَبَّـتِ الأنفُـسُ ... وَأطيَـبُ مـا شَـمَّهُ مَعطِـسُ

قال: ((احَبَّ الأمْرَ يُحِبُّهُ، وحَبَّهُ يَحِبُّهُ))[4]، قال الفراء[5]: حببته لغة.

معاني صيغ الأفعال:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأفعال منها:

1. أفعل بمعنى استفعل:

تدل صيغة (افعل) على معان عديدة، هي[6]:

التعدية، الصيرورة، الدخول في شيء مكانا كان أو زمانا، السلب والإزالة، الاستحقاق، التعريض، معنى استفعل، المطاوعة، التمكين.

(1) النظام: 9/ 98.

(2) الموضح: 3/ 102.

(3) شرح البرقوقي: 2/ 270.

(4) النظام: 9/ 399.

(5) شرح البرقوقي: 2/ 413.

(6) شذا العرف: 21-22، وينظر: دروس في علم الصرف: 60-63.

وقد جاءت عند ابن المستوفي دالة على معنى استفعل، فعند شرحه قول المتنبي:

إِذا مـا اِسـتَحَينَ المـاءَ يَعـرِضُ نَفسَهُ   كَـرِعْنَ بِـسَبتٍ في إِنـاءٍ مِـنَ الـوَرْدِ

قال: ((يروى (استجبن) مكان (استحين) وتكون أجبن بمعنى استجبن))[1].

2. فُعِل بمعنى فعول:

عند شرحه قول المتنبي:

فَلَقَـد دَهِـشتُ لِمـا فَعَلـتَ وَدونَـهُ   مـا يُـدهِشُ المَلَـكَ الحَفـيظَ الكاتِبـا

قال: ((... يقال: دهش الرجل فهو مدهوش...))[2].

ثالثا: أبنية المصادر:

المصدر: ((هو ما دل على الحدث مجردا من الزمن خلافا للفعل الذي يدل على الحدث مقترنا بالزمن))[3].

وقف ابن المستوفي من أبنية المصادر، ولم يشر إلى أيهما مشتق من الآخر، واكتفى بذكر بعض المصادر.

مصادر الأفعال الثلاثية:

((إن أبنية هذا الفعل كثيرة جدا، لا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة ولا ضابط لها، وذهب آخرون إلى أنها كلها قياسية مطردة، وقد وقف الجمهور منها موقفا علميا فحددوا ما هو قياسي، وأهملوا السماع فلم يضعوا له قاعدة))[4].

---

(1) النظام: 7/ 381.

(2) نفسه: 4/ 167، وينظر: الصحاح: 3/ 1006 (دهش)، شرح البرقوقي: 1/ 260-261.

(3) اللمع في العربية: 114.

(4) الصرف: 126.

المصادر القياسية:

((جمع جمهور النحاة عددا من الأبنية تخضع لضوابط واضحة محددة، ولكنهم لم يزعموا أن القياس فيها تام مطرد، وإنما رأوا أن قسما من هذه الأبنية يكثر وروده لنوع معين من الأفعال، فتحتمل أن يقاس عليها ما لم يسمع له مصدر عن العرب، فهم يلجؤون إلى القياس عليها ما لم يرد سماع يخالفها، وهذه هي أشهر الأبنية التي ذكروها، فالفعل المتعدي يكون على فَعْل، نحو: حَمْد، وَعْد.. إلا ما دل على حرفة أو صناعة فيكون على فِعالة، نحو: زراعة، حياكة، تجارة))[1].

ذكر ابن المستوفي أمثلة للمصادر القياسية نحو: شَجَبَ يشجِب شَجْبا[2]، دَعَسَ يَدْعَسه دَعْسًا[3].

أما الفعل اللازم فتقسم أبنية مصادره تبعا لحركة عينه في الماضي إلى:

فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُل فمصادر فَعَل هي[4]:

فِعَالة فيما دلّ على حرفة، نحو: تجارة.

فِعَال فيما دلّ على امتناع، نحو: نِفَار.

فَعَلان فيما دلّ على اضطراب، نحو: فيضان.

فعيل فيما دلّ على سير، نحو: دبيب.

فعيل أو فُعال فيما دلّ على صوت، نحو: صهيل ونباح.

فُعال فيما دلّ على داء، نحو: سُعال.

---

(1) نفسه: 127.

(2) النظام: 4/ 71.

(3) نفسه: 9/ 371.

(4) شرح الاشموني: 2/ 460-461.

وهذا لم يرد عند ابن المستوفي، إلا أن الذي ورد فعل لازم على فعل صحيح غير دال على الأمور المذكورة، وهذا يكون مصدره على فعول ومما ورد عند ابن المستوفي، نحو: نضب الماء نضوبا[1]، دلق دلوقا[2].

أما مصادر فَعِل فهي[3]: فُعْلَة فيما دل على لون نحو: حُمْرة، فُعُول فيما دل على معالجة أي: محاولة حسية للتغلب على صعوبة، نحو: صُعُود، وفَعَلَ إذا لم يدل على لون أو معالجة، وهذا ورد عند ابن المستوفي نحو: حَبَضَ حبضاً[4].

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد بالهمزة، فإذا كان الفعل صحيح العين فإن مصدره يكون على وزن إفعال، نحو: أكرم إكراما، أجمل إجمالا[5].

ومن الثلاثي المزيد بالهمزة عند ابن المستوفي أسعف إسعافا وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعاوَدَهـا جَـرَبٌ لَـم يَـزَل ... يُعـاوِدُ أَشـعافَها بِالهَنـاءِ

قال: روى أبو العلاء: ((إسعافها بالسين، مصدر من أسعفت فلانا بحاجته إذا قضيتها له))[6].

(1) النظام: 4/ 82.

(2) نفسه: 7/ 369.

(3) شرح الأشموني: 2/ 462.

(4) النظام: 7/ 436، يقال: حبض السهم: يحبض حبضاً إذا وقع بين يدي الرامي؛ لضعفه.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 2/ 464، الصرف: 129، دروس في علم الصرف: د. علي جابر المنصوري، وعلاء الدين هاشم الخفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط2، 1999: 219.

(6) النظام: 1/ 300.

رابعا: التذكير والتأنيث:

مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية لها أهمية كبيرة، دفعت الكثير من علماء اللغة إلى دراستها، وابن المستوفي واحد من هؤلاء العلماء، إذ وقف ابن المستوفي على هذه المسألة في كتابه، وقد قمت بإحصاء هذه المفردات، ومنها:

1. السلطان:

عند شرحه قول أبي تمام:

أنظُر وَإِيّاكَ الهَوى لا تُمكِنَن | سُلطانَهُ مِن مُقلَةٍ شَوساءِ

قال[1]: السلطان: المعروف فيه التذكير، وقد حكي تأنيثه، فمن ذكّره ذهب به إلى المَلِك، ومن أنثه ذهب به إلى معنى الخلافة أو الحجة[2]، وهذه اللفظة عند علماء اللغة تذكر وتؤنث، إلا أن ابن السكيت ذهب إلى أنها مؤنثة، إذ قال: السلطان: ((مؤنثة يقال: قضيت به علينا السلطان، وقد آمنته السطان))[3]. وقد أيده ابن سيده في المخصص[4]، وأما الذين قالوا بالتذكير والتأنيث فيها فقد اختلفوا في أيهما أكثر التأنيث أم التذكير، فمنهم من يرجح التذكير[5]، ودليله أن السلطان في القرآن

---

(1) النظام: 1/ 217.

(2) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن سيده، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982: 324.

(3) إصلاح المنطق: 362، وينظر: لسان العرب: 7/ 321 (سلط).

(4) ينظر: المخصص: 17/ 15.

(5) المذكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1413هـ-1983: 83، التكملة: أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981: 394، الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت 671هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988: 14/ 23.

الكريم لم يرد إلا مذكرا، قال تعالى: ﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ﴾[1]، وقوله ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ﴾[2]، فهؤلاء حجتهم أن جميع ما في القرآن الكريم دال على تذكير السلطان، ولو كان التأنيث أكثر لكان في كتاب الله ﷻ[3]، وهناك من ذهب إلى التذكير والتأنيث في كلمة سلطان من دون أن يرجح أحدهما على الآخر[4]، قال الفراء[5]: (السلطان أنثى وذكر، والتأنيث عند الفصحاء أكثر)، وقال المبرد[6]: تقول: ((سليط للواحد والسلطان جمع، فمن ذكّر ذهب إلى معنى الواحد ومن أنّث ذهب إلى معنى الجمع ولم يسمع من غيره))[7].

من كل هذا يمكن القول: إن لفظة السلطان تذكر وتؤنث، أما مسألة أيهما ارجح فلا يمكن الجزم بها؛ لأنها متعلقة بالاستعمال اللغوي للكلمة، في أي عصر من العصور، واللغة كما هو معروف في تطور مستمر.

2. الذراع:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الذراع تذكر وتؤنث، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَمِثْلُ قُوى حَبْلِ تِلْكَ الذِراعِ   كانَ لِزازاً لِذاكَ الرِشاءِ

---

(1) سورة الكهف: من الآية15.

(2) سورة الصافات:156.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 222.

(4) أدب الكاتب: 226.

(5) المذكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975: 83، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، 1979: 2/ 29.

(6) المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970: 113.

(7) ينظر: شرح أدب الكاتب: الجواليقي، مكتبة المقدسي، القاهرة، 1350هـ: 53.

قال: ((ويروى لذاك الذراع، وهو يذكّر ويؤنث أكثر))[1]، وهناك خلاف بين العلماء في تذكير وتأنيث هذه اللفظة، فمنهم من ذهب إلى أنها تؤنث فقط منهم سيبويه[2]، وابن السكيت[3]، وأبو البركات الأنباري[4]، وابن التستري[5]، ومنهم من قال: إنها تذكر وتؤنث منهم: الفراء[6]، والجوهري[7]، وابن السيد[8]، وأبو حيان التوحيدي[9]، والسيوطي[10]، وابن منظور[11].

ونلاحظ من نص ابن المستوفي أنه يميل إلى أن لفظة الذراع مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، إلا أن التأنيث أكثر.

3. الطريق:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الطريق تذكر وتؤنث، عند شرحه قول المتنبي:

وَكُلُّ طَرِيقٍ أَتَاهُ الفَتَى   عَلَى قَدْرِ الرِجلِ فيهِ الخُطا

---

(1) النظام: 1/ 103.

(2) الكتاب: 3/ 236.

(3) إصلاح المنطق: 279.

(4) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970: 70.

(5) المذكر والمؤنث: 45.

(6) نفسه: 2/ 37.

(7) الصحاح: 3/ 1209 (ذراع).

(8) الحلل في إصلاح الخلل: 314.

(9) البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق محيي الدين، ط1، بغداد، 1954: 3/ 142، وينظر: ابو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004: 57.

(10) المزهر: 2/ 225.

(11) لسان العرب: 8/ 93 (ذرع).

قال[1]: الطريق يذكر ويؤنث، وعلى هذا الفراء[2]، وابن السكيت[3]، وابن فارس[4]، والنووي[5]، والسيوطي[6].

4. الروح:

عند شرحه قول المتنبي:

فَوَلَّوا بَينَ ذي روحٍ مُفاتٍ وَذي رَمَقٍ وَذي عَقلٍ مُطاشِ

قال نقلا عن أبي الفتح[7]: والروح يذكر ويؤنث، وعلى هذا الجوهري[8]، والتبريزي[9]، والبرقوقي[10]، إلا أن البرقوقي ذهب إلى أن التذكير أكثر، قال ابن التستري[11]: الروح مذكر، قال تعالى ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ..﴾[12]، وقوله ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ

(1) النظام: 1/ 468.

(2) المذكر والمؤنث: 87.

(3) إصلاح المنطق: 361.

(4) المذكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975: 58.

(5) تهذيب الأسماء واللغات: النووي (676هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت: 2/ 185.

(6) المزهر: 2/ 252.

(7) النظام: 10/ 15.

(8) الصحاح: 1/ 367 (روح).

(9) الموضح: 3/ 205.

(10) شرح البرقوقي: 2/ 318.

(11) المذكر والمؤنث: 26.

(12) سورة النبأ: من الآية38.

الْأَمِينُ﴾[1]، وعلى هذا ابن فارس[2]، وذهب ابن السيد البطليوسي[3] إلى أن الروح يذكر ويؤنث، على معنى النفس، قال الشاعر[4]:

فَلا حَفِظَ الرَّحْمَنُ روحَكَ حَيَّةً ... وَلا وَهيَ في الأَرواحِ حينَ تَفيض

من هذه الآراء يمكن القول: إنه لا خلاف في تذكير وتأنيث لفظة الروح، لكن هناك من رأى أن التذكير أكثر.

5. الضحى:

عند شرحه قول أبي تمام:

أُصُلٌ كَبُردِ العَصبِ نيطَ إلى ضُحىً ... عَبِقٍ بِرَيحانِ الرِياضِ مُطَيَّبِ

قال: ((الضحى يذكر ويؤنث، فمن أنث ذهب إلى أنها جمع ضحوة، ومن ذكّر ذهب إلى أنها اسم على فُعَل مثل طُرّد ونُفر))[5]. وذهب إلى تذكيرها وتأنيثها الفراء[6]، وابن التستري[7].

6. الذهب:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الذهب مؤنثة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مُصفَرَّةٌ مُحمَرَّةٌ فَكَأَنَّها ... عُصَبٌ تَيَمَّنُ في الوَغا وَتَمَضَّرُ

---

(1) سورة الشعراء: الآية 193.

(2) المذكر والمؤنث: 54.

(3) الحلل في إصلاح الخلل: 316.

(4) لم أقف على قائله.

(5) النظام: 2/ 108.

(6) المذكر والمؤنث: 98.

(7) نفسه: 51.

قال[1]: والذهب يؤنث، والتأنيث هو لغة أهل الحجاز، فهم يقولون: هي الذهب؛ لأن القطعة الواحدة منها ذهبة[2]، وبها نزل القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]، وذهب إلى تأنيثها بعض علماء اللغة ومنهم ابن التستري[4] وابن الأنباري[5]، والقرطبي[6]، وذهب بعضهم إلى أنها تذكر وتؤنث ومنهم ابن السيد، إذ قال[7]: ((الذهب، يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، أما التذكير فهو لغة تميم وسائر العرب، فهم يقولون: هو الذهب))[8]. قال الأزهري: ((الذهب: مذكر عند العرب، ومن أنثه ذهب به مذهب الجمع))[9]، وعلى هذا أبو علي القالي[10]، أما غلبة العلماء فقد جوزوا التذكير والتأنيث، في الذهب، إذ قال الفراء: ((الذهب: أنثى، يقال: هي الذهب وربما ذكر))[11]، وقول الفراء هذا يدل على ضعف التذكير عنده؛ لأنه لم يأتِ بدليل على تذكير الذهب.

---

(1) النظام: 8/ 85.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-1967: 6/ 262 (ذهب)، والبارع في اللغة: أبو علي القالي (ت 356 هـ)، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975: 609، وينظر: لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989: 162.

(3) سورة التوبة: من الآية34.

(4) المذكر والمؤنث: 50.

(5) ينظر: المذكر والمؤنث: 1/ 418.

(6) تفسير القرطبي: 4/ 22.

(7) الحلل في إصلاح الخلل: 327.

(8) ينظر: اللسان: 1/ 394 (ذهب)، والمزهر: 2/ 277، ولهجة تميم: 279.

(9) تهذيب اللغة: 6/ 263 (ذهب).

(10) البارع: 609.

(11) المذكر والمؤنث: 83.

7. العاتق:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَـــاتِقٌ مُعتَـــقٌ مِـــنَ الهَـــونِ إِلّـــا مِـــن مُقاســـاةِ مَغــرَمٍ أو نِجـــادِ[1]

قال: ((العاتق: يذكر ويؤنث والتذكير أكثر))[2]، وعلى هذا ابن التستري[3]، والجوهري[4] وأبو حيان التوحيدي[5].

8. الدرع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَأصبَحَ يَجتابُ المُسوحَ مَخافَةً وَقَـد كـانَ يَجتـابُ الـدِلاصَ المُسَرَّدا

قال: ((حكى أبو عبيدة أن الدرع يذكر ويؤنث...))[6]، وهنا لابد من التمييز بين درع المرأة أي قميصها، وبين درع الحديد، فقد ذهب علماء اللغة إلى أن درع المرأة مذكر ومنهم: الفراء[7]، وابن السكيت[8]، وابن قتيبة[9]، وابن الأنباري[10]، وابن التستري[11]،

---

(1) رواية الصولي: عانق ومعنق بالنون.

(2) النظام: 5/ 287.

(3) المذكر والمؤنث: 55.

(4) الصحاح: 4/ 1521 (عتق).

(5) البصائر والذخائر: 3/ 144.

(6) النظام: 6/ 382، والصحاح: 3/ 1206 (درع).

(7) المذكر والمؤنث: 93.

(8) ينظر: إصلاح المنطق: 358.

(9) أدب الكاتب: 225.

(10) المذكر والمؤنث: 1/ 394.

(11) نفسه: 75.

وابن الجبّان[1]، وابن سيده[2]، وابن السيد[3]، وابن هشام اللخمي[4]، أما درع الحديد فقد ذهب أغلب العلماء إلى أنها مؤنثة، ومنهم: الفراء[5]، وابن جني[6]، وابن الحاجب[7]، ومنهم من ذهب إلى التذكير والتأنيث فيها كالمبرد[8]، والزجاجي[9]، وأبي علي الفارسي[10]، وأبي هلال العسكري[11].

من هذا يمكن القول: إن ابن المستوفي مع الطائفة التي تذهب إلى التذكير والتأنيث في لفظة الدرع، وإن هذه اللفظة في بيت أبي تمام مؤنثة؛ لأنه أراد بها درع الحديد.

---

(1) شرح الفصيح في اللغة: ابن الجبان (ت بعد 416هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991: 308.

(2) المخصص: 17/ 20.

(3) الحلل في شرح الخلل: 329.

(4) شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988: 259.

(5) المذكر والمؤنث: 93.

(6) المذكر والمؤنث: ابن جني، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985: 67.

(7) القصيدة الموشمة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ-1985: 96.

(8) المذكر والمؤنث: 96.

(9) الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988: 296.

(10) التكملة: 393.

(11) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ابو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة الترقي، دمشق، 1390هـ-1970: 2/ 531.

الفصل الرابع

المباحث النحوية

الفصل الرابع

المباحث النحوية

المبحث الأول: الخلاف النحوي

((اشتد الخلاف بين علماء المدرستين البصرية والكوفية بشكل واضح في زمن سيبويه والكسائي، من خلال المناظرة التي جرت في مجلس الرشيد والتي عرفت بالمسألة الزنبورية))[1]، ((فالخلاف بين علماء المدرستين في بدء نشوئه كان هادئا، وذلك على شكل مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والأخذ بوجهات النظر))[2]، ولكن سرعان ما أخذ الخلاف طابعا آخر يمتاز بالتعصب والتنافس العلمي[3].

وقد اتسع الخلاف أكثر في زمن المبرد وثعلب، حتى أصبح من المسائل المعقدة في النحو العربي، لأن البصريين انتهجوا منهجا خاصا في تقعيد القواعد في حين خالفهم الكوفيون في عدد من القواعد، وقد ترتب على هذا الخلاف ظهور مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، فصار الذي يأخذ بآراء البصريين بصريا، والذي يأخذ بآراء الكوفيين كوفيا[4].

---

(1) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.

(2) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969: 174.

(3) ينظر: الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970: 16-17.

(4) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.

ومن أهم سمات النحو الكوفي أنه يعتمد على كل ما سمعوه وإن كان قليلا، فهم يعتدون بالمثال الواحد، أما النحو البصري فقد اعتمد على السماع من العرب الثقات في أثناء تدوينهم اللغة، ثم وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العَرَب. وقد ظهر الخلاف بين العلماء قديما وحديثا لأسباب[1]:

إن آيات القرآن الكريم ليست كلها محمولة على ظاهرها، مما حدا بالعلماء إلى تأويلها، ولذلك ظهر الخلاف.

اختلاف آراء العلماء في المسائل العلمية له أثر كبير في ظهور الخلاف، إذ إن العلماء اختلفوا في الاعتلال، لما اتفقت العرب عليه، كما أنهم اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل له مذهبه، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا[2].

اختلاف اللهجات أدى بدوره إلى اختلاف الاستنتاجات اللغوية، وبناء الأحكام عليها، إذ إن الفصاحة ليست واحدة.

دلالة الألفاظ من حيث كونها دالة على الاسمية أو الفعلية أو الحرفية.

أما موقف ابن المستوفي في كتابه من الخلاف النحوي، فهو لا يختلف كثيرا عمن سبقه من النحاة المتأخرين حتى عصره القرن السابع الهجري، إذ يتضح من خلال المسائل التي عرضها في شرحه أنه كثيرا ما يورد آراء البصريين والكوفيين، فكان منهجه قائما على انتقاء المسائل وتطبيقها على ما ورد في شرحه، وهذا بالتأكيد يدل دلالة واضحة على إطلاعه الواسع على الخلاف النحوي بين المدرستين.

(1) ينظر: الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العيثاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003: 9.

(2) ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980: 73.

ولا ريب أننا لا نستطيع أن نحدد المدرسة النحوية التي ينتمي إليها ابن المستوفي إلا من خلال الوقوف على المسائل الخلافية التي عني بها في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، ويمكن تقسيم ذلك على قسمين:

1. إيراد أحد القولين: البصري أو الكوفي:

أ. إيراد الرأي البصري:

عند شرحه قول المتنبي:

لِأنّي كُلَّما فارَقتُ طَرفي ... بَعيدٌ بَينَ جَفني وَالصَّباحِ

قال: يجوز رفع (بين) ونصبه، فالرفع أقوى عند البصريين وهو مثل قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1]، يجعلون (بين) فاعلا، ويكون في بيت أبي الطيب مبتدأ، ويجوز نصبه على إضمار فعل كأنه قال: بَعُدَ وقتُ بين جفني والصباح)[2].

والذي يبدو لي أن (بين) في قول المتنبي منصوبة على رأي من أجاز حذف (ما) وهي في معنى: الذي أو التي، وذلك مذهب كوفي والتقدير: بعيدٌ ما بين جفني....

وعند شرحه قول أبي تمام:

هُمُ عُظمى الأَثافي مِن نِزارٍ ... وَأَهلُ الهَضبِ مِنها وَالنِّجادِ

قال: ((إن كثيرا من البصريين يرون أن الياء في (الأثافي) مخففة في الجمع))[3]، والذي يبدو لي أن (الأثافي) جمع (أُثفِيّة) وهي ما يوضع عليه القدر، وياء (أثافي) يجوز فيها أمران: التشديد والتخفيف[4]، وربما خففت مراعاة للوزن الشعري:

---

(1) سورة الأنعام: من الآية94.

(2) النظام: 5/ 256.

(3) النظام: 5/ 302.

(4) ينظر: مختار الصحاح: 84 (ثفى).

وعند شرحه قول المتنبي:

هَـذي بَـرَزْتِ لَنـا فَهِجـتِ رَسيـسا ... ثُـمَّ انثَنَيـتِ وَمـا شَـفَيتِ نَسيـسا

قال: ((إن حذف (يا) مع (أي) إجحاف، وذلك لا يجوز عند البصريين))[1]، والذي يبدو لي أن رأي البصريين صائب، إذ إن النحويين ينكرون حذف حرف النداء من الاسم المنادى، إذا كان اسم إشارة أو غيره[2].

ب. إيراد الرأي الكوفي:

ذكر ابن المستوفي الرأي الكوفي ورجحه في حالة تنازع عاملين على معمول واحد، فعند شرحه قول المتنبي:

جَمَـدَ القِطـارُ وَلَـو رَأَتـهُ كَمـا تَـرى ... بُهِتَـت فَلَـم تَتَـبَجَّسِ الأَنـواءُ

قال: ((الأنواء: يجوز أن يكون فاعل كل واحد من (رأته) و(بهتت) و(تتبجس) وأن يكون فاعل (رأته) أولى، وهو رأي الكوفيين؛ لأنه لو أعمل الأقرب وهو تتبجس صار في الكلام إضمار قبل الذكر في موضعين، وهو جائز للعلم به))[3].

((إذ ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، والدليل على ذلك النقل والقياس))[4]. وذكر رأي الكوفيين في نصب (الأمام) على الظرف مع وجود الألف واللام، فعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 9/ 357، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت: 135.

(2) ينظر: أسرار النحو: ابن كمال الباشا (ت 940هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت: 228.

(3) النظام: 1/ 404، وينظر: الموضح: 1/ 148-149.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 83.

وَأوسَعُ مـا تُلقـاهُ صَـدراً وَخَلفَـه ... رِمـاءٌ وَطَعـنٌ وَالأمـامَ ضِـرابُ

قال: ((نصب الأمام على الظرف، وإن كان فيه الألف واللام، وهو ظرف مكان، لأنه مبهم على كل حال بمنزلة أمامه، فكأنه قال: وأمامه، فجعل الألف واللام بدلا من الإضافة على مذهب الكوفيين))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

مُـستَرخَصٌ نَظَـرٌ إِلَيـهِ بِمـا بِـهِ ... نَظَـرَت وَعَثـرَةُ رِجلِـهِ بِـدِياتِها

قال: ((مسترخص: مبتدأ وإن كان نكرة؛ لأنه في موضع يسترخص ونظر فاعله، وهذا على مذهب الأخفش والكوفيين، ويجوز أن يكون (نظرٌ إليه) مبتدأ))[2].

فعند شرحه قول المتنبي:

وَطـائِرَةٍ تَتَبَّعُهـا المَنايـا ... عَلـى آثارِهـا زَجِـلُ الجَنـاحِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويرفع زجلُ على الابتداء، وفي مذهب سعيد بن مسعدة متعلق بالاستقرار، ونحوه على رأي الكوفيين؛ لأنه خبر الصفة.. وخلاصة إعرابه: رفع (زجل الجناح) على أنه خبر مبتدأ، و(على آثارها) الخبر، ويجوز نصبه على الحال))[3].

2- إيراد القولين البصري والكوفي معا من دون ترجيح:

يذكر ابن المستوفي آراء البصريين والكوفيين معا في المسألة الواحدة من دون أن يرجح أحدها على الآخر، فعند شرحه قول المتنبي:

طَـوى الجَزيـرَةَ حَتّـى جـاءَني خَبَـرٌ ... فَزِعـتُ فيـهِ بِآمـالي إِلَى الكَـذِبِ

---

(1) النظام: 4/ 326، الموضح: 1/ 431.

(2) النظام: 5/ 85.

(3) النظام: 5/ 262، الموضح: 2/ 59.

قال: في رفع (خبر) خلاف بين البصري والكوفي، وقال: خبر مرتفع بـ(جاءني)، وفي طوى ضمير على شريطة التفسير، هذا من قول أصحابنا وفي قول الكوفيين هو مرفوع بـ(طوى)، وضميره في جاءني[1].

ومن ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح الاختلاف في أصل كلمة (لَهِنَّكَ) الواردة في قول المتنبي:

أَرَبَيْعَنَا في تِسعَ عَشرَةَ حِجَّةً ... حَقّاً لَهِنَّكَ لَلرَبِيعُ الأَزهَرُ

قال: قوله ((لَهِنَّكَ) هذه الكلمة تستعمل في القسم، فقال البصريون: الهاء بدل من همزة إنّ، والأصل أن تكون اللام التي في الخبر قبل إنّ، فلما غيّروا الهمزة جاؤوا باللام وقال الكوفيون المعنى لله إنّك، وإذا استعملوا هذا اللفظ جاؤوا في الخبر باللام تارة، وحذفوها أخرى))[2].

وقد ذكر العلماء ثلاثة أوجه في أصل كلمة (لَهِنَّكَ)[3]:

1. أنها في الأصل (لإنّك)، فأبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في إيّاك هياك.
2. أن أصلها (لاه إنك) أي والله إنك.
3. ذهب الفراء إلى أن أصلها (والله إنك)، فحذف الواو وإحدى اللامين من (والله)، وحذف الهمزة من إنّ، ((وهذا الرأي فيه من التعسف أكثر مما في الرأي الثاني، والصواب الأول، لوروده في شعر العرب المحتج به))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

غَلَّ المَرَوراةَ الصَحاصِحَ عَزمُهُ ... بِالعيسِ إِن قَصَدَت وَإِن لَم تَقصِدِ

(1) ينظر: النظام: 4/ 44، وينظر: الموضح: 1/ 251-252.

(2) النظام: 8/ 77.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 210 (الهامش).

(4) نفسه: 1/ 210-211.

قال: ((إذ رويت (المروراةِ) بكسر التاء، فهي جمع على رأي أهل الكوفة؛ لأنهم يرون حذف الألف في مثل (حبركي) إذا ثنوا أو جمعوا مؤنثه، فيقولون في (حبركى) حبركان، ورأي البصريين أن يقولوا: حبركيان))[1].

3. إيراد القولين البصري والكوفي مع ترجيح الرأي البصري:

ظَلَّتْ بِها تَنطَوي عَلى كَبِدٍ ... نَضيجَةٍ فَوقَ خِلبِها يَدُها

قال: ((اليد مرفوعة بالابتداء في ظاهر مذهب البصريين، وبمعنى الاستقرار على رأي سعيد بن مسعدة، وبخبر الصفة على رأي الكوفيين.. والأول هو الأجود))[2].

وبعد هذا العرض لطائفة من المسائل التي تناولها ابن المستوفي في شرحه، والمتعلقة بالخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، تبين أن نزعة ابن المستوفي نزعة بصرية، والدليل على بصريته أنه كان يكرر عبارات تصرح ببصريته، مثل: هذا من قول أصحابنا[3]، ونحن نأباه[4]، هذا رديء عند البصريين[5]، فمثلا عند شرحه قول المتنبي:

وَحَمدانُ حَمدونٌ وَحَمدونُ حارِثٌ ... وَحارِثُ لُقمانٌ وَلُقمانُ راشِدُ

قال: ((وترك صرف حمدون وحارث ضرورة، وقد أجازه الكوفيون ونحن نأباه))[6]، إذ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[7].

---

(1) النظام: 6/ 62. يقال: أرض مروارة: إذا كانت خالية لا شيء فيها.

(2) النظام: 6/ 414، وينظر: الموضح: 2/ 123.

(3) نفسه: 4/ 44.

(4) نفسه: 6/ 363.

(5) نفسه: 8/ 105.

(6) نفسه: 6/ 363.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 493.

المبحث الثاني

المصطلح النحوي

للمصطلح النحوي أهمية كبيرة في معرفة مراحل تطور اللغة، فضلا عن كونه المرحلة الأخيرة لأي علم من العلوم بصورة عامة.

وقد شمل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية الخلاف في استعمال المصطلح النحوي، إذ مال الكوفيون إلى استعمال مصطلحات، غير المصطلحات التي استعملها البصريون، وكتبت لها السيادة في النحو العربي[1]. فظهرت تبعا لذلك مصطلحات خاصة بنحويي البصرة، وأخرى خاصة بنحويي الكوفة وثالثة مشتركة بينهم[2].

والاصطلاح بدوره يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة تعني القافلة، أما عند الفلكيين فإنها تعني أحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث هي العربة ذات أربع عجلات (الأوتوموبيل)[3].

((لقد مرت المصطلحات النحوية بالمراحل التي مرت بها مسائل النحو، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة بالمفهوم والشكل والصيغة التي نراها الآن، فبدأت أولا كما بدأت العلة والقياس والعامل وطرق التصريف واسعة، ولكنها ما لبث على طول

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976: 165-167، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981: 162.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 305.

(3) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: للأمير مصطفى الشهابي، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1955: 6.

العهد أنْ نمت ونضجت ثم استقرت على أسماء، على أن بعض هذه المصطلحات قد اعتراها التبديل والتغيير بظهور مدرسة الكوفة بعد قرن من الزمن على نشوء المدرسة البصرية))[1].

إن كلا الفريقين البصري والكوفي صدر في وضع مصطلحاته النحوية عن منهجه في دراسة النحو[2]، فالطابع العقلي هو السمة البارزة لأغلب المصطلحات البصرية، على حين أغلب الطابع اللغوي على المصطلحات الكوفية.

ومن هنا يكمن الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي بسبب عدم استقراره عند أئمة النحو حتى القرن الرابع الهجري، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا المصطلح بصري وذلك المصطلح كوفي[3]. وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد ذات مدلول واضح عند علماء العربية، فضلا عن استخدامهم أكثر من مصطلح للمدلول الواحد، فأصبح ذلك دافعا للباحثين المحدثين إلى دراسة المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، وبيان مدلولاتها وتأصيل نسبتها[4].

والمتأمل في كتاب النظام يجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلحات كلتا المدرستين، ولم يقتصر على أحدهما من دون أن يصرح بأن ذلك المصلح بصري، وذاك كوفي، ومن المصطلحات النحوية المبثوثة في شرحه:

---

(1) البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السماوي: 243.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 303 وما بعدها.

(3) المصطلح النحوي ونشأته وتطوره: 154-162، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن خالويه (ت 370هـ)، دراسة لحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997: المقدمة: ب، ج.

(4) صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، نحويا في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لمياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002: 216.

1. الخفض والجر:

الخفض مصطلح كوفي[1]، يقابل الجر عند البصريين، وهو من مصطلحات الخليل[2]، وكان يحدده بالمنون من الأسماء فقط، إلا أن الكوفيين توسعوا في استعماله في الكلمات المنونة وغير المنونة، على حين أن الخليل قصر استعماله على المنون فقط، وقد استعمل ابن المستوفي هذين المصطلحين دون أن يقتصر على أحدهما، فمن استعماله مصطلح الجر عند شرحه قول أبي تمام:

تَعلَّم كَم إفتَرَعَت صُدورُ رِماحِهِ وَسُيوفِهِ مِن بَلدَةٍ عَذراءِ[3]

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفُه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورا صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله الصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))[4].

ومن استعماله الخفض عند شرحه قول المتنبي:

وَمِن قَبلِ النِطاحِ وَقَبلَ يأني تَبينُ لَكَ النِعاجُ مِنَ الكِباشِ

قال نقلا عن الواحدي: (((وقبل) رواه الخوارزمي: نصبا على الظرف، ورواه غيره خفضا بالعطف على ما قبله))[5].

(1) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975: 2/ 82، وابن الناظم النحوي (ت 686هـ): محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975: 266.

(2) العين: 2/ 213.

(3) رواية التبريزي (وسيوفه) بالرفع والجر.

(4) النظام: 1/ 218.

(5) نفسه: 10/ 23.

2. الحال والقطع:

الحال: مصطلح بصري[1]، وهو الأكثر انتشارا من استعمال ما يقابله بالمصطلح الكوفي وهو القطع[2]، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين لكنه أكثر من ذكر مصطلح الحال، فقد جاء استعماله مصطلح القطع عند شرحه قول المتنبي:

وَتَرى الفَضيلَةَ لا تَرُدُّ فَضيلَةً الشَمسَ تُشرِقُ وَالسَحابَ كَنَهوَرا[3]

قال: ((قوله: (وترى) أي وترى الباكية الفضيلة التي لا ترد فضيلة، فيكون موضع (لا ترد) نصبا على القطع على مذهب الكوفيين، وتنصب فضيلة على أنه مفعول ثان أي: الفضيلة التي لا ترد هي الفضيلة على الحقيقة))[4].

أما استعماله مصطلح الحال فقد ورد كثيرا في كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

وَخَرقٍ مَكانُ العيسِ مِنهُ مَكانُنا

مِنَ العيسِ فيهِ واسِطُ الكورِ[5] وَالظَهرُ

قال: ((قوله (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه، والضمير راجع إلى خرق))[6].

---

(1) في النحو: لغدة الأصفهاني، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، بغداد، العدد 3، 1394هـ-1974: 238، والمدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987: 130-131.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 1/ 143-146.

(3) رواية الواحدي: فترى، ورواية أبي الفتح ترد، والكنهور: القطع العظيمة من السحاب، النظام: 9/ 126.

(4) النظام: 9/ 126.

(5) الكور: الرحل، وواسطته حيث يكون الراكب فيه، النظام: 9/ 20.

(6) النظام: 9/ 20.

ونلاحظ أحيانا أن ابن المستوفي قد يذكر هذين المصطلحين (القطع والحال) في مسألة واحدة[1].

3. التفسير والتمييز:

التمييز: هو مصطلح بصري[2]، يطلق عليه اسم التفسير[3]، وقد استعمل ابن المستوفي التفسير تارة والتمييز تارة أخرى، ولكنه أكثر من استعمال مصطلح التمييز، فعند شرحه قول أبي تمام:

مَن نالَ مِن سُؤدُدٍ زاكٍ وَمِن حَسَبٍ
ما حَسبُ واصِفِهِ مِن وَصفِهِ حَسَبا

قال: ((نصب (حسبا) على التفسير..))[4]، وذكر مصطلح التمييز عند شرحه قول المتنبي:

كَفى عَجَباً أن يَعجَبَ الناسُ أنَّهُ بَنى مَرعَشاً تَبّاً لِآرائِهِم تَبّا

قال: (((عجبا) تمييز أو مفعول..))[5]، وذكر هذا المصطلح مرات عديدة في كتابه[6].

---

(1) نفسه: 4/ 188.

(2) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، النجف، 1393هـ-1973: 1/ 286، وينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة بغداد، 1406هـ-1986: 254.

(3) مجالس ثعلب: 2/ 425.

(4) النظام: 3/ 76.

(5) نفسه: 3/ 318.

(6) نفسه: 2/ 5، 4/ 245، 5/ 372، 9/ 93.

4. الصفة والنعت:

مصطلحان لشيء واحد وهو[1]: ((الاسم أو ما في معناه الذي يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض أو في معرفة، أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله، أو خاصة من خواصه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه))، أو هو: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل))[2].

إذن النحويون استعملوا مصطلح النعت؛ للدلالة على الصفة، إلا أن ابن فارس ينسب للخليل قوله: إن النعت لا يكون إلا في محمود، وإن الصفة قد تكون فيه وفي غيره[3]. والذي نجده عند البصريين والكوفيين أنهم اشتركوا في استعمال هذين المصطلحين معا، وإن قالوا إن النعت مصطلح كوفي، والصفة مصطلح بصري[4]، وليس من الصحيح قول من ذهب إلى أن النعت مصطلح كوفي، وذلك لوروده عند البصريين كما ورد ذلك عند سيبويه[5]، والذي يبدو لي أن البصريين قد استقروا فيما بعد على استعمال مصطلح الصفة، واستقر الكوفيون على استعمال مصطلح النعت.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين، فقد ذكر مصطلح النعت عند شرحه قول أبي تمام:

مـــالي أرى جَلَبـــاً سَـــوقاً وَلَـــستُ أرى
سَـــوقاً وَمـــالي أرى ســـوقاً وَلا جَلَـــبُ

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984: 1/ 193.

(2) التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991: 11.

(3) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 88.

(4) مدرسة الكوفة: 314.

(5) الكتاب: 1/ 421-423.

قال: ((وقوله: (سوقا) بفتح السين مصدر جعله نعتا للجلب؛ لأنه يساق))[1].

ومن استعماله مصطلح الصفة، عند شرحه قول المتنبي:

سَوافِكٌ ما يَدَعنَ فاصِلَةً   بَينَ طَرِيٍّ الدِماءِ وَالجاسِدِ

قال[2]: سوافك بالجر صفة لـ(خطية) في البيت السابق[3]، وبالرفع صفة لـ(كل) في البيت السابق نفسه.

5. الحشو والزيادة:

الزيادة واللغو من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين[4]، فقد ذكر مصطلح الزيادة عند شرحه قول أبي تمام:

واكَبِدي يوشِكُ الرَقيبُ بِأَن   يَمنَعُني أن أقولَ واكَبِدي

قال[5]: الشعراء تجترئ على زيادة الباء مع أن وغيرها، إلا أنها مع غيرها يقل، وذكر مصطلح الحشو عند شرحه قول المتنبي:

لِساني وَعَيني وَالفُؤادُ وَهِمَّتي   أَوُدُّ اللَواتي ذا إسمُها مِنكَ وَالشَطرُ

فقد[6] ذكر في أحد الآراء أن (ذا) حشو، كما يقال: ومن ذا الذي يفعل كذا، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين في المسألة الواحدة[7].

(1) النظام: 3/ 107.

(2) نفسه: 7/ 424.

(3) وكل خطية مثقفة   يهزها مارد على مارد

(4) شرح المفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت: 8/ 128.

(5) النظام: 6/ 268.

(6) نفسه: 9/ 53.

(7) نفسه: 6/ 413.

6. الكناية والضمير:

الضمير أو المضمر، مصطلح بصري[1]، أما الكوفيون فيسمون الضمير بـ(الكناية أو المكني)[2]، والذي يبدو لي أن النحاة البصريين والكوفيين قد اقتبسوا هذا المصطلح (الضمير) من الخليل[3].

أما ابن المستوفي فنراه يذكر هذين المصطلحين فقد ذكر مصطلح الضمير عند شرحه قول أبي تمام:

أكفاءَهُ تَلِدُ الرجالُ وإنَّما ... وَلَدَ الحُتوفُ أساوِداً وأُسودا

قال[4]: ويعود الضمير في (ولد) إلى الهاء في (أكفاءه) وذكر مصطلح الكناية تكثيرا[5]، فعند شرحه قول المتنبي:

أُحَيِّيهَا وَالدُّموعُ تُنجِدُني ... شُؤونُها وَالظَّلامُ يُنجِدُها

قال[6] نقلا عن الواحدي: ويجوز أن تعود الكناية في (ينجدها) إلى الشؤون.

---

(1) مدرسة الكوفة: 314، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، 142، 174.

(2) شرح الفاكهي المسمى (مجيب الندا على المقدمة المسماة بيل الصدى)، الفاكهي، مصر، 1307هـ: 1/ 28، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: اتلكنغراوي (ت 1349هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، د.ت: 23.

(3) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(4) النظام: 5/ 390.

(5) نفسه: 2/ 329، 6/ 48، 415، 426.

(6) نفسه: 6/ 426.

7. ضمير القصة والأمر والشأن:

اختلف العلماء النحاة في تسمية هذا الضمير، فقد سماه البصريون ((ضمير الشأن))[1]، أما الكوفيون فقد سموه ((المجهول))[2]، أما ابن السراج فقد سماه ((إضمار الحديث والقصة والأمر))[3].

أما ابن المستوفي فقد استعمل مصطلحات (ضمير الشأن والأمر والقصة)، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَو أَنَّه غَيرُ النَوى فَوَّقَتْ لَهُ ... بِأَسهُمِها لَم تُصمِ فيهِ وَأَشوَتِ

قال[4]: من رفع (غير) جعل الهاء للشأن أو القصة، وعند شرحه قول المتنبي:

أَرَجانَ أَيَّتُها الجِيادُ فَإِنَّهُ ... عَزمي الَّذي يَذَرُ الوَشيجَ مُكَسَّرا

قال[5]: الهاء في (إنه) ضمير الشأن والأمر.

8. الفعل المتعدي وغير المتعدي:

هذان المصطلحان بصريان[6]، ويقابلهما عند الكوفيين[7] مصطلحا (الفعل الواقع) و(الفعل غير الواقع)، والخليل هو أول من استعمل مصطلح التعدي للدلالة على الفعل الذي يتجاوز فاعله إلى مفعوله، واستعمل أيضا مصطلح اللزوم للدلالة على الفعل الذي

---

(1) شرح المفصل: 3/ 114.

(2) الأصول في النحو: 1/ 232.

(3) نفسه: 1/ 86.

(4) النظام: 5/ 8.

(5) نفسه: 9/ 95.

(6) الكتاب: 1/ 33.

(7) مجالس ثعلب: 2/ 588.

يلزم فاعله ولا يتجاوزه، واستعمل مصطلح الواقع للفعل المتعدي أيضا، أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التعدي وغير المتعدي[1]، فضلا عن استعماله مصطلح المجاوز.

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعماله مصطلح التعدي وتابع الخليل ابن أحمد الفراهيدي في استعمال مصطلح اللزوم، فعند شرحه قول أبي تمام:

أحـــذى قَرابينُـــهُ صَـــرفَ الـــرَدى وَمَـــضى

يَحتَـــثُّ أَنجَـــى مَطايـــاهُ مِـــنَ الهَـــرَبِ[2]

قال[3]: أحذى: يتعدى إلى مفعولين، والمعنى: أعطى هذا المنهزم قرابينه صرف الردى، وفي مواضع أخرى ذكر أن هذا الفعل متعدٍ وهذا غيرُ متعدٍ[4].

9. المبتدأ:

مصطلح نحوي شاع استعماله عند البصريين والكوفيين في الدلالة على ما يبتدأ به من الأسماء[5]، أما سيبويه فيسميه المبني عليه فضلا عن مصطلح المبتدأ[6]، وقد أطلق عليه المبرد اسم الابتداء[7]، وكذلك أبو جعفر النحاس[8]، أما ابن المستوفي فقد ذكر هذين المصطلحين (المبتدأ) و(الابتداء)، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 33، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000: 198.

(2) رواية الصولي: (بحيث أخفى) مكان (بحيث أنجى).

(3) النظام: 2/ 58.

(4) نفسه: 6/ 353.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 126.

(6) ينظر: نفسه: 1/ 105.

(7) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 4/ 126.

(8) ينظر: التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ-1965: 17.

حَمــدٌ حُبيــتَ بِــهِ وَأَجــرٌ حَلَّقَــت   مِــن دونِــهِ عَنقــاءُ لَيــلٍ مُغــرِبُ

قال[1]: ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد، وذكر مصطلح الابتداء متابعا بذلك المبرد[2].

10. الخبر:

أطلق عليه سيبويه المسند[3]، والحال[4]، وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح الخبر عند شرحه قول المتنبي:

عيــدٌ بِأَيَّــةِ حــالٍ عُــدتَ يــا عيــدُ   بِمــا مَــضى أَم بِــأَمرٍ فيــكَ تَجديــدُ

قال: (عيد: مرفوع؛ لأنه خبر ابتداء..)[5].

11. البدل:

لم يضع سيبويه حدا لهذا المصطلح، وقد حده النحاة[6] بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو مصطلح بصري أول من استعمله الخليل بن أحمد الفراهيدي[7]، ثم شاع عند نحاة البصرة[8]، أما الكوفيون فقد أطلقوا عليه مصطلحات الترجمة والتبيين والتكرير[9]، والتفسير[10]، والمردود[11].

---

(1) النظام: 2/ 183.

(2) نفسه: 1/ 373.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 23.

(4) ينظر: نفسه: 1/ 23، 2/ 126.

(5) النظام: 7/ 293.

(6) شرح شذور الذهب: 439، أوضح المسالك: 3/ 64، التوابع في كتاب سيبويه: 55.

(7) ينظر: العين: 4/ 33 (بدل).

(8) ينظر: المقتضب: 3/ 271، الأصول في النحو: 2/ 46.

(9) شرح الأشموني: 3/ 183.

(10) ينظر: معاني القرآن: الفراء: 2/ 77.

(11) ينظر: نفسه: 1/ 82.

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعمال مصطلح البدل، وسنعرض في هذا الأمر ذكره أنواع البدل، فكما هو معروف إن البدل على أربعة أقسام[1]:

بدل الكل، بدل البعض، بدل الاشتمال، بدل الغلط.

وقد صرح ابن المستوفي بنوعين من أنواع البدل هما: بدل البعض وبدل الاشتمال. فعند شرحه قول أبي تمام:

مـــا لِلفَيـــافي وَتِلـــكَ العـــيسُ قَـــد خُزِمَـــت

فَلَـــم تُظَلِّـــم إِلَيهـــا مِـــن صَحاصِـــحِها

قال: ((صحاصحها: مخفوض، بدل من الفيافي، وهو بدل البعض من الكل))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

مِـــن كُـــلِّ أَحـــوَرَ في أَنيابِـــهِ شَـــنَبٌ خَمـــرٌ يُخامِرُهـــا مِـــسكٌ تُخـــامِرُهُ[3]

قال[4] نقلا عن أبي الفتح: خمر: بدل من شنب، ثم قال: كأنه بدل اشتمال[5].

---

(1) اللمع في العربية: 169، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 449 وما بعدها، شرح شذور الذهب: 439، أسرار النحو: 157-158.

(2) النظام: 5/ 192.

(3) رواية أبي الفتح والواحدي: (يخامرها) مكان (تخامرها).

(4) ينظر: النظام: 8/ 379.

(5) نفسه: 8/ 381.

12. العطف:

هو من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، وهو مصطلح بصري[2]، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين[3].

وقد تابع ابن المستوفي البصريين في استعمال مصطلح العطف، ويمكن الوقوف عند بعض المسائل النحوية المتعلقة بهذا الموضوع.

أ. عطف اسم على اسم:

وهذا العطف يأتي على ثلاث صور هي[4]:

أولا: عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر.

ثانيا: عطف الاسم الظاهر على الضمير.

ثالثا: عطف الضمير على الاسم الظاهر.

ومما ورد عند ابن المستوفي عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر، فعند شرحه قول أبي تمام:

حَقٌّ عَلى أهلِ المروءةِ وَالحِجى ... وَقَضاءُ طَبٌّ عالِمٍ بقَضائِهِ[5]

قال[6]: (قضاء طب) معطوف على (حق)، ومما ورد عند ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وقد ذكر النحاة[1] حالتين لعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وهي:

(1) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1404هـ-1984: 164.

(2) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 169.

(3) مدرسة الكوفة: 315.

(4) التوابع في كتاب سيبويه: 76 وما بعدها.

(5) رواية التبريزي: (أهل التيقظ والحجى).

(6) النظام: 1/ 309.

توكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[2].

وجود فاصل بين الضمير المرفوع المتصل والاسم الظاهر المعطوف عليه.

كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، وفي غير هاتين يضعف العطف، إلا أنه في الشعر فاشٍ[4].

وذكر ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل مع وجود الفاصل، فعند شرحه قول المتنبي:

بادٍ هَواكَ صَبَرتَ أم لَم تَصبِرا ... وَبُكاكَ إِن لَم يَجرِ دَمعُكَ أَو جَرى

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن يكون (البكاء) عطفا على الضمير في (صبرت)))[5].

13. النداء:

مصطلح استعمله النحويون البصريون والكوفيون، ((وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر))[6].

وقد ذكر ابن المستوفي أحكاما تتعلق بالنداء كحذف حرف النداء[7]، وأنواع المنادى كالمنادى المضاف والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

---

(1) الكتاب: 1/ 390، أوضح المسالك: 3/ 58، التوابع في كتاب سيبويه: 76.

(2) سورة البقرة: من الآية35.

(3) سورة الأنعام: من الآية148.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 390، أوضح المسالك: 3/ 58، التوابع في كتاب سيبويه: 76.

(5) النظام: 9/ 71.

(6) حاشية الصبان: 3/ 197.

(7) سيأتي ذكرها في مبحث التأويل النحوي (الحذف).

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

ذكر النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أوجه[1]:

1. إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة نحو: يا غلامي.
2. حذف الياء اكتفاء بكسرة الميم نحو: يا غلامِ.
3. قلب الياء ألفا نحو: يا غلاما.

ذكر ابن المستوفي إضافة المنادى إلى ياء المتكلم عند شرحه قول أبي تمام:

أعـاذِلَتِي مـا أخـشَنَ اللَيـلَ مَركَبـاً وَأَخـشَنُ مِنـهُ في المُلِمّـاتِ راكِبُـه

قال: ((قوله: أعاذلتي، أراد: يا عاذلتاه، فحذف الهاء، هذا إنما يكون في الوقف، ولا وقف هنا، وعاذلتا بالألف أحد الوجوه في المنادى المضاف إلى المتكلم، وهي: يا غلامي ويا غلام ويا غلاما بالألف، وقالوا: يا غلامي بتحريك الياء والأول أعرف))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَحَطـتَ يـالحَزمِ حَيزومـاً أَخـا هِمَـمٍ كَـشّافَ طَخيـاءَ[3] لا ضَـيقاً وَلا حَرَجـا

قال: ((أخا همم: نداء مضاف، ورد عليه ابن المستوفي بقوله: والصحيح أن أخا همم صفة لحيزوم))[4]، والذي أراه أنّ قولهم (همم) مجرور على أنه مضاف إليه.

14. الفعل المستقبل والفعل المضارع:

يعبر الكوفيون بمصطلح (الفعل المستقبل)، إذا أرادوا أن يكون الحدث دالا على الحال والاستقبال، وهو ما يقابل المضارع عند البصريين[5].

---

(1) أسرار النحو: 125، شرح الأشموني: 3/ 230.

(2) النظام: 3/ 43.

(3) الطخياء: الليلة المظلمة، ينظر: النظام: 5/ 126.

(4) النظام: 5/ 126.

(5) ينظر: البحث اللغوي في تهذيب اللغة: للأزهري، محمد عبد الرسول الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997: 80، الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995: 57.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين متابعا في ذلك البصريين والكوفيين، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَهـدِ الـدُّموعَ إِلى دارٍ وَماصِـحَها ... فَلِلمَنـازِلِ سَـهمٌ في سَـوافِحِها

قال: ((ويروى (أهدى) فعلا ماضيا، والأول أجود، ويروى (أهدي) فعلا مضارعا))[1]، وعند شرحه قول أبي تمام:

أَقـدَمتَ لَـم تُـرِكَ الحَمِيَّـةُ مَـصدَراً ... عَنهـا وَلَـم يَـرَ فيـكَ قِرنُـكَ مَـورِدا

قال: ((ترك: فعل مستقبل..))[2].

15. الظرف

هو مصطلح بصري[3]، يقابله مصطلح المحل أو الصفة عند الكوفيين[4]، ويذكر أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل مصطلح (الظرف)[5]، وسمي مفعولا فيه؛ لأنه إنما ينتصب شرط تقدير (في) في معناه[6].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الظرف) متابعا في ذلك البصريين، فعند شرحه قول المتنبي:

أَمِـنَ إِزدِيـارَكِ في الـدُّجى الرُّقَبـاءُ ... إِذ حَيـثُ كنـتِ مِـنَ الظَّـلامِ ضِيـاءُ

---

(1) النظام: 5/ 186.

(2) نفسه: 6/ 113.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 411، 419.

(4) ينظر: مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ: 35، مدرسة الكوفة: 309.

(5) ينظر: لسان العرب: 11/ 133 (ظرف).

(6) ينظر: شرح المفصل: 2/ 41.

قال: ((إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه: (أمِنَ) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث، وضمة (حيث) بناء ، وفيها وجهان: أحدهما: هي ظرف كان خبر عن (ضياء).. والثاني: (حيث) مبتدأ و(ضياء) خبره..))[1].

16. الفاعل:

مصطلح استعمله النحويون للدلالة على ما يسند إليه الفعل[2]، وقد عرفه ابن جني بقوله: ((اعلم أن الفاعل -عند أهل العربية- كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله..))[3].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الفاعل) متابعا النحويين في ذلك، فعند شرحه قول المتنبي:

لَنا مَلِكٌ لا يَطعَمُ النَومَ هَمُّهُ مَماتٌ لِحَيٍّ أو حَياةٌ لِمَيِّتِ

قال نقلا عن أبي البقاء: (.. ويجوز أن يكون (همه) فاعل (يطعم)...)[4].

17. المفعول به:

مصطلح شاع استعماله عند نحويي المدرستين البصرية والكوفين، إلا أنه احتل المكانة الأولى عند سيبويه، فقد عقد له عدة أبواب من حيث تعدية الفعل إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة مفاعيل[5].

وقد تابع ابن المستوفي النحويين في استعمال مصطلح المفعول به، فعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 1/ 377.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 23.

(3) اللمع في العربية: 88.

(4) النظام: 5/ 25.

(5) الكتاب: 1/ 33-45.

شِـيَمُ اللَّيـالي أن تُـشكِّكَ نـاقَتي صَـدري بِهـا أَفْـضى أَمِ البَيـداءُ

قال: ((.. (ناقتي) منصوب، على أنه مفعول به..))[1].

18. **النفي:**

مصطلح استعمله النحاة، يقابله مصطلح (الجحد)[2]، على حين يرى الثمانيني[3]: أن هناك فرقا بين (الجحد) و(النفي) فـ(النفي الصادق) لا يسمّى إلا نفيا، أما (النفي الكاذب)، فيجو أن يسمى نفيا، وأن يسمى جحدا، يقول: ((ويسأل عن الإنسان في جواره، فتقول: (أزيد ههنا؟)، فيقول المجيب (لا)، فإن صدق في نفيه سمي نفيا، وإن كذب في نفيه جاز أن يسمى نفيا، وجاز أن يسمى جحدا، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحدا..))[4].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح النفي، فعند شرحه قول أبي تمام:

مـا كُنـتُ أَحـسِبُ أَنَّ الـدَهرَ يُمهِلُـني حَتّـى أَرى أَحَـداً يَهجـوهُ لا أَحَـدُ

قال: ((أصل (أحد) أن يستعمل في النفي، فيقال: ما جاءني أحد، ولا رأيت أحدا ولا مررت بأحد، ويقبح أن تقول: جاءني أحد، لكن العرب خصت النفي بأشياء لم

(1) النظام: 1/ 392.

(2) ينظر: شروح اللمع في العزبية لابن جني دراسة موازنة: أزهار الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد: 173.

(3) هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الثمانيني، لقب بـ(الثمانيني) نسبة إلى (ثمانين) بلدة صغيرة في الموصل، سميت بهذا الاسم، لأن ثمانين نفرا خرجوا من السفينة بعد الطوفان فبنوها، من مصنفاته: شرح اللمع الذي سماه (الفوائد والقواعد)، توفي في الموصل عام 442هـ ترجمته في معجم الأدباء: 16/ 57، بغية الوعاة: 217.

(4) الفوائد والقواعد: الثمانيني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995: 36-37.

تستعملها في غيره، كقولهم: ما بالدار ديار، وما بها سفر، ونحو ذلك، إلا أن الشعراء ربما أخرجت (أحدا) إلى غير هذا النوع، وذلك من الضرورات كما قال ذو الرمة:

حَتّى ظَهَرتَ فَما تَخفى عَلى أَحَدٍ إِلّا عَلى أَحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا

كأنه اجترأ على مجيء (أحد) في موضع (رجل): لأن قولك: (ما جاءني أحد)، ضامن لقولك: ما جاءني رجل، ولكنه أعم في النفي..))[1].

19. مفعول له أو لأجله:

لم يظهر هذا المصطلح في بداية الدرس النحوي عند البصريين، فسيبويه لم يستعمل هذا المصطلح بل عبّر عنه بعبارة (المفعول له)، و((عذر لوقوع الفعل))[2]، إلا أن الزجاجي هو الرائد في استعماله في باب أقسام المفعولين، وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول معه، ومفعول لأجله[3]، وتبعه أبو جعفر النحاس[4]، فأكثر من استعماله.

أما ابن المستوفي فقد استعمل هذين المصطلحين، فعند شرحه قول المتنبي:

فَتىً كانَ عَذبَ الروحِ لا مِن غَضاضَةٍ

وَلَكِنَّ كِبراً أَن يُقالَ بِهِ كِبرُ

قال: (نصب (كبرا) على أحد الوجهين، منها أن (كبرا) مفعول له..)[5]، وذكر مصطلح (المفعول لأجله) عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 6/ 279-280.

(2) الكتاب: 1/ 148.

(3) الجمل في النحو: 316-318.

(4) شرح القصائد التسع المشهورات: 2/ 581.

(5) النظام: 8/ 189.

وَغَـدَت بُطـونُ مِنـى مُنـىً مِـن سَـيبِهِ   وَغَـدَت حَـرىً مِنـهُ ظُهـورُ حِـراءِ

قال: (وموضع (من سيبه) نصب مفعولا لأجله..)[1].

20. الإضافة:

استعمل هذا المصطلح كـ(الخليل[2] وسيبويه)[3]، والكوفيون[4]، إذ أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

وقد استعمل ابن المستوفي هذا المصطلح متابعا في ذلك البصريين والكوفيين إذ استعمله في حذف المضاف[5]، وإضافة المنعوت إلى النعت[6]، وإضافة الصفة إلى الموصوف[7]، إلى غير ذلك، فعند شرحه قول أبي تمام:

يـا يَـومَ شَـرَّدَ يَـومَ لَهـوي لَهـوُهُ   بِـصَبابَتي وَأَذَلَّ عِـزَّ تَجَلُّـدي

قال: ((أضاف (اليوم) إلى (شرد) ولا يجوز أن تضاف إلى الأفعال إلا أسماء الزمان؛ وذلك أن الأفعال حركات تنقضي، والزمان أوقات تمضي، فهما متجانسان، فيضاف اسم الزمان إلى الفعل الدال على الحدث والزمان، كأنه أضيف إلى الحدث الذي دل عليه كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[8]))[9]، وذكر ابن المستوفي مصطلحات أخرى سأذكرها في الجدول الخاص بالمصطلحات النحوية.

---

(1) نفسه: 1/ 213.

(2) العين: 3/ 319-351.

(3) الكتاب: 2/ 225.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 436.

(5) النظام: 5/ 39.

(6) نفسه: 9/ 349.

(7) نفسه: 6/ 85.

(8) سورة المائدة: من الآية119.

(9) النظام: 6/ 57.

يتبين من هذا المبحث أن ابن المستوفي استعمل مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يقتصر على أحدهما، إلا أن مصطلحاته البصرية أكثر.

جدول يبين المصطلحات النحوية لابن المستوفي

الرقم	المصطلحات البصرية	المصطلحات	المصطلحات المشتركة
.1	البدل		الاستثناء
.2	التمييز (التفسير)		الاستغاثة
.3	الجر	الخفض	الإضافة
.4	الحال	القطع	ترخيم
.5	الخبر		الفاعل
.6	الزيادة	الحشو	القسم
.7	الصفة	النعت	المبتدأ
.8	الضمير (المضمر)	الكناية والمكني	المصدر
.9	ضمير الشأن والأمر والقصة		المفعول به والمفعول له أو لأجله
.10	الظرف		النداء
.11	الفعل المتعدي وغير المتعدي		
.12	الفعل المضارع	الفعل المستقبل	
.13	العطف		

المبحث الثالث

التأويل النحوي

التأويل النحوي:

((هو حمل النص على ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي))(1)، وقد اهتم به النحويون؛ للحفاظ على قواعدهم وأصولهم في توجيه وتخريج الآيات التي تعذر عليهم تفسيرها، ومن أوائل النحاة المهتمين بهذه الظاهرة سيبويه، إذ كان يميل إلى تأويل كل ما يصادم الأصل النحوي.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في التأويل النحوي، فمنهج البصريين يقوم على اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، أما الكوفيون فإن مذهبهم يقوم على جواز القياس على الشاذ من الكلام(2).

وقد اهتم ابن المستوفي بالتأويل النحوي في كتابه النظام، ولعل أهم مظاهره:

التضمين.

الحذف.

الزيادة.

التأويل بالحمل على المعنى.

التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي.

التأويل بالفصل.

---

(1) التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984: 17/1.

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 86.

أولاً: التضمين:

التضمين في اللغة: قال الجوهري: ((مأخوذ من ضَمَّنْتُه الشيء تضمينا فتضمّنه عنّي.. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنه إيّاه، والمضمَّنُ من الشّعر ما ضمنته بيتا، والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه..))(1).

التضمين في الاصطلاح: قال الزركشي: ((هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وأنه يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف))(2)، وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أن التضمين ((أن ينوب فعل أو ما في معناه عن فعل آخر أو ما في معناه فيحمل النائب معنى المنوب عنه، بفعل النيابة لا بأصل الوضع تاركا المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة، ويقتضي حمل المعنى أن يحمل النائب العمل الإعرابي للمنوب عنه أيضا، اي مقتضيات تركيبه من حيث التعدية واللزوم ونوع الحرف المتعلق به))(3).

وللتضمين فوائد منها: ((إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ))(4)، بمعنى أن الكلمة الواحدة في التضمين تؤدي مؤدى كلمتين، وبهذا يراد بالتضمين التوسع في معاني الكلمات من حيث توسع مدلولاتها بما يناسب المقام الذي جاءت فيه(5).

---

(1) الصحاح: 6/ 2155 (ضمن).

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 338.

(3) ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997: 271.

(4) التضمين في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(5) التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968: 9.

وقد اختلف النحاة في موضع التضمين، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإنما يرون جواز تضمين الأفعال؛ لأن الفعل عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف[1]، أما الكوفيون فإنهم يجوزون نيابة الحروف بعضها عن بعض[2]، وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين في إنابة الحروف وعده أقل تعسفا[3].

وعلى الرغم من هذا فإن البصريين من لم يكن منكرا تضمين حرف مكان حرف، كسيبويه وأبي عبيدة والمبرد[4].

وقد أنكر أحد الباحثين المحدثين التضمين إذ قال: ((إن مسألة التضمين مسألة لا أساس لها؛ لأنها مبنية على أساس غير متين، وهو الأساس القائل بأن بعض الألفاظ أصول في معانيها، وبعضها فروع، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن هذا اللفظ أسبق وجودا من ذلك اللفظ الآخر في تاريخ الألفاظ المعرق في القدم))[5].

والذي يبدو لي أنه لابد من وجود التضمين؛ وذلك لرفد اللغة العربية بمادة ضخمة حتى تساير الحياة الحاضرة ومتطلباتها المعقدة الكثيرة[6].

أما ابن المستوفي فقد أقر وجود هذه الظاهرة، إذ ذكر التضمين الحرفي والتضمين الفعلي من خلال شرحه المفردات الواردة في كتابه، إذ نلاحظ أنه أكثر من التضمين الحرفي، واقتصد في التضمين الفعلي.

---

(1) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 312.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) مغني اللبيب: 1/ 111.

(4) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986: 241، 286.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 75.

(6) دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961: 184.

1. التضمين الحرفي:

ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب، أما الكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا[1]، وعلى هذا بعض المحدثين أمثال: الدكتور مهدي المخزومي[2]، والدكتور إبراهيم السامرائي[3]، وغيرهم.

وقد ظهر التضمين الحرفي عند ابن المستوفي فيما يأتي:

الباء بمعنى عن:

وردت الباء بمعنى عن في القرآن الكريم وفي الشعر العربي[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [5]، أي: عن عذاب واقع[6]، ومنه قول عنترة[7]:

هَلّا سَأَلتِ الخَيلَ يا اِبنَةَ مالِكٍ ... إِن كُنتِ جاهِلَةً بِما لَم تَعلَمي

أراد عما لم تعلمي[8].

وقد وردت الباء بمعنى (عن) عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:

سَلِ المُلكَ عَن خالِدٍ وَالمُلوكَ ... بِقَمعِ العِدى وَبِنَفيِ العَداءِ

(1) مغني اللبيب: 1/111.

(2) مدرسة الكوفة: 283-284.

(3) فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987: 218.

(4) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 90-91.

(5) سورة المعارج: الآية 1.

(6) ينظر: الجنى الداني: 109.

(7) ديوانه: 205.

(8) تناوب حروف الجر: 91.

قال: ((وقالوا: الباء في قوله (بقمع العدى) مثلها في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[1]، أي: أي عنه خبير))[2]. فالمراد بقوله (بقمع العدى) في بيت أبي تمام: عن قمع العدى.

الباء بمعنى مع:

هذه الباء تسمى باء الحال[3]، ولها علامتان[4]: إحداهما: أن يحسن في موضعها مع، والأخرى: أن يغني عنهما وعن مصحوبهما الحال، وقد وردت في القرآن والشعر، قال تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾[5]، أي: مع سلام[6]، وقال الشاعر[7]:

ومستنة كاستنان الخرو ... ف قد قطع الحبل بالمرود

أي: والمرود فيه، أي هذه حاله.

وقد ذكر ابن المستوفي أن الباء تأتي بمعنى مع، فعند شرحه قول المتنبي:

إِن كانَ قَد مَلَكَ القُلوبَ فَإِنَّهُ ... مَلَكَ الزَمانَ بِأَرضِهِ وَسَمائِهِ

قال: ((الباء في (بأرضه) بمعنى مع))[8].

الباء بمعنى في:

وردت الباء بمعنى (في) في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[9]، أي: في بدر، وقال الشاعر[10]:

بِها العَينُ وَالآرامُ يَمشينَ خِلفَةً ... وَأَطلاؤُها يَنهَضنَ مِن كُلِّ مَجثِمِ

(1) سورة الفرقان: من الآية59.

(2) النظام: 1/ 273.

(3) تناوب حروف الجر: 94.

(4) الجنى الداني: 104.

(5) سورة هود: من الآية48.

(6) الجنى الداني: 104.

(7) البيت في شرح المفصل: 8/ 23، بلا نسبة.

(8) النظام: 1/ 336، وينظر: شرح البرقوقي: 1/ 137.

(9) سورة آل عمران: من الآية123.

(10) ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964: 5.

أي: فيها العين.

وقد وردت الباء بمعنى (في) عند ابن المستوفي من خلال شرحه قول المتنبي:

فَـــلا بِمَـــن مـــاتَ فَخـــرٌ   وَلا بِمَـــن نيـــلَ رَغبَـــه[1]

قال: ((.. الباء بمعنى في))[2].

إلى بمعنى اللام:

وردت إلى بمعنى اللام في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[3]، والمعنى والأمر لك[4]، ومنه قول الشماخ[5]:

وَأترُكُ تُراثَ خُفافٍ إِنَّهُم هَلَكوا   أَو إِنْتِ حَيٍّ إِلى رِعلٍ وَمَطرودِ

أراد: اترك تراث خفاف لرعل ومطرود[6].

وقد ذكر ابن المستوفي أن (إلى) تأتي بمعنى اللام، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مِـــن كُـــلِّ زاهِـــرَةٍ تُرَقـــرَقُ بِالنَـــدى   فَكَأَنَّهـــا عَـــينٌ عَلَيـــهِ تُحَـــدَّرُ[7]

قال: (إلى بمعنى اللام كقوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾[8])[9].

(1) رواية أبي الفتح (نيك رغبة).

(2) النظام: 4/ 341.

(3) سورة النمل: من الآية33.

(4) المفردات النحوية: كمال بسيوني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988: 54.

(5) ديوانه: 30.

(6) الصاحبي: 105.

(7) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(8) سورة النحل: من الآية68.

(9) النظام: 8/ 83.

على بمعنى مع:

وردت على بمعنى مع في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ ﴾[1]، أي: مع حبه[2].

وذكر ابن المستوفي أن (على) تأتي بمعنى مع، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَلى أنّها الأيّامُ قَد صِرنَ كُلُّها   عَجائِبَ حَتّى لَيسَ فيها عَجائِبُ

قال: (على هنا بمعنى مع)[3].

عن بمعنى على:

وردت (عن) في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، قال تعالى:﴿إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾[4]، أي على ذكر ربي[5]، وقال ذو الإصبع العدواني[6]:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضَلتَ في حَسَبٍ   عَنّي وَلا أنتَ دَيّاني فَتَخزوني

أي: في حسب علي[7].

وجاءت (عن) بمعنى (على) عند ابن المستوفي وذلك عند شرحه قول المتنبي:

أقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ   وَأسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَوابُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((وعنكم بمعنى عليكم))[8].

---

(1) سورة البقرة: من الآية177.

(2) البحر المحيط: 2/ 5.

(3) النظام: 3/ 165.

(4) سورة ص: من الآية32.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 105.

(6) البيت من شواهد الخصائص: 2/ 288، الإنصاف: 1/ 394، شرح ابن عقيل: 3/ 10، شرح الأشموني: 2/ 335.

(7) شرح ابن عقيل: 3/ 10.

(8) النظام: 4/ 332.

في بمعنى مع:

وردت (في) بمعنى (مع) في القرآن الكريم والشعر العربي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾ [1]، أي مع عبادي، وقول امرئ القيس[2]:

وَهَل يَنعَمَنَ مَن كانَ أَحدَثُ عَهدِهِ   ثَلاثينَ شَهراً في ثَلاثَةِ أَحوالِ

أي: مع ثلاثة أحوال.

وجاءت (في) (مع) عند ابن المستوفي عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِن خَطَبَتُ إِلَيها صَبرَها جَعَلَت   جِراحَةُ الوَجدِ تُدمى في جَوارِحِها

قال: ((في بمعنى مع، أي: مع جوارحها، أي: جراحة القلب مع سائر الجوارح))[3].

2. التضمين الفعلي:

ذهب النحاة إلى أن التضمين يقتصر على الأفعال فحسب، ومنهم الزمخشري فيما نقله عن السيوطي، أنه قال: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين))[4].

وقد ذهب ابن المستوفي إلى أن الفعل قد يضمن معنى فعل آخر، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَجائِباً زَعَموا الأَيّامَ مُجفِلَةً   عَنهُنَّ في صَفَرِ الأَصفارِ أَو رَجَبِ

....

(1) سورة الفجر: الآية 29.

(2) ديوانه: 27.

(3) النظام: 5/ 191.

(4) الأشباه والنظائر: 1/ 133.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أكثر ما يستعمل زعم مع (أنّ) فإذا حذفوا (أنّ) نصبوا ما بعد زعم وزعمت وما كان منهما، ويقبح زعمت زيد منطلق إلا أن تجعل (زعمت) في معنى (قلت) وذلك قليل في الكلام المسموع))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

يَمُدّونَ مِن أيدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ   تَصولُ بِأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

قال: ((.. القواضي: التي تقضي على الأعداء بما تريد، وقد يستعمل (قضيت) في معنى (قطعت)..))[2]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَمَن صَحِبَ الدُنيا طَويلاً تَقَلَّبَت   عَلى عَينِهِ حَتّى يَرى صِدقَها كِذبا

قال: ((.. يرى ها هنا بمعنى (يعلم) فيتعدى إلى مفعولين...))[3].

ثانيا: الحذف

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط[4].

أما في الاصطلاح: إسقاط الشيء لفظا أو معنى[5].

والحاجة إلى الإيجاز تشتد إذا كان معناه معلوما لدى السامع، أما إذا أدى الحذف إلى عدم وضوح المعنى والقصد غير مفهوم فيجب ذكره، لاجتناب الوقوع في الخطأ[6].

---

(1) النظام: 1/ 13.

(2) نفسه: 3/ 25.

(3) نفسه: 3/ 287.

(4) القاموس المحيط: 3/ 130 (حذف)، لسان العرب: 9/ 39 (حذف).

(5) ينظر: الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، 1975: 2/ 384.

(6) ينظر: الخصائص: 1/ 84-88، دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، قراه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992: 146، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط1،

((والحذف مظهر من مظاهر التأويل.. يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه))[1]، وقد اهتم ابن المستوفي بهذه الظاهرة وأولاها عناية كبيرة من الناحية النحوية، إذ أنه كشف عن نوع المحذوف وما يقتضيه من تقدير فقد يكون المحذوف اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة، وفيما يأتي أنواع الحذف عند ابن المستوفي:

1. حذف الاسم:

تنوع حذف الاسم عند ابن المستوفي، فقد ذكر حذف المبتدأ والخبر والصفة والموصوف والمفعول به والمضاف..

حذف المبتدأ:

عند شرحه قول أبي تمام:

حَمدٌ حُبيتَ بِهِ وأَجرٌ حَلَّقَت ... مِن دونِهِ عَنقاءُ لَيلٍ مُغرِب

قال: ((ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد..))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

أزائِرٌ يا خَيالُ أم عائِد ... أم عِندَ مَولاكَ أنَّني راقِد

قال: ((أزائر: خبر مبتدأ محذوف تقديره أزائر أنت))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَيسَ كَما ظَنَّ غَشيَةٌ لحقت ... فَجِئتَني في طِلالِها قاصِد

1381هـ-1962: 2/ 280-282، أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975: 134.

(1) أصول التفكير النحوي: 281.

(2) النظام: 2/ 183.

(3) النظام: 7/ 406، الموضح: 2/ 352.

قال: ((غشية خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي غشية لحقت))[1].

حذف الخبر:

ذكر ابن المستوفي حذف خبر المبتدأ وحذف خبر كان، فعند شرحه قول المتنبي:

أَنَشْرُ الكِبَاءِ[2] وَوَجْهُ الأَمِيرِ ... وَصَوتُ الغِنَاءِ وَصَافي الخُمُورِ

قال: ((خبر المبتدأ محذوف للعلم به، كأنه قال: أهذه الأشياء تجتمع لأحد، أي كما اجتمعت لي))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَكَانَت وَكُنَّا فِداءَ الأَمِيرِ ... وَلا زالَ مِن نِعمَةٍ في مَزِيدِ

قال: ((وحذف خبر كان، لمجيئه في آخر الكلام، والتقدير: فكانت فداء الأمير، وكن فداء الأمر، ثم حذف الأول كما ذكرنا))[4].

حذف الصفة:

ذكر ابن المستوفي حذف الصفة عند شرحه قول أبي تمام:

لا يُحرَمِ الحَرَمَانِ خَيراً إِنَّهُم ... حُرِموا بِهِ نَوءاً مِنَ الأَنواءِ

قال: ((النوء هنا يريد به: النوء الماطر، فحذف الصفة، أو يريد من الأنواء الماطرة فحذف أيضا))[5].

---

(1) نفسه: 7/ 407.

(2) الكباء: العود.

(3) نفسه: 9/ 61، شرح البرقوقي: 2/ 249.

(4) نفسه: 7/ 55، الموضح: 2/ 178.

(5) النظام: 1/ 216.

حذف الموصوف:

عند شرحه قول أبي تمام:

قِفــا قَلــيلاً بِهــا عَلَــيَّ فَــلا   أَقَــلَّ مِــن نَظــرَةٍ أُزَوَّدُهــا

قال: ((قليلا: صفة لموصوف محذوف، ثم يجوز أن يكون ذلك المحذوف مصدرا تقديره: قفا وقوفا قليلا بها علي، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره: قفا زمانا قليلا))[1].

حذف المفعول به:

عند شرحه قول المتنبي:

خَليلَــيَّ مــا هَــذا مُناخــاً لِمِثلِنــا   فَــشُدّا عَلَيهــا وَارحَــلا بِنَهــارِ

قال: ((في قوله (فشدا عليه) نوعان من الضرورة: حذف المفعول وهو الرحال، أي: شدا الرحال، والكناية عن غير مذكور وهي الإبل))[2].

حذف المضاف:

وهذا من أكثر المواطن شيوعا في العربية واطرادا[3]، وهو كثير في كتاب النظام، فعند شرحه قول المتنبي:

لا سِرتِ مِن إِبِلٍ لَوَ أَنّي فَوقَها   لَمَحَـت حَـرارَةُ مَـدمَعَيَّ سِماتِها

قال: ((المدمع: مجرى الدمع من العين، وإنما أراد حرارة دمعي، فذكر مجرى الدمع، لأنه يدل على الدمع، فكأنه قال: حرارة ذي مدمعي، فحذف المضاف، وهو (ذي)))[4].

---

(1) نفسه: 6/ 416.

(2) نفسه: 8/ 374، وينظر: شرح البرقوقي: 2/ 217.

(3) ينظر: التأويل النحوي: 1/ 352.

(4) النظام: 8/ 12.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَـــهُ خُلُـــقٌ نَهـــى القُـــرآنُ عَنــهُ   وَذاكَ عَطــــاؤُهُ الـــسَرَفُ البِـــدارُ

قال نقلا عن المرزوقي: ((قوله: (السرف والبدار) اراد: ذو البدار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))[1].

2. حذف الفعل:

ذكر ابن المستوفي أن الفعل قد يحذف للدلالة عليه، فعند شرحه قول المتنبي:

قِـرانٌ تَلاقـى الـصَلتُ فيـهِ وَعـامِرٌ   كَمـــا يَتَلاقـــى الهِنـــدُوانِيُّ وَالنَّـــصْرُ

قال: ((ورفع (قران) بفعل مضمر كأنه قال: من العجب به قران هذه حاله وصفته))[2]، وعند شرحه قول أبي تمام:

فـــإذا أنـــالُ وقلّمـــا فكأنّمـــا   مَـــرضُ المنـــوّلُ لحمَـــه بمقـــارضِ

قال: ((أي وقلما ينيل، فحذف الفعل بعد قلما لما في الذي قبله من الدلالة عليه، ومثله يحسن في الكلام))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

هَلّــا عَلــى عَقَــبِ الــوادي وَقَــد صَــعِدَت

أُســـدٌ تَمُـــرُّ فُـــرادى لَـــيسَ تَجتَمِـــعُ

(1) نفسه: 5/ 39.

(2) نفسه: 9/ 35، وينظر: شرح البرقوقي: 2/ 259.

(3) نفسه: 9/ 351.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((أي هلا صبرتم وثبتم، فحذف الفعل، لدلالة الحرف عليه، لأن التخصيص لا يكون إلا بالفعل))[1].

3. **حذف الحرف:**

أ. حذف حرف الجر

ذكر ابن المستوفي حذف حرف الجر (في) عند شرحه قول أبي تمام:

وَيَومٍ أمامَ المُلكِ دَحضٍ وَقَفتَهُ   وَلَو خَرَّ فيهِ الدينُ لَاِنهالَ كاثِبُه

قال: ((يريد وقفت فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل))[2].

ب. حذف (يا) النداء:

عند شرحه قول المتنبي:

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهِجتِ رَسيسا   ثُمَّ اِنثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا

قال: ((هذي: أي يا هذه ناداها، فحذف حرف النداء ضرورة، لأن (هذي) تصلح أن تكون وصفا لأي، ألا تراك تقول: يا ايتها ذي، كما تقول: يا أيها الرجل، فلما كان كذلك كرهوا حذف (أي) و(يا) جميعا، إلا أن ذلك قد يجوز في ضرورة الشعر))[3]. وعلى هذا الراي ذهب التبريزي[4]، والبرقوقي[5].

والحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم، لورود السماع به[6]، وذكر ابن كمال باشا جواز حذف

---

(1) النظام: 10/ 345، وينظر: الفسر: 2/ 87.

(2) نفسه: 1/ 408.

(3) نفسه: 9/ 355.

(4) الموضح: 3/ 160-161.

(5) شرح البرقوقي: 2/ 301.

(6) شرح ابن عقيل: 4/ 4.

حرف النداء، إذا لم يكن المنادى اسم الجنس أو اسم غارة أو المندوب أو المستغاث، وشذ حذفه من اسم الجنس في مثل: أصبح ليل[1]، اي صر صبحا يا ليل، وابن كمال باشا لم يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة حتى شذوذا[2].

ج. حذف واو الحال:

عند شرحه قول المتنبي:

وَقَــد زَعَمـوا أَنَّـهُ إِن يَعُـد ... يَعُـد مَعَـهُ المَلِـكُ المُعتَصِب

قال: ((موضع (معه الملك المعتصب) ينصب على الحال، بحذف الواو، أي: (ومعه الملك العتصب)، وحذف الواو الحالية موجود في أشعارهم، قال المسيب بن علس[3]:

نَصَفَ النَهارُ الماءُ غامِرُهُ ... وَرَفيقُهُ بِالغَيبِ لا يَدري

أراد: والماء غامره، فحذف واو الحال))[4].

د. حذف لا:

عند شرحه قول أبي تمام:

أنسَى مقالك في المنى لك مقنع ... والقول يعرف جده بمعارض

قال نقلا عن أبي العلاء: ((إذا رويت (إنسَي) على خطاب المؤنث، فالمعنى اتركي هذا المقال كأنك له ناسية، وإذا روى (أنسى) على الإخبار فالمعنى: لا أنسى، وحذف (لا) كما حذفت مع القسم في مثل قوله[5]:

---

(1) أمثال المفضل الضبي (ت 171هـ)ن قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط1، 1981، ط2، 1983: 123.

(2) ينظر: أسرار النحو: 128.

(3) البيت في النظام: 4/ 92.

(4) نفسه: 4/ 92.

(5) لم اقف على قائله.

آليــت أثقــفُ مِــنكُمُ ذا لحيــةٍ   أبــداً فتنظــرَ عينُــه في مالِهــا))[1]

هـ. حذف همزة الاستفهام:

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل[2]، أو لأجل الضرورة، وقد ورد عند ابن المستوفي حذف همزة الاستفهام، فعند شرحه قول المتني:

يَظُــنُّ أنَّ فُــؤادي غَــيرَ مُلتَهِــبٍ   وَأنَّ دَمــعَ جُفُــوني غَــيرُ مُنسَكِبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((أراد: أتظن؟ بالاستفهام، فحذفه وهو يريده..))[3].

و. حذف أنْ:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمِــن قَبــلِ النِطــاحِ وَقَبــلَ يــاني   تَــبينُ لَــكَ النِعــاجُ مِــنَ الكِبــاشِ

قال: ((.. يجوز في (ياني) الرفع، وهو الوجه؛ لأنه أراد: وقبل أن يأتي، فلما حذف (أن) رفع الفعل، ويجوز أن يكون منصوبا بـ(أن) المحذوفة..))[4].

4. حذف الجملة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلنــا لَهــا أَيــنَ أَرضُ العِــراقِ   فَقالَــت وَنَحــنُ بِتُربــانَ هــا

قال: ((ها: إسم إشارة، وأراد ها هي ذه، ولكنه حذف الجملة وترك الحرف الذي من عادته أن يكون في صدرها، كقول النابغة[5]:

(1) النظام: 10/ 123.

(2) معاني النحو: 4/ 610.

(3) النظام: 4/ 52، شرح البرقوقي: 1/ 217.

(4) نفسه: 10/ 23، ينظر: نفسه: 2/ 320.

(5) ديوانه: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963: 38.

أزف الترحّـــل غـــير أنّ ركابَنَـــا لمّـــا تـــزل برحالهـــا وكـــأن قـــدِ

أي: قد زالت، فحذف الفعل والفاعل المضمر فيه، واكتفى بـ(قد)))[1].

ثالثا: الزيادة:

اختلف النحاة في معنى الزيادة[2]، فمنهم من يرى أنها دخول حرف، أي: (صيغة مزيدة) كخروجه من غير إحداث معنى، ومنهم من يرى أنها حرف (صيغة مزيدة) يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى، ومنهم من جمع بين هذين الرأيين، فذكر أنها على ثلاثة أوجه:

الأول: إلغاء في المعنى فقط.

الثاني: إلغاء في العمل فقط.

الثالث: الإلغاء في المعنى واللفظ.

((وقد شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزا من تفكير العلماء قدامى ومحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين))[3].

وقد أشار الزركشي إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلة، ومنهم من يسميه المقحم، وأشار إلى أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين[4]، وقد نبه إلى

(1) النظام: 1/ 300.

(2) أصول التفكير النحوي: 308-310.

(3) زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان ندا عباس، ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000: 11.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 70-73.

خلافهم في وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله ((فمنهم من أنكره.. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق))[1].

ويرى أحد الباحثين المعاصرين[2]: أن للحروف الزائدة فائدتين:

الأولى: معنوية:

وهي تأكيد المعنى الثابت وتقويته، كزيادة (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3].

الثانية: لفظية:

ما قاله الرضي الاسترابادي: ((فهي تزين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك..))[4].

أما ابن المستوفي في شرحه، فقد ذهب إلى القول بالزيادة، إذا اتخذت عنده شكلين هما:

الأول: زيادة حرفية (زيادة من، ما، الباء، الواو، اللام).

الثاني: زيادة إسمية (زيادة مثل).

الزيادة الحرفية:

1. زيادة (مِنْ):

الغرض من زيادتها[5] هو توكيد العموم والاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، نحو: ما كلمت من أحد، والغرض الآخر: التنصيص على العموم،

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 72-73.

(2) دراسة في حروف المعاني الزائدة: المقدمة (د).

(3) سورة فصلت: من الآية46.

(4) شرح الكافية: الرضي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985: 2/ 384.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 130.

وهي الداخلة على نكرة منفية تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، نحو: هل من رجل في الدار؟

أما عن شروط زيادتها فقد ذكر سيبويه وجمهور البصريين عدا الأخفش لزيادة (من) شرطين[1]:

أن يكون مجرورها نكرة.

أن يكون الكلام منفيا أو شبيها بالمنفي (النهي والاستفهام).

وقد ذكر ابن المستوفي أن (من) تأتي زائدة في الواجب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مَن نالَ مِن سُؤدُدٍ زاكٍ وَمِن حَسَبٍ
ما حَسبُ واصِفِهِ مِن وَصفِهِ حَسَبا

قال: ((.. ويجوز أن تكون (من) زائدة في الواجب..))[2].

والذي يبدو لي أن ابن المستوفي قد خالف رأي سيبويه وجمهور البصريين، وأخذ برأي الكوفيين والأخفش في زيادة (من) في الموجب[3].

2. زيادة (ما):

المواضع التي جاءت فيها (ما) زائدة هي[4]:

1. اتصالها بـ(إنّ) وأخواتها.
2. اتصالها بأدوات الشرط.

---

(1) دراسة في حروف المعاني الزائدة: 207.

(2) النظام: 3/ 76.

(3) مغني اللبيب: 1/ 428.

(4) دراسة في معاني الحروف الزائدة: 159.

3. تكون مقحمة بين الجار والمجرور (بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار ومجروره).

4. اتصالها ببعض الأفعال.

5. تكون زائدة بعد بعض النكرات.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (ما) تأتي زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

بِأَبي وَمَن حَسُنَت لَهُ بِأَبي ... مَن لَيسَ يَعرِفُ غَيرَ ما أَرَبي[1]

قال: ((.. وقوله: (غير ما أربي) يجوز أن تكون (ما) زائدة، ويجوز أن تكون (ما) في معنى الذي...))[2].

والذي أراه أن (ما) في قول أبي تمام موصولة بمعنى الذي إذ لا سبب لزيادتها.

3. زيادة الباء:

تأتي زائدة في مواضع هي[3]:

مع الفاعل.

مع المبتدأ.

مع الخبر.

مع المفعول به.

مع الحال.

مع لفظي عين ونفس في التأكيد.

---

(1) انفرد ابن المستوفي برواية (بأبي ومن) ورواية الصولي والتبريزي (بأبي وإن) ورواية الصولي (خشنت) بالخاء.

(2) النظام: 3/ 181.

(3) الجنى الداني: 110-116، وينظر: دراسة في معاني الحروف الزائدة: 32.

وقد جاءت الباء زائدة عند ابن المستوفي في غير هذه المواضع، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَرتُ عَنكَ بِصَبرٍ غَيرِ مَغلوبِ وَدَمعِ عَينٍ عَلى الخَدَّينِ مَسكوبِ

قال: ((.. فإن جعلت الباء زائدة وليس بحسن كان موضعها نصبا على المصدر، وإن لم تجعلها كان موضعها نصبا على الحال تقديره: معتصما بصبر غير مغلوب..))[1].

ومن أمثلة مجيئها زائدة في المواضع المذكورة سابقا زيادتها في فاعل كفى، فعند شرحه قول المتنبي:

كَفى بِصَفاءِ الوُدِّ رِقّاً لِمِثلِهِ وَبِالقُربِ مِنهُ مَفخَراً لِلَبيبِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. والباء في (بصفاء الود) وفي (بالقرب) زائدة، كقولهم: كفى بالله، أي: كفى الله))[2].

الزيادة الإسمية:

وردت عند ابن المستوفي زيادة (مثل)، فعند شرحه قول المتنبي:

وَلَم أَقُلِ مِثلُكَ أَعني بِهِ سِواكَ يا فَرداً بِلا مُشبِهِ

قال: ((أي أنت تفعل هذا ولا مثل لك، كأنه أراد زيادة (مثل)، قال المرار الفقعسي:

فَقُلتُ التَزِم عَنكَ ظَهرَ القعود جَزى اللَهُ مِثلَكَ شَرَّ الجَزاءِ[3]

أي: جزاك الله وأشباهك..))[4].

(1) النظام: 3/ 185.

(2) النظام: 3/ 272، شرح البرقوقي: 1/ 178.

(3) ينظر: الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر: 54، وفيه (البعير كمان (القعود).

(4) النظام: 4/ 364-365.

رابعا: الفصل:

((لفظ (الفصل) مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده... فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عملا وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى))[1].

والفصل قد يكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار والمجرور، وبين العاطف والمعطوف، وبين المضاف والمضاف إليه.. ومما ورد عند ابن المستوفي الفصل بين المبتدأ وخبره، فعند شرحه قول المتنبي:

أنّى يَكونُ أبا البَرِيَّةِ آدَمٌ ... وَأبوكَ وَالثقلانِ أنتَ مُحَمَّدُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((في إعراب هذا البيت تعسف، وتقديره: كيف يكون آدم أبو البرية وأبوك محمد وأنت الثقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمد) بالجملة التي هي قوله (والثقلان أنت)، وهي أجنبية..))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَلامُ الوُشاةِ لَيسَ عَلى الأحـ ... ـبابِ سُلطانُهُ عَلى الأضدادِ

ذكر عدة آراء في إعراب هذا البيت، منها ما نقله عن أبي العلاء أنه قال: (((على) الأولى فيها وجهان: أحدهما خبر ليس واسمها مضمر فيها يعود على الكلام و(على) الثانية خبر (سلطانه).. والثاني: سلطانه: اسم ليس، وخبرها (على الأضداد).. وقد فصل في هذا الوجه بين المبتدأ وخبره، وبـ(ليس) وهي من الجملة الثانية))[3].

---

(1) أصول التفكير النحوي: 338-339.

(2) النظام: 7/ 49، الموضح: 2/ 175.

(3) نفسه: 7/ 278.

خامسا: التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي:

من أساليب التأويل النحوي عند ابن المستوفي، ذكر عدة أوجه إعرابية عند شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، إذ يذكر تارة الأوجه الإعرابية دون أن يرجح بينها، وتارة يذكرها مع الترجيح مستعملا ألفاظا في الدلالة على الترجيح، نحو: والاختيار[1]، الأوضح[2]، الأحسن[3]، الأقوى[4]، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَفُّ الإزارِ تَنالُ جارَةُ بَيتِهِ أرفادَهُ وَتُجَنَّبُ الأَرفاثا

قال: ((ويجوز رفع (الجارة) ونصبها، والرفع أحسن، وليس النصب بقبيح..))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إيثارَ شَزرِ القُوى يَرى جَسَدَ الـ مَعروفِ أولى بِالطِيبِ مِن جَسَدِه

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (آثرني) ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى))[6]، وعند شرحه قول المتنبي:

أهلاً بِدارٍ سَباكَ أغيَدُها أبعَدُ ما بانَ عَنكَ خُرَّدُها

ذكر ابن المستوفي الأوجه الإعرابية في لفظتي (أهلا) و(أبعد)، قال: ((انتصب (أهلا) بمضمر تقديره جعل الله لك أهلا بتلك الدار، وقال ابن المستوفي: انتصب (أهلا) على المفعول، وعاملها محذوف أي: لقيت أهلا... وقيل: ينتصب (أهلا) انتصاب المصادر... وأما (أبعد) فيروى على ثلاثة أوجه: أحدها رفع الدال و(ما) نكرة موصوفة،

(1) نفسه: 8/ 418.

(2) نفسه: 9/ 625.

(3) نفسه: 5/ 101.

(4) نفسه: 5/ 442.

(5) نفسه: 5/ 101.

(6) النظام: 5/ 442.

أي: أبعد شيء أبان عنك... والثاني: نصب الدال على المصدر، و(ذخردها) فاعل (بان)... والثالث: فتح الباء والدال وسكون العين على الاستفهام بمعنى الإنكار))[1].

والذي يبدو لي أن لفظة (أهلا) منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: لقيت أهلا، أما لفظة (أبعد) فهي مرفوعة على أنها مبتدأ و(ما) نكرة موصوفة، تقديرها: أبعد شيء أبان عنك.

(1) نفسه: 6/ 407-408.

المبحث الرابع

حروف المعاني

((إن من أهم مميزات اللغة العربية وخصائصها وأسرار جمالها هو تعدد معاني حروفها، فلابد من معرفة معاني حروفها، وإتقان استعمالاتها لمن يتحرى دقة التعبير، ويتوخى تحقق الفائدة المعنوية منها، لأن العمل للمعنى والمعاني تؤدى بالحروف))[1].

((إن حروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام، وهي العامل الأول من عوامل الإعراب عند الذين يعنون بأمر العامل من علماء العربية؛ ودرسها مدخل لدرس الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغيير مواقع ألفاظها المفردة))[2].

((ولو أنك ألقيت نظرة على بعض كتب النحو لرأيت النحاة يسوقون معاني الحروف، ومنها حروف الجر أو الإضافة أو الصفات، ويقولون أن الباء تفيد الإلصاق، وعلى تفيد الاستعلاء.. ويضيفون إلى هذه المعاني الأصلية عدة معان أخرى قد تؤول إلى المعاني الأصلية وقد لا تؤول إليها..))[3].

وقد أولى ابن المستوفي هذا النوع من الألفاظ عناية واضحة منبها على معانيها المتعددة، بحسب ارتباطها في الكلام، فقد وقف على الكثير من هذه الحروف، وهي: اللام، والباء، والفاء، وربما، من، إلى، ما، لا،...

---

(1) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984: 47.

(2) نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987: المقدمة (4).

(3) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 8.

وسأعرض في هذا المبحث أهم الحروف التي نبه عليها ابن المستوفي مقسمها أربعا أقسام: الحروف الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرباعية.

1. الحروف الأحادية:

أولى ابن المستوفي هذه الحروف عناية كبيرة، ومنها الباء، والفاء، واللام، ولهذه الحروف خصائص كثيرة[1].

ربط الأسماء بالأفعال والسماء بالأسماء، والجمل بالجمل تعبيرا عن علاقة سياقية.

كثرة دورانها في الكلام.

عدم دخلها في دول تصريفي.

كونها مبنية إطلاقا.

تنوعها بين متصل ومنفصل.

لزومها موقعا معينا في السياق.

عدم قبولها خصائص الاسم أو الفعل مجتمعة.

الباء:

للباء أربعة عشر معنى[2]: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية (مكانية أو زمانية)، والبدل، والمقابلة، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والغاية، والتوكيد.

وقد ذكر ابن المستوفي ثلاثة معانٍ في كتابه، هي: التعدية والظرفية والتوكيد:

---

(1) دراسات في الأدوات النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الربيعان، الكويت، 1399هـ-1971: 26-30.

(2) تم الكلام عليها في مباحث الزيادة: 208-209.

1. **باء التعدية:**

وتسمى باء النقل أيضا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول: ذهب محمد، ذهبت بمحمد وأذهبته[1].

وذكر ابن المستوفي (باء التعدية) عند شرحه قول أبي تمام:

رَيبُ دَهرٍ أصَمٌّ دونَ العِتابِ مُرصِدٌ بالأَوجالِ وَالأَوصابِ

قال: ((مرصد: أي معد بالاوجال، والباء للتعدية، وهو مفعول أي يجعل الأوجال رصدا))[2].

2. **الباء الظرفية:**

قد تكون هذه الباء زمانية أو مكانية، وذكر ابن المستوفي الباء الظرفية، عند شرحه قول المتنبي:

وَأَمسَت تُخَيِّرُنا بِالنِقابِ وادي المِياهِ وَوادي القُرى

قال: ((وقد روي (بالنقاب بوادي المياه) ويكون بدلا، وقد عاد العامل في المبدل منه، ويجوز أن تكون (الباء) فيهما غير مبدل، كأنه قال: تعلمنا بهذا الموضع بوادي المياه ووادي القرى، وتكون (الباء) في (النقاب) بمعنى الظرفية..))[3].

والذي يبدو لي أن الباء في قوله (بالنقاب) تدل على الظرف المكاني، لأن النقاب موضع.

(1) المفردات النحوية.

(2) النظام: 3/ 166.

(3) النظام: 1/ 456.

الفاء:

هي من الحروف ذات الأصل الواحد[1]، وترد الفاء عند النحاة[2] على ثلاثة أوجه: عاطفة، وجوابية، وزائدة، والعاطفة تفيد الترتيب، والتعقيب.. وقد ذكر ابن المستوفي من معاني الفاء: التعقيب، وإرادة الجزاء.

1. فاء التعقيب:

قال ابن هشام: ((التعقيب: وهو كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة..))[3].

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفاء تأتي للتعقيب عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَمْ أَتَجهَّمْ رَيْبَ دَهْرِي بِرَأْيِهِ   فَلَمْ يَجْتَمِعْ لِي رَأْيُهُ وَالنَّوائِبُ[4]

قال: ((.. وأتي بالفاء وهي أولى من الواو؛ لأن فيها نوعا من التعليل، وفيها تعقيب))[5].

2. الفاء الدالة على إرادة الجزاء:

ذكر ابن المستوفي أن الفاء تدل على الجزاء عند شرحه قول أبي تمام:

لا تَنْسَيَنْ تِلْكَ العُهُودَ فَإِنَّما   سُمِّيتَ إِنْساناً لِأَنَّكَ ناسِي

---

(1) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986: 179.

(2) الجنى الداني: 121، بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت: 1/ 195، مغني اللبيب: 1/ 342 وما بعدها، المفردات النحوية: 116، إذ ذكر أنها ترد على وجهين هما: عاطفة ورابطة.

(3) مغني اللبيب: 1/ 326، المفردات النحوية: 116.

(4) رواية الصولي والتبريزي (ولم أتسقط) مكان (ولم أتجهم).

(5) النظام: 3/ 164.

قال: ((قوله (لا تُنسيَن تِلكَ العُهودَ فَإنَّما)، يحسن أن يروى بالفاء والواو؛ لأن المعنى يحتمل وجهين كما تقول: لا تقرب خيبر فإنما هي حمى ونافض، فالواو والفاء يصلحان في هذا الموضع، إلا أن الفاء تدل على إرادة الجزاء، كأنه قال: لا تنسين تلك العهود فإنْ وصيتك باجتناب النسيان فإنما ذلك لشيمة تعرف منك، فالجملة الثانية متعلقة بالأولى))[1].

اللام:

ترد على ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة[2].

ومن معاني اللام التي ذكرها ابن المستوفي: لام الإساغة، ولام أجل، ولام الاستغاثة.

1. لام الإساغة:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لِأَحِبَّتِي أن يَملَؤوا بالصافِياتِ الأَكوُبا

قال: ((اللام ها هنا بمعنى الإساغة، تقول: للمريض الفطر، أي يجوز له أن يفطر، وهذا يقول: لا صدق لي أن تعرضوا عليّ الكؤوس عند المنادمة، ولكن علي أن أرعى أمر نفسي، فإن كان ما يعرضونه علي مستوقفا أجبت إليه..))[3].

2. لام أجل:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لِأَيِّ صُروفِ الدَهرِ فيهِ نُعاتِبُ وَأَيَّ رَزاياهُ بِوِترٍ نُطالِبُ

(1) نفسه: 9/ 236.

(2) مغني اللبيب: 1/ 409.

(3) النظام: 4/ 99.

قال: ((وكان الأستاذ أبو بكر يذهب إلى أن اللام هي لام أجل، يريد: لأجل أي صرف من صروف الدهر نعاتب إخواننا..))[1].

والذي يبدو لي أن هذه اللام هي لام التعليل نفسها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[2]، أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل[3].

3. لام الاستغاثة:

قال الجرجاني: ((اعلم أن اللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب، فالاستغاثة كقولهم: يا لزيد للخطب الجليل.. فإذا قيل: (يا لزيد للخطب الجليل) فكأنه: أدعو زيدا للخطب الجليل))[4].

وقد ذكر ابن المستوفي لام الاستغاثة عند شرحه قول المتنبي:

صِحِ يا لَجُلْهُمَةٍ تُجِبكَ وَإِنَّما أَشفارُ عَيْنِكَ ذابِلٌ وَمُهَنَّدُ[5]

قال: ((اللام في (يا لجلهمة) لام الاستغاثة..))[6].

2. الحروف الثنائية:

الحروف ذات الأصل الثنائي، تكون على ضربين[7]: متفق عليه، ومختلف فيه، وذكر المرادي أن عددها ثلاثة وثلاثون حرفا[8]، وتختلف معانيها بحسب دورانها في

(1) نفسه: 4/ 100.

(2) سورة العاديات: الآية 8.

(3) مغني اللبيب: 1/ 412.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982: 2/ 788.

(5) انفرد أبو الفتح برواية (تجبك) مكان (تذرك).

(6) النظام: 7/ 45.

(7) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 179.

(8) الجنى الداني: 209.

التراكيب، وقد ذكر ابن المستوفي الحروف الثنائية وما دلت عليه من معاني، ومن الحروف التي ذكرها في شرحه: من، وما، وأو، ولا.

مِنْ:

تأتي على خمسة عشر وجها[1]: ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ومرادفة عن، ومرادفة الباء، ومرادفة في، وموافقة عند، ومرادفة ربما، ومرادفة على، والفصل، والغاية، والتنصيص على العموم، وتوكيد العموم، وقد ذكر ابن المستوفي من معانيها ابتداء الغاية[2]، والتبعيض، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَحاسِدٍ لا يُفيقُ قُلتُ لَهُ　　　مِن صابِ قَولٍ يُردي وَمِن سَلَعِه[3]

قال: ((..(من) للتبعيض..))[4].

ما:

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، والذي يهمنا من هذين الوجهين هو (ما) الحرفية، إذ تأتي على ثلاثة أوجه[5]:

(1) مغني اللبيب: 1/ 608 وما بعدها.

(2) النظام: 6/ 455.

(3) رواية التبريزي (يدمي) مكان (يردي).

(4) النظام: 10/ 217.

(5) مغني اللبيب: 1/ 582 وما بعدها، المفردات النحوية: 174-175.

1. **(ما) النافية:**

ذكر ابن المستوفي (ما) النافية عند شرحه قول أبي تمام:

فما أنت من رجع ربع قوى سألت لريا وربع خلاء

قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. (ما) في قوله (ما أنت) نفي مثلها في الحديث (وما أنا من ود ولا ود مني)[1]))[2].

2. **(ما) المصدرية:**

عند شرحه قول المتنبي:

أَقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ وَأَسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَوابُ

قال: ((نصب (حب) على المفعول له، و(ما) مصدرية))[3]، وقال: ((ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، وهو أجود..))[4].

والذي يبدو لي أن (ما) في قوله: (ما خف) موصولة بمعنى الذي.

3. **(ما) الزائدة:**

وهي نوعان: كافة وغير كافة.

وقد وردت عند ابن المستوفي (ما) الكافة، وهي أنواع[5]، ما ورد عند ابن المستوفي (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إنّ وأخواتها)، فعند شرحه قول المتني:

(1) رواية الحديث كالآتي: (ما أنا من دد ولا الدد مني)، النهاية: 2/ 109، والدد هو اللهو واللعب.

(2) النظام: 1/ 303.

(3) نفسه: 4/ 341.

(4) نفسه: 4/ 342.

(5) تأتي (ما) الكافة على أنواع هي: 1. الكافة عن الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال. 2. الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بـ(إنّ وأخواتها). 3. الكافة عن عمل الجر

وَنَشرٌ مِنَ المسك لَكِنَّما   مَجاوِرُهُ الآسُ وَالنَرجِسُ

قال: ((ما) في قوله (لكنما) كافة، وإذا كانت كافة فهي حرف، وزعم بعض النحويين أنها كانت كافة فهي اسم نكرة.. [1]))[2].

أو:

ثنائية البنية والأصل[3]، وحرف عطف باتفاق العلماء[4]، وله معان كثيرة ذكرها النحاة انتهت إلى اثني عشر معنى[5]، هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق، والإضراب، والتقسيم، ومعنى (إلا) في الاستثناء، ومعنى إلى، والتقريب، والشرطية، والتحقيق، والتبعيض، وقد ذكر ابن المستوفي أن (أو) تكون بمعنى (إلا) وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَيُّ مَرامٍ عَنهُ يَعدو نِياطُهُ   عَدا أَو تُكَلُّ الناعِجاتِ أَخاشِبُه

قال: ((وروي: .. عدا أو يفل.. و(أو) هاهنا بمعنى إلا أن، أي: لا يصرف عنه بعد مرام إلا أن تحبس الناعجات أخاشب المرام..))[6].

وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف نحو: رب، والباء، ومن.. والظروف نحو: بعد، وبين، حيث.. مغني اللبيب: 1/ 588 وما بعدها.

(1) زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع (إنّ وأخواتها) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام.. مغني اللبيب: 1/ 589.

(2) ينظر: النظام: 9/ 400.

(3) الجنى الداني: 209.

(4) شرح اللمع: ابن برهان العكبري (ت 456هـ)، دراسة وتحقيق فائز فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984: 1/ 247-250، الجنى الداني: 245، أوضح المسالك: 1/ 52.

(5) مغني اللبيب: 1/ 131 وما بعدها.

(6) النظام: 3/ 59.

لا:

تأتي على ثلاثة أوجه هي[1]: نافية، ناهية، زائدة، وقد ذكر ابن المستوفي (لا) النافية عند شرحه قول المتنبي:

وَعِنْـدي قَبَـاطِيُّ الهُمَـامِ وَمالُـهُ   وَعِنْـدَهُمُ مِمّـا ظَفِـرتُ بِـهِ الجَحـدُ

قال: ((.. وقوله: (وعندهم مما ظفرت به الجحد)، دعاء عليهم أن لا يرزقوا شيئا، حتى إذا قيل لهم: هل عندكم خير أو بر من هذا الممدوح؟ قالوا: لا، فذلك هو الجحد، لأن (لا) حرف نفي..))[2].

3. **الحروف الثلاثية:**

الحروف الثلاثية الأصل تكون على ضربين: متفق عليه، ومختلف فيه[3]، وقد أحصى لها المرادي ستة وثلاثين حرفا، ومن الحروف الثلاثية التي ذكرها ابن المستوفي إلى وربّ.

إلى:

حرف جر له ثمانية معان[4]: انتهاء الغاية والمعية والتبيين ومرادفة اللام وموافقة في، والابتداء وموافقة عند، والتوكيد، وقد ذكر ابن المستوفي معنى واحدا من معاني (إلى) وهو انتهاء الغاية، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَكَـم وَكَـم حاجَـةٍ سَـمَحتَ بِهـا   أَقـرَبُ مِنّـي إِلَـيَّ مَوعِـدُها[5]

---

(1) المفردات النحوية: 149 وما بعدها.

(2) النظام: 7/ 208.

(3) الجنى الداني: 300.

(4) ينظر: نفسه: 373، مغني اللبيب: 1/ 155-158، المفردات النحوية: 53-54.

(5) رواية أبي الفتح والواحد (وكم وكم).

قال: ((قوله (أقرب مني إلي موعدها) كلام متعقد يتعذر تحصيله وتعقده، إن (من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها..))[1].

ربّ:

حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى إسميّته، .. ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا[2]، وقد ذكر ابن المستوفي أنها تأتي للتقليل، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَرُبَّما أشكته نَكبَةُ حادِثٍ   نَكَأت بِباطِنِ صَفحَتَيهِ نُدوبا

قال: ((.. وجاء بـ(ربّما) وهي للتقليل..))[3]، والذي أراه أنها تحتمل التقليل والتكثير في هذا البيت.

4. الحروف الرباعية:

وتأتي على ضربين: متفق عليه ومختلف فيه، وعددها تسعة عشر حرفا[4]، ذكر ابن المستوفي منها (كأن)، وقد ذكر ابن هشام[5] أنّ لها أربعة معان، هي: التشبيه والشك والظن، والتحقيق والتقريب، ومن معاني (كأن) عند ابن المستوفي التشبيه، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَأَن لَم يَقُل يَوماً كَأَنَّ فَتَنثَني   إِلى قَولِهِ الأَسماعُ وَهيَ لَواغِبُ[6]

قال: ((... وكأن حرف تشبيه..))[7].

---

(1) النظام: 6/ 455.

(2) مغني اللبيب: 1/ 265.

(3) النظام: 3/ 228.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 380-381.

(5) ينظر: نفسه: 1/ 380-381.

(6) رواية الصولي والتبريزي (رواغب) مكان (لواغب).

(7) النظام: 3/ 163.

والذي يبدو لي أن معنى التشبيه هو المعنى الأكثر شيوعا، أما المعاني الأخرى (الشك والظن والتحقيق والتقريب) فلم يذكرها ابن المستوفي، إذ اكتفى بمعنى التشبيه، لأنه أصل معناه.

ومن الحروف الرباعية التي ذكرها ابن المستوفي (حتّى)، وهي جر معناه الغاية في جميع الكلام[1]، وتستعمل على ثلاثة أوجه[2]: أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى، وأن تكون عاطفة، وأن تكون حرف ابتداء، وقد ذكر منها (حتى) العاطفة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

الصَومُ وَالفِطرُ وَالأَعيادُ وَالعَصرُ ... مُنيرَةٌ بِكَ حَتّى الشَمسُ وَالقَمَرُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ورفع (الشمس والقمر)؛ لأنه جعل (حتى) حرف عطف))[3].

(1) ينظر: الجنى الداني: 498، مغني اللبيب: 1/ 244 وما بعدها.

(2) ينظر: الجنى الداني: 498.

(3) النظام: 4/ 128، وينظر: الفسر: 2/ 117.

المبحث الخامس

مباحث نحوية متفرقة

أولا: عودة الضمير:

سار ابن المستوفي على القواعد النحوية السليمة في مسألة عودة الضمير، فلا يعود غالبا إلا على ما تقدم لفظه، لذا فضل عودة الضمير على ما تقدم لفظه صريحا على عودته على ما لم يذكر صريحا، ومن المسائل النحوية التي عرضها ابن المستوفي في (عودة الضمير).

1. عودة الضمير على مذكور سابق:

ذكر هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَمَقَانِبٍ بِمَقَانِبٍ[1] غادَرتُها أقواتَ وَحشٍ كُنَّ مِن أقواتِها

قال: ((.. والهاء في (غادرتها) تعود (للمقانب) الأولى))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

سُقِيَت مَنابِتُها الَّتي سَقَتِ الوَرى بِيَدَي أَبي أَيّوبَ خَيرِ نَباتِها

قال: ((.. والهاء في (نباتها) عائدة على (المنابت)))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

جارى إِلَيهِ البَينُ وَصلَ خَريدَةٍ ماشَت إِلَيهِ المَطلَ مَشيَ الأَكبَدِ

---

(1) المقانب: جمع مقنب، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين، النظام: 5/ 44.

(2) نفسه: 5/ 46.

(3) نفسه: 5/ 57.

قال: ((والهاء في (ماشت إليه) راجعة إلى (الوصل)))[1].

2. عودة الضمير على غير مذكور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أنهَبتَ أرواحَهُ الأرماحَ إذ شُرِعَت فَما تُرَدُّ لِرَيبِ الدَهرِ عَنهُ يَدُ

قال نقلا عن أبي زكريا: ((الهاء في (أرواحه) راجعة إلى المنهزم، كأنه أراد: أرواح أصحابه، فلذلك حسن الجمع..))[2]، وقال ابن المستوفي: ((وتبقى الهاء في (عنه) على هذا الوجه[3]، غير عائدة على المذكور))[4].

3. أثر الرواية في عودة الضمير:

عند شرحه قول أبي تمام:

ما لِامرِئٍ خاضَ في بَحرِ الهَوى عُمُرٌ إِلّا وَلِلبَينِ مِنهُ السَهلُ وَالجَلَدُ

قال: ((ويروى (عمرا) بالنصب، والهاء في (منه) على الرواية الأولى تعود على (عمر) وفي الثانية تعود على قوله (لامرئ) وينصب (عمرا) على الظرف، والأول أولى، والثاني غير ممتنع))[5].

4. ذكر الآراء في عودة الضمير دون ترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

ما كانتِ الطَرمُ[6] في عَجاجَتِها إِلّا بَعيراً أَضَلَّهُ ناشِد

---

(1) نفسه: 6/ 53.

(2) النظام: 5/ 465.

(3) أي: على رواية: أنهبت أرماحك الأرواح.

(4) النظام: 5/ 465.

(5) نفسه: 5/ 454.

(6) اسم مدينة: ينظر: النظام: 7/ 227.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الهاء في (عجاجتها) عائدة على (الخيل)[1]))[2].

5. ذكر الآراء في عودة الضمير مع الترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

تَمَرَّسَتُ بِالآفاتِ حَتّى تَرَكتُها تَقولُ أَماتَ المَوتُ أَم ذُعِرَ الذُعرُ

قال: ((وإعادة الضمير في (تركتها) و(تقول) إلى (الآفات) صحيح، ولا يجوز أن يعود إلى قوله (سلامتي)، لقرب العائد إلى المخبر عنه..))[3].

ثانيا: الممنوع من الصرف:

معنى الصرف:

يقول ابن هشام: ((والصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.. وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم))[4].

لقد تعرض ابن المستوفي للأسماء الممنوعة من الصرف ومنها:

1. عرفات:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَتَعَرَّفَت عَرَفاتُ زاخِرَهُ وَلَم يُخصَص كَداءٌ مِنهُ بِالإِكداءِ

---

(1) لفظة (الخيل) وردت في البيت السابق لهذا البيت.

(2) النظام: 7/ 427.

(3) النظام: 9/ 7.

(4) أوضح المسالك: 3/ 140-141.

قال نقلا عن الصولي: ((عرفات: تصرف، وقد جاء في القرآن الكريم مصروفة، جعلت اسما واحدا لمكان، وجاءت في بعض الشعر غير مصروفة أيضا..))[1].

والذي أراه صحيحا أن (عرفات) مصروفة، لعدم وجود العلة المانعة من صرفها، أما مجيئها في الشعر غير مصروفة فهو بسبب الضرورة الشعرية.

2. عامر:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأَطمَعَ عامِرَ البُقيا عَلَيها ... وَنَزَّقَها إحتِمالُكَ وَالوَقارُ

قال: ((لم يصرف (عامر) لأنه ذهب إلى القبيلة))[2]، والذي يبدو لي أن (عامر) منعت من الصرف إذا أريد بها القبيلة لوجود علتين: العلمية، والتأنيث، أما إذا كان اسما لشخص فلم يمنع من الصرف، لوجود علة واحدة، وهذه غير كافية لمنعه من الصرف.

صرف ما لا ينصرف:

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب[3]:

أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر، تقول: (ربَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمرٍ..).

التصغير المزيل لأحد السببين، نحو: حُمَيْد) تصغير (أحمد).

إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي (سلاسلا)[4]، (قواريرا)[5].

الضرورة.

ذكر ابن المستوفي ألفاظا صرفت للضرورة ومنها:

---

(1) النظام: 1/ 213.

(2) النظام: 8/ 326، وينظر: الموضح: 2/ 420.

(3) أوضح المسالك: 3/ 156-157.

(4) سورة الإنسان: الآية 4.

(5) سورة الإنسان: الآية 15.

1. **زحل:**

عند شرحه قول المتنبي:

زُحَــلٌ عَلَــى أنَّ الكَواكِــبَ قَومُــهُ   لَــو كــانَ مِنــكَ لَكــانَ أكــرَمَ مَعــشَرا

قال: ((زحل: معدول عن (زاحل).. فيجب أن لا يصرف، وصرفه للضرورة))[1]، وسبب منع (زحل) من الصرف هو العلمية والعدل.

2. **تُماضِر، لَعُوب:**

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعِــبَ الــشَيبُ بِالمَفــارِقِ بَــل جَــدْ   دَ فَــأَبكى تُماضِــراً وَلَعوبــا

قال: ((الأجود أن يكون (تماضر) و(لعوب) معرفتين، صرفهما للضرورة..))[2]. وسبب منعهما من الصرف هو العلمية والتأنيث.

ثالثا: العوامل:

تعد فكرة العوامل من المحاور الرئيسة التي قام عليها الدرس النحوي، إذ ترتبط ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب، كما أنها ترصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة[3].

ومعنى العامل: ((هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص))[4].

إذ نلاحظ أن أواخر الكلم تختلف لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وفكرة العامل في النحو قديمة[1]، فقد أخذ بها الخليل[2]، واتضحت معالمها في كتاب سيبويه.

---

(1) النظام: 9/ 130، وينظر: الموضح: 3/ 116.

(2) النظام: 2/ 228.

(3) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979: 131.

(4) التعريفات: 120.

وقد قسم النحويون العوامل إلى: قياسية وسماعية ولفظية ومعنوية[3].

ووضعوا له شروطا وأوصافا[4].

وعلى الرغم من إجماع البصريين والكوفيين على القول بالعامل، فقد ظهر من دعا إلى إلغاء نظرية العامل في النحو أمثال: قطرب[5]، وابن مضاء القرطبي[6].

والحق الذي لا مناص منه أن الكثير من علماء العربية أقروا فكرة العامل؛ لما له من تأثير فعال في الرفع والنصب والجر والجزم.

أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين قالوا بنظرية العامل في النحو، إذ صرح به في غير موضع ن كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَمِنَ اِزدِيارَكِ في الدُجى الرُقَباءُ إِذ حَيثُ أَنتِ مِنَ الظَلامِ ضِياءُ

قال نقلا عن أبي البقاء العكبري: ((إذ: ظرف زمان ماض، والعامل فيه (أمن) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث..))[7].

---

(1) الخصائص: 1/ 110.

(2) مدرسة الكوفة: 261، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1999: 8.

(3) الخصائص: 1/ 110، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، 1390هـ-1971: 65-70.

(4) أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975: 244.

(5) الإيضاح في علل النحو: 70.

(6) الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، القاهرة، 76.

(7) النظام: 1/ 377.

وعند شرحه قول المتنبي:

أشَــدُّ عَــصفِ الرِيــاحِ يَــسبِقُهُ   تَحتِــيَ مِــن خَطوِهــا تَأَيُّــدُها

قال: ((تحتي: ظرف، والعامل ما دل عليه قوله (من خطوها)))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَــبَّحتُهُ بِــسُلافَةٍ صَــبَّحتُها   بِمدامَــةِ الخُلَطــاءِ وَالنُــدَماءِ

قال: ((قوله: (بمدامة) بدل من (سلافة) مع إعادة العامل..))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِيثارَ شَزرِ القُوى يَرى جَسَدَ الـ   ـمَعروفِ أَولى بِالطِيبِ مِن جَسَدِهِ

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (آثرني)[3]، ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى..))[4]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصــرَعُ أَيَّ الــوَحشِ قَفَّيتُــهُ بِــهِ   وَأَنــزِلُ عَنــهُ مِثلَــهُ حــينَ أَركَــبُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((في قوله: (وأصرع أي الوحش) أي: منصوب بفعل محذوف تقديره أي الوحش اتبعت الفرس، ولا يجوز أن ينصب أي بـ(أصرع)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله..))[5].

والذي أراه أن ما نقله ابن المستوفي فيه وهم، إذ ليس في الكلام ما يدل على الشرط، ولذلك فإن (أي) تكون منصوبة بـ(أصرع).

---

(1) نفسه: 6/ 430.

(2) نفسه: 1/ 239.

(3) وردت (آثرني) في قوله السابق وهو: آثَرَني إِذ جَعَلتُهُ سَنَداً * كُلُّ اِمرِئٍ لاجِئٌ إِلى سَنَدِه

(4) النظام: 5/ 442.

(5) نفسه: 4/ 286، وينظر: التبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصر، د.ت: 1/ 174.

رابعا: كان وأخواتها

ثمة مسألتان في (كان وأخواتها) لابد من الوقوف عليهما في كتاب النظام؛ إذ المسائل التي ذكرها ابن المستوفي في (كان وأخواتها) كثيرة، ولكني اخترت منها ما هو نادر ومهم، وهاتان المسألتان هما:

1. كان التامة.
2. تقديم خبر (ليس) على اسمها، وتقديم معموله عليه.

- كان التامة:

ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام[1]:

1. ناقصة، تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[2].
2. تامة، تحتاج إلى مرفوع دون منصوب، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[3].
3. زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، **والآخر:** أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، كقولك: (ما كان أحسن زيدا)، أصله: ما أحسن زيدا.

ذكر ابن المستوفي أن (كان) بمعنى (وقع) ولا خبر لها، كما تقول: هذا إذا كان بسرا أطيب منه رطبا)[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

غَــزوَةٌ مُتبِــعٌ وَلَــو كــانَ رَأيٌ ... لَــم تُفَــرَّد بِــهِ لَكانَــت سَــلوبا

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 102، شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963: 138.

(2) سورة الفرقان: من الآية54.

(3) سورة البقرة: من الآية280.

(4) النظام: 1/ 357، وينظر: الموضح: 1/ 130.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويجوز رفع (رأي) على أن تكون (كان) بمعنى (وقع)، ونصبه على أن يكون في (كان) ضمير))[1]، وقال ابن المستوفي معلقا على قول أبي العلاء: ((النصب: أجود؛ لأنه إذا رفع جاز أن يقع رأي من غيره يتفرد وهو بعمله، أو يحتاج إلى محذوف تقديره: لو وقع رأي منك، وأما إذا كانت ناقصة فيكون المعنى، لو كان الذي رأيت رأيا لم تتفرد به..))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَإِنْ يَكُنِ العِلْقَ النَّفِيسَ فَقَدْتَهُ فَمِنْ كَفُّ مِتْلافٍ أَغَرُّ وَهُوبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((من روى (تكن) بالتاء، فهو على مخاطبة سيف الدولة، وينصب (العلق النفيس) بفعل مضمر، مثل الذي ظهر على تقدير: (فإن تكن) فقدمت العلق، نحو زيدا ضربته))[3].

قال ابن المستوفي: ((يجوز لمن روى (يكن) بالياء أن ترفع (العلق النفيس) ويجعل (يكن) تامة، و(فقدته) في موضع الحال، أو المفعول الثاني، والتقدير: فإن يوجد العلق النفيس مفقودا، والأول أجود))[4].

- تقديم خبر (ليس) على اسمها:

ذهب النحاة[5] إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، وبين الدكتور فاضل السامرائي سبب تقديم خبر (ليس) على اسمها، إذ قال: ((وأما قولنا (كان قائما محمد) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم؛ للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمد

(1) النظام: 2/ 253.

(2) نفسه: 2/ 253.

(3) نفسه: 3/ 267، وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي: 1/ 113، (نقلا عن النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام).

(4) النظام: 3/ 267.

(5) الإنصاف: 1/ 163، شرح ابن عقيل: 1/ 97، شرح قطر الندى: 129.

مريضا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائما محمد)، لأن الخبر هاهنا أولى بالاهتمام من الاسم..))[1].

وذكر ابن المستوفي تقديم خبر (ليس) على اسمها، فعند شرحه قول المتنبي:

وَشَيخٌ في الشَبابِ وَلَيسَ شَيخاً ... يُسَمّى كُلُّ مَن بَلَغَ المَشيبا

قال: ((موضع (في الشباب) نصب على الحال، وتقدير م بعده: وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخا، وهو تركيب غير حسن، وفيه تقديم خبر (ليس) على اسمها..))[2].

خامسا: تعلق الجار والمجرور:

((يرى النحاة: أن الجار والمجرور ومثله الظرف لابد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو: (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو: (أنا سائر في الطريق)، فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات معنى (أين أنت)، بعدت.. فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب نحو: (هو في الدار) أي: كائن في الدار))[3].

وقد ذكر ابن المستوفي مسألة تعلق الجار والمجرور في كتابه وهي:

1. تعلق الجار والمجرور بالفعل:

عند شرحه قول المتنبي:

سُقِيَت مَنابِتُها الَّتي سَقَتِ الوَرى ... بِيَدَي أَبي أَيّوبَ خَيرِ نَباتِها

(1) معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989: 3/ 108-109.

(2) النظام: 4/ 191.

(3) معاني النحو: 3/ 108-109 (1991).

قال: ((إن (الباء) في قوله (بيدي أبي أيوب) ليست متعلقة بقوله (سقى الورى)، وإنما هي متعلقة بقوله: (سقيت منابتها) أي: سقيت منابنت هذه النفوس بيدي أبي أيوب..))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَــدَلَت غُــروبُ دُموعِــهِ عُذّالَــهُ   بِـــسَواكِبٍ فَنَّـــدنَ كُـــلَّ مُفَنِّـــدِ

قال: ((.. والباء: متعلقة بـ(عذلت)))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

عيــدٌ بِأَيَّــةِ حــالٍ عُــدتَ يــا عيــدُ   بمــا مَــضى أم بِــأَمرٍ فيــكَ تَجديــدُ

قال: ((وقوله: (بما مضى) يجب أن تكون الباء متعلقة بقوله (عدت)))[3].

2. تعلق الجار والمجرور بمقدر مناسب:

إذا لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به قدر له متعلق مناسب، وقد ذكر ابن المستوفي هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَخَـــرقٍ مَكـــانُ العـــيسِ مِنـــهُ مَكانُنـــا   مِــنَ العــيسِ فيــهِ واسِــطُ الكــورِ وَالظَّهــرُ

---

(1) النظام: 5/ 58.

(2) نفسه: 6/ 51.

(3) النظام: 7/ 293، الموضح: 2/ 306.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((وقوله: (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه..))[1].

سادسا: أثر الرواية في الإعراب

أشار ابن المستوفي في عدة مواضع من كتابه إلى اختلاف الرواية، الذي يترتب عليه اختلاف في الإعراب، إذ لم يكن مجرد ناقل روايات فحسب، بل كان ينقد الرواية من خلال وصفها مستعملا عبارات نحو: الرواية المشهورة[2]، والرواية الصحيحة[3]، والأجود[4]، والأوضح[5]، وجائز وحسن[6]، وليس بجيد[7].

وذكر ابن المستوفي أثر الرواية في الإعراب عند شرحه قول أبي تمام:

تَعلَّم كَم اِفترَعَت صُدورُ رِماحِهِ وَسُيوفِهِ مِن بَلدَةٍ عَذراءِ

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفُه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورا صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله الصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))[8].

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَقَد فاتَ جَدُّكَ جَدَّ المُلوكِ وَعُمرُ أَبيكَ حَديثُ الضِياءِ

---

(1) النظام: 9/ 26، وينظر: الفسر: 1/ 174.

(2) نفسه: 1/ 218.

(3) نفسه: 6/ 157.

(4) نفسه: 1/ 286، 5/ 207.

(5) نفسه: 10/ 255.

(6) نفسه: 5/ 114.

(7) نفسه: 1/ 276.

(8) نفسه: 1/ 218.

قال: ((وروي بنصب (جد) الثاني ورفعه، أما النصب فمفعول (فات)، وأما الرفع فعلى البدل من (جدك)))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عُيونٌ حَفِظْنَ اللّيلَ فيكَ مُجَرَّماً   وَأعطَيْنَهُ الدَّمعَ الَّذي كانَ يُمنَعُ

قال: ((ومن روى (وأعطينه) كانت الهاء عائدة على الليل، ويكون مفعول (يمنع) محذوفا تقديره: الذي كان يمنعه.. ومن روى (وأعطينك) يكون قوله (يمنع) غير محتاج إلى حذف، وتقديره: الذي كان ممنوعا))[2].

سابعا: أقسام (ما) الاسمية:

تأتي (ما) الاسمية على عدة أوجه منها: الموصولة، والموصوفة، والتعجبية، والاستفهامية،.. ومن أقسام (ما) الاسمية عند ابن المستوفي:

1. (ما) الموصولة:

عند شرحه قول المتنبي:

أقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ   وَأسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَوابُ

قال بعد ذكره أن (ما) في قوله: (((ما خف) مصدرية: (قال ابو البقاء: ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) وهو أجود..))[3].

2. (ما) الاستفهامية:

عند شرحه قول أبي تمام:

فما أنتَ مِن رَجعِ رَبْعٍ قَوَى   سألت لريّا وربعٍ خلاءِ

(1) نفسه: 1/ 298.

(2) النظام: 10/ 103.

(3) نفسه: 4/ 332، وينظر: التبيان: 1/ 88.

ذكر أن (ما) نافية، ثم قال: ((.. ولا يمتنع أن تكون (ما) في قوله: (ما أنت) على معنى الاستفهام والإنكار، كما تقول للرجل إذا رايته يفعل شيئا لم تجر عادته بفعله، (ما أنت من هذا) أي: أي شيء أنت منه..))[1].

3. **(ما) التعجبية:**

عند شرحه قول المتنبي:

وَفِيٌّ مــا قــارَعَ الخُطــوبَ وَمــا   آنَــسَني بِالمَـصائِبِ الــسودِ

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن تكون (ما) الثانية هاهنا للتعجب..))[2].

ثامنا: أقسام (الـ):

تأتي (الـ) على ثلاثة أوجه[3]:

الأول: أن تكون اسما موصولا بمعنى (الذي).

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

وقد ذكر ابن المستوفي النوعين الأول والثاني، فقد ذكر أن (الــ) تأتي موصولة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

العــارِفينَ بِهــا كَمــا عَــرَفَتْهُم   وَالــراكِبينَ جُــدودُهُم أُمّاتِهــا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((كان الوجه أن يقول: (والراكب جدودهم أماتها)، لأنه في معنى الذين ركبت جدودهم أماتها، كما تقول: مررت بالقوم القائم أخوهم، أي:

(1) نفسه: 1/ 303.

(2) النظام: 6/ 315.

(3) مغني اللبيب: 1/ 106-109، المفردات النحوية: 47 وما بعدها.

الذين قام أخوهم، فقلت: (القائم) لأنك تقول (الذي قام)، وتقول: مررت بالقوم القائمين، لأنك تقول: مررت بالقوم الذين قاموا..))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقلَقَ مِنهُ البَعيدُ الأَناةِ ... وَيَغضَبَ مِنهُ البَطيءُ الغَضَب

قال نقلا عن القصباني[2]: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان (البعيد الأناة) هو سيف الدولة.. وإن جعلناها للجنس، فالمعنى فيقلق منه كل حليم..))[3].

تاسعا: تركيب (ماذا):

تأتي في العربية على أوجه[4]:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

وقد ذكر ابن المستوفي (ماذا) على الوجهين الثاني والثالث، فعند شرحه قول المتنبي:

وَماذا بِمِصرَ مِنَ المُضحِكاتِ ... وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالبُكا

---

(1) النظام: 5/ 49.

(2) هو الفضل بن محمد بن علي القصباني البصري، عالم باللغة والأدب، من أهل البصرة ضرير، له مؤلفات منها كتاب في النحو، والصفوة في أشعار العرب، توفي سنة 444هـ ينظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/ 246.

(3) النظام: 4/ 77.

(4) مغني اللبيب: 1/ 576-579.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((يجوز أن يكون جعل (ماذا) اسما واحدا، ويجوز أن يكون (ذا) بمعنى الذي))[1]، وإلى هذا الرأي ذهب التبريزي[2].

والذي يبدو لي أن (ماذا) اسم واحد دال على معنى الاستفهام، وليس مركبا.

عاشرا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

من نواصب الفعل المضارع وقوعه بعد فاء السببية، إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل ويشمل: الأمر والنهي، والتحضيض، والتمني، والترجي، والاستفهام، والدعاء، والعرض[3].

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفعل المضارع ينصب بـ(فاء) السببية إذا سبقت بـ(التمني)، فعند شرحه قول المتنبي:

يا لَيتَ باكِيَةً شَجاني دَمعُها ... نَظَرَت إِلَيكَ كَما نَظَرتُ فَتَعذِرا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ونصب (فتعذرا) لأنه جواب التمني))[4].

عاشرا: حكم (كل):

إن لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وإن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها[5].

وقد ذكر ابن المستوفي أن لفظة (كل) كلمة تفيد العموم، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) النظام: 1/ 470.

(2) الموضح: 1/ 185.

(3) ينظر: اللمع في العربية: 221، وينظر: الغرة المخفية: ابن الخباز (ت 639هـ)، في شرح الدرة الألفية: ابن معط (ت 628هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنبار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990: 1/ 163، شرح قطر الندى: 71-76.

(4) النظام: 9/ 120، الموضح: 3/ 115.

(5) ينظر: أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي (ت 756هـ)، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000: 30، مغني اللبيب: 1/ 8.

تُشْقُكُم بِفَتاهــا كُــلُّ سَــلهَبَةٍ   وَالضَربُ يَأخُذُ مِنكُم فَوقَ ما يَدَعُ

قال: ((.. وكل: كلمة تعم إذا أضيفت إلى المؤنث، كسبت منه التأنيث، يقال: جاءتني كل امرأة، ولو قال: جاءني، لم يبعد، غير أن التأنيث أبين وأحسن))[1].

والذي يمكن أن نلاحظه في بيت المتنبي أن لفظة (كل) اكتسبت التأنيث إذ إنها أضيفت إلى (سلهبة) وهي مؤنث.

وعند شرحه قول المتنبي:

مـا تعـرف العَـين فـرقَ بينهمـا   كـلٌّ خيـال وصـالُه نافـذْ

قال: ((كل: يستعمل في الإثنين كما يستعمل في الجماعة، ولما قال: (ما تعرف العين فرق بينهما)، علم أنه يشير (بالكل) إليهما لا إلى جماعة غيرهما))[2]، والذي يبدو لي أن تكون (كل) في قول المتنبي واقعة على جميع الشخوص القريبة من بني آدم، أي: كل الإنس خيالات.

حادي عشر: اسم الإشارة (ذا):

ذا: تكون أربعة أقسام[3]:

1. أن تكون اسم إشارة.
2. أن تكون موصولا بمعنى الذي.
3. أن تكون ملغاة، ومعنى الإلغاء هنا أن يتركب (ذا) ع (ما) فيصير المجموع اسما واحدا.
4. أن يكون (ذا) بمعنى صاحب).

---

(1) النظام: 10/ 347، وينظر: الموضح: 3/ 265.

(2) النظام: 7/ 412.

(3) الجنى الداني: 256–258.

5. وقد ذكر ابن المستوفي أن (ذا) يكون اسما للإشارة واسما موصولا، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَأَرادوكَ بِالبَيـاتِ[1] وَمَـن هَـ ذا يُـرادي مُتالِعـاً[2] وَعَـسيبا[3]

قال: ((قوله (ومن هذا) (هذا) هذا ها هنا في معنى الذي..))[4]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَلقى الفَمَ الضَحّاكَ أَعلَمُ أَنَّهُ قَريبٌ بِذي الكَفُّ المُفَدّاةِ عَهدُهُ

قال: ((ذي بمعنى هذي، يريد: أن الفم إذا قبل كف الممدوح ظهر في المقبل فرح وسرور وضحك، وهذا أحسن من أن يجعل (ذي) في معنى صاحب، كأنه قال: بصاحب الكف المفداة يعني: الممدوح، وإن كان ذلك سائغا فالوجه الأول هو الصواب))[5].

والذي يبدو لي أن الأمرين جائزان، أي: ورودها بمعنى اسم الإشارة، أو بمعنى الاسم الموصول.

---

(1) البيات: اسم موضع.

(2) جبلان.

(3) جبلان.

(4) النظام: 2/ 247-248.

(5) نفسه: 7/ 264-265، الموضح: 2/ 292.

الفصل الخامس

المباحث الدلالية

الفصل الخامس

المباحث الدلالية

الدلالة في اللغة: مأخوذ من دلال المرأة إذا تدللت على زوجها، تريه جراءة عليه في تغنُّج وتشكل كأنها تخالفه، وليس بها خلاف، وقد تدللت عليه، وامرأة ذات دلٌ أي: شكل تدل به، والدلالة: مصدر الدليل ((بالفتح والكسر))[1].

الدلالة في الاصطلاح[2]: هي علاقة اللفظ بالمعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو محسوس، والتلازم الضروري بين الكلمة ودلالتها أمر لابد منه في اللغة، وهو ما يعتمده المتحدث والسامع للوصول إلى الغرض من الكلام[3]، فاللغة ألفاظ والعلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اختيارية عرفية تمت بالتواضع والاصطلاح، أما نوع هذه العلاقة فهي علاقة فكرية ذهنية.

فاللفظ لابد له أن يدل دلالة كاملة على المعنى المقصود، إذ إنه كالروح في الجسد، جاء في رسائل إخوان الصفا: ((فالمعاني هي الأرواح، إذ إنه كالروح في الجسد، وذلك أن كل لفظ لا معنى لها فهي جسد لا روح فيه، وكل معنى في فكر النفس لا لفظ له فهو بمنزلة روح لا جسد له))[4].

لم يخل كتاب النظام من الإشارة إلى الدلالة، إذ إنه وقف عند دلالة الألفاظ والعلاقات الدلالية بين الألفاظ.

---

(1) ينظر: العين: 8/ 8 (دل)، اللسان: 11/ 247 (دلل).

(2) الجهد اللغوي عند علي بن حمزة البصري (ت 375هـ)، في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة: ناهدة محمد محمود الكبيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997: 117.

(3) الأضداد في اللغة: محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1974: 55.

(4) رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا: نشر دار بيروت للطباعة والنشر، 1957: 1/ 400.

أولا: دلالة الألفاظ:

1. الترادف:

في اللغة: قال الجوهري: ((الرِدْف: المرتدف، وهو الذي يركب خلف الراكب، وأردفته أنا، إذ أركبته معك، وذلك الموضع الذي يركبه مرادف، وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه، وهذا أمر ليس له ردف، أي: ليس له تبعة، والترادف هو التتابع))[1].

أما الترادف في الاصطلاح: هو ((الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد))[2].

أو هو ((دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة))[3]. أو هو ((ما اختلف لفظه واتفق معناه))[4]، ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن هذه الظاهرة تعني أن تأتي لفظتان أو أكثر مختلفتا اللفظ ولكنها تصب في معنى واحد.

أما ابن المستوفي فقد كان من المقرين بهذه الظاهرة في اللغة، تلك الظاهرة التي اختلف في ثبوتها ما بين منكرين لها ومقرين بها، إلا أن ابن المستوفي لم يذكر هذه الظاهرة بصريح اللفظ (الترادف)، وإنما أشار إلى أن هذه الألفاظ تؤدي معنى واحدا، وإليك الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة.

1. البهجة والجذل:

عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) الصحاح: 4/ 1363-1364 (ردف).

(2) المزهر: 1/ 402.

(3) الترادف في اللغة: حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980: 32.

(4) فقه اللغة: الضامن: 62، وينظر: الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 1413هـ-2001: 138.

لَــــو عايَنــــاكَ لَقـــالا بَهجَــــةٌ جَـــذَلاً
أبرَحــــتَ أيــسَرُ مـــا في العِـــرقِ أن يَــشيجا

قال: (البهجة والجذل: متقاربان، وهما في معنى الفرح، وجمع بينهما لاختلاف اللفظ..)[1].

2. الدردبيس والقنطر:

عند شرحه قول المتنبي:

يَنْـداكَ يوســى كُــلُّ جُـرحٍ يَعتَلــى رَأبَ الأَســـاةِ بِـــدَرْدَبيسٍ قِنطَـــرِ

قال: (.. و(دردبيس أي: الداهية، وقنطر داهية أيضا..)[2].

3. الحرجف والصر:

عند شرحه قول أبي تمام:

أروَعُ لا مِـن رِياحِـهِ الحَرجَـفُ الـــ صِـــرُّ وَلا مِـــن نُجومِـــهِ الـــنَحسُ

قال: (.. الحرجف: الريح الباردة، والصر كذلك)[3].

4. المصطفى والمجتبى والمسترى:

عند شرحه قول أبي تمام:

بِـــالُمجتَبى وَالُمـــصطَفى وَالُمـــستَرى لِلحَمـــدِ وَالحـــالي بِـــهِ وَالكاســـي

قال: (والمصطفى والمجتبى والمسترى، كلها تؤدي معنى المختار، وإن اختلفت الألفاظ)[4].

---

(1) النظام: 5/ 125.

(2) نفسه: 8/ 147، وينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحتري: الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار المعارف، مص{، ط4، 1982: 1/ 301-305، الترادف في اللغة: 118.

(3) النظام: 9/ 204، وينظر: كتاب فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب.ت: 278.

(4) النظام: 9/ 236.

5. الرياش والريش:

عند شرحه قول المتنبي:

فَــإنَّ الفَــارِسَ المَنعــوتَ خَفَّــت لِمُنــصلِهِ الفَــوارِسُ كَالرِيــاشِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الرياش والريش واحد..))[1]، وقد يأتي الريش بمعنى المال ويأتي الرياش بمعنى الخصب أو الأثاث[2].

يتضح من مبحث الترادف أن ابن المستوفي لم يذكر صراحة ظاهرة الترادف، ولكنه أشار إليها بقوله: هذه الألفاظ بمعنى واحد، ونجده أحيانا كأنه يعرف هذه الظاهرة وذلك بقوله: الألفاظ بمعنى واحد وإن اختلفت إشارة إلى من يعرفها بقوله: اختلاف الألفاظ والمعنى واحد.

2. المشترك اللفظي:

الأصل أن يكون لكل معنى من المعاني لفظ يستعمل به، ما دامت الألفاظ وسيلة من وسائل الإبانة عن المعاني إلا أننا نجد أن هناك ألفاظا في العربية متفقة لها أكثر من معنى، وما هذه إلا ظاهرة المشترك اللفظي.

ومعنى المشترك اللفظي: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين، فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة[3].

ولا تقتصر هذه الظاهر على اللغة العربية، فقد أشار ابن سنان الخفاجي إلى أن اللغة الرومية يوجد فيها للاسم الواحد مدلولات مختلفة[4]، ونجد أن ابن المستوفي في كتابه يقر بوجود هذه الظاهرة في كلام العرب، وأطلق على الألفاظ التي تمثلها اسم: الألفاظ

---

(1) النظام: 10/ 9، قال الجوهري: الرياش والريش: اللباس الفاخر، وينظر: الصحاح: 3/ 1008 (ريش).

(2) ينظر: كنز الكتاب ومنتخب الآداب: أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن البونسي (ت 651هـ)، تحقيق د. حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004: 1/ 79-80.

(3) المزهر: 1/ 369، وينظر: فقه اللغة: الضامن: 66.

(4) ينظر: سر الفصاحة: ابن سنان (ت 469هـ)، شرح عبد المتعال الصعيدي، مصر، 1969: 49-50.

المشتركة، فتابع بذلك الكثير من علماء اللغة ممن أقروا هذه الظاهرة، ومن الألفاظ المشتركة في كتاب النظام:

1. الندى:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِذا المَكارِمُ عُقَّت وَاستُخِفَّ بِها   أَضحى النَدى وَالسَدى أُمّاً لَهُ وَأَبا

قال نقلا عن الجوهري: ((الندى: ندى الليل، وهي حياة الزرع، قال الكميت[1]:

....   فأنت الندى فيما ينوبك والسدى

وأظن أبا تمام أراد ذلك، والندى: المطر، والندى: الجود، واستعارهما صفة للممدوح))[2].

والذي أراه أن لفظة (الندى)، قد حصل فيها تطور دلالي أدى إلى حصول ظاهرة المشترك اللفظي، أي أن هذه اللفظة (الندى) تحولت من شيء مادي إلى شيء معنوي أراده أبو تمام.

2. الرمضاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعَمرٌو مَعَ الرَمضاءِ وَالنارُ تَلتَظي

أَرَقُّ وَأَحفى مِنكَ في ساعَةِ الكَربِ[3]

قال: ((الرمضاء: حصى صغار تشتد عليه الشمس فيحمي، ويقال للرمل أيضا إذا حمي: رمضاء، ومن أقوالهم: (كالمستجير من الرمضاء بالنار)[1]))[2].

---

(1) البيت في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي: نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1372هـ-1953: 4/ 1795، وصدره: (إذا الخود عدت عقبة القدر مالها).

(2) النظام: 3/ 77.

(3) رواية التبريزي (أصفى) مكان (أحفى).

3. الأسد:

عند شرحه قول المتنبي:

فَاسْتَضْحَكَتْ ثُمَّ قالَتْ كَالْمُغيثِ يُرى
لَيْثَ الشَّرى وَهوَ مِن عِجلٍ إِذا انتَسَبا

قال: ((لفظة الأسد مشتركة بين القبيلة وبين هذا الحيوان المعروف..))(3).

4. الخطر:

عند شرحه قول المتنبي:

يَستَصغِرُ الخَطَرَ الكَبيرَ لِوَفدِهِ
وَيَظُنُّ دِجلَةَ لَيسَ تَكفي شارِبا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الخطر: الشيء الخطير، ذو الخطر، والخطر: القدر))(4).

5. الصوب:

عند شرحه قول المتنبي:

مِثلُكَ يَثني الحُزنَ عَن صَوبِهِ
وَيَستَرِدُّ الدَمعَ عَن غَربِهِ

قال: ((الصوب: القصد، والصوب: الإصابة، والصوب: النزول))(5).

---

(1) كتاب جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1988: 2/ 160، برواية: كالمستغيث مكان كالمستجير.

(2) النظام: 4/ 183.

(3) نفسه: 4/ 116.

(4) النظام: 4/ 152، وذكر الجوهري معان أخرى للفظة (الخطر)، منها: الإشراف على الهلاك، والسبق الذي يتراهن عليه، ينظر: الصحاح: 2/ 648 (خطر).

(5) النظام: 4/ 363.

وقد ذكر التبريزي معنيين لهذه اللفظة إذ قال: ((.. والصوب: القصد، والصوب: الإصابة))[1].

6. الوشيعة:

عند شرحه قول أبي تمام:

شَهِدتُ لَقَد أَقوَت مَغانيكُمُ بَعدي
وَمَحَّت كَما مَحَّت وَشائِعُ مِن بُردِ

قال: ((قد فسر أهل العربية (الوشيعة) بمعان مختلفة، فقالوا: الوشيعة: لفيفة من الغزل، وتسمى القصبة التي يجعل النساج فيها لحمة الثوب للنسيج، وشيعة، قال الشاعر[2]:

به ملعب من محفلات نسجنه كنسج اليماني برده بالوشائع

وقالوا: الوشيعة: لفيفة القطن المندوف، والوشيعة: الطريقة في البرد، قال ذلك الجوهري))[3].

7. الفتى:

عند شرحه قول أبي تمام:

أنتَ الفَتى كُلُّ الفَتى لَو أنَّ ما تُسديهِ في التأنيبِ في الإِسعادِ

قال: ((الفتى: الشباب، والفتى: الكريم، والفتى: العبد))[4].

---

(1) الموضح: 1/ 466.

(2) الشاعر هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه: 355 برواية (معصفات) مكان محفلات.

(3) النظام: 6/ 118-119.

(4) نفسه: 6/ 141.

8. العهد:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَـــــــيالِيَنــــا بِـــــالرَّقَّتَينِ وَأَهلِــــــها

سَقى العَهدَ مِنكِ العَهدُ وَالعَهدُ وَالعَهدُ[1]

قال: ((فالعهد: الحفاظ من قولهم: ما لفلان عهد، والعهد: الوصية، من قولهم: عهد إلي وعهدت إليه، أي: أوصاني وأوصيته، والعهد: المطر، وجمعه عهاد.. والعهد: ما عهد عليه غيره من وصال وشباب ودل، والعهد: الأمان، قال الله ﷻ ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[2]، أي: أماني، والعهد: اليمين: من قولهم على عهد الله..))[3].

9. النابجة:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَومَ النَباجِ[4] لَقَد أَبقَيتَ نابِجَةً   أَحشاؤُنا أَبَداً مِن ذِكرِها قِطَعُ

قال: ((.. النابجة: أصلها من نبج إذا صاح، والنابجة الداهية))[5].

3. الأضداد:

الأضداد في المصطلح اللغوي تعني: ((انصراف الألفاظ إلى معنيين ضدين نحو: الجون للأسود والأبيض))[1]، وعليه فهو يشبه الاشتراك في كون اللفظة منهما تدل على

---

(1) رواية الصولي: بالرقمتين.

(2) سورة البقرة: من الآية124.

(3) النظام: 6/ 251-252، وقد ذكر الجوهري معان أخرى للفظة العهد، منها: المنزل الذي لا يزال القوم إذا انتأوا عنه رجعوا إليه، والعهد الموثق، والعهد الذمة، ينظر: الصحاح: 2/ 515-516 (عهد).

(4) النباج: اسم موضع.

(5) النظام: 10/ 252.

أكثر من معنى، ويفترق عنه في أن التضاد رهين بمعنيين لا أكثر، وإن هذين المعنيين متضادان لا مختلفان، وأكثر اللغويين على أن التضاد نوع من المشترك، ولكنه نوع أخص منه وإلى ذلك ذهب بعض اللغويين[2]. إلا أن أبا الطيب اللغوي جعله شيئا مستقلا ونوعا قائما بذاته إذ قال: ((والأضداد: جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه.. وليس كل ما خالف الشيء ضدا، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين، وإنما القوة الضعف، وضد الجهل العلم))[3].

وبهذا يكون أبو الطيب أدق اللغويين نظرا إلى ظاهرة الأضداد وفكرة الضدية، وقد كان للعلماء موقف من هذه الظاهرة، فما بين منكر لها وما بين قائل بها[4]، وقد كان ابن المستوفي من القائلين بها، إذ ذكرها في كتابه صراحة بلفظ (الأضداد)، ومن هذه الألفاظ في كتاب النظام:

1. شعب:

عند شرحه قول أبي تمام:

تُصَدِّعُ شَملَ القَلبِ مِن كُلِّ وِجهَةٍ   وَتَشعَبُهُ بِالبَثِّ مِن كُلِّ مَشعَبِ

قال نقلا عن الآمدي: ((قوله: (تصدع شمل القلب) و(تشعبه بالبث)، معنى واحد، لولا قوله: (بالبث) لصلح أن يكون (تشعبه): تضم أجزاءه وتلائم بينها؛ لأن (شعب) من الأضداد..))[5].

---

(1) الأضداد في كلام العرب: أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، 1963: 1/ 400.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 108، والمزهر: 1/ 388.

(3) أضداد أبي الطيب: 1/ 1.

(4) لمعرفة المزيد، ينظر: فقه اللغة (ضامن): 73-74.

(5) النظام: 2/ 22، الموازنة بين الطائيين: الآمدي: 2/ 110.

ولا خلاف بين اللغويين أن لفظة (شعب) من الأضداد، فقد ذكرت هذه اللفظة في كتب الأضداد[1]، إذ قال الأصمعي: ((شعبت الشيء أصلحته وجمعته وشعبته: شققته وفرقته، ومنه سميت المنية شعوب، لأنها تفرق..))[2].

2. الخشيب:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَــإِنَّ الحُــسامَ الهُنــدُوانِيَّ إِنَّمــا   خُــشونَتُهُ مــا لَــم تُفَلَّــل مَــضارِبُه

قال: ((.. وروى (خشوبته) بالخاء والباء، من قولهم: الخشيب: السيف الذي بدئ طبعه، والخشيب أيضا، الصقيل، وهو من الأضداد))[3].

وهذه اللفظة ذكرت في كتب الأضداد[4]، قال ابن السكيت: ((الخشيب: السيف الخشن الذي برد ولم يصقل، والخشيب الصقيل))[5].

(1) ينظر: اضداد قطرب، تحقيق د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1405هـ-1985: 112، الأضداد: للأصمعي، تحقيق أوجست هنفر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913: 7، الأضداد: ابن السكيت، حققه وقدم له ووضع فهارسه د. محمد عودة أبو جري، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ب.ت: 60، الأضداد: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987: 53.

(2) أضداد الأصمعي: 7.

(3) النظام: 3/ 45.

(4) ينظر: أضداد الأصمعي: 44، أضداد الأنباري: 327، أضداد أبي الطيب: 1/ 255.

(5) أضداد ابن السكيت: 127.

3. أشكته:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَرُبَّما أشكته نَكبَةُ حادِثٍ ... تركَتْ بِباطِنِ صَفحَتَيهِ نُدوبا[1]

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أشكته: أحوجته إلى الشكية، وقد يكون في معنى: أزالت شكيته، وهذه الكلمة تذكر في الأضداد..))[2]، وقال: ابن المستوفي معلقا على قول أبي العلاء: (أشكته هنا ينبغي أن تكون من باب: أحوجته إلى الشكاية؛ لأن المعنى قبله وبعده يدل عليه، وذلك أنه قال:

صَرَمَت حِبالَ الدَهرِ مِنهُ صَريمَةٌ ... تَرَكَت بِقَلبِ النائِباتِ وَجيبا

الصريمة: أراد بها العزيمة على الشيء، وهذا حال من لا يحتاج أن تزيل شكواه نكبة حادث، مع أن نكبة الحادث لا تزيل شكواه نكبة حادث، مع أن نكبة الحادث لا تزيل الشكوى لكن تزيدها، وإنما أراد أنه مع هذه الحال القوية ربما أحوجته إلى أن يشكو نكبة حادث تعتريه إذ لا يسلم منها))[3].

4. القشيب:

عند شرحه قول أبي تمام:

أيا مَن عادَ روحُ المَجدِ فيهِ ... وَعادَ زَمانُهُ البالي قَشيبا[4]

قال نقلا عن أبي الفتح: ((القشيب الجديد هنا، وهو (الخلق) أيضا في غير هذا الموضع، وهو من الأضداد..))[5]. وقد ذكر أبو زكريا التبريزي أن هذه اللفظة من

---

(1) رواية الصولي والتبريزي (نكأت بباطن صفحتيه).

(2) النظام: 3/ 227.

(3) نفسه: 3/ 227-228.

(4) انفرد الواحدي برواية (صار) مكان (عاد).

(5) النظام: 4/ 199-200، وينظر: الفسر: 1/ 97.

الأضداد دون أن يذكرها صراحة إذ قال: ((.. والقشيب الجديد والخلق جميعا، وجعله ابن دريد: الجديد))[1].

5. المشح:

عند شرحه قول المتنبي:

وَتَلقـى نَواصيها المَنايـا مُـشيحَةً ... وُرودَ قَطـاً صُـمٌّ تَـشايَحنَ في وِردِ

قال: ((المشح: من الأضداد، يقولون المشح الحذر، ويقال: الجاد، و(مشيحة) في هذا البيت يحتمل الوجهين، إلا أن الجد أغلب عليها من الحذر..))[2].

وردت هذه اللفظة في كتب الأضداد[3]، والحقيقة في ذلك أن ((معنى المشايح في لغة هذيل: الجاد.. وفي لغة أهل نجد المشايح: المحاذر..))[4].

6. الريض:

عند شرحه قول أبي تمام:

يـا أَحمَـدَ اِبـنَ أَبـي دُاودٍ دَعـوَةً ... دَلَّـت بِـشُكرِكَ لـي وَكانَـت رَيِّـضا

قال: ((قوله (كانت ريضا): الريض عندهم من الأضداد، ويكون (الريض) في معنى التي ريضت والتي لم ترض، وإنما قيل للتي لم ترض ريض، لأنها تفتقر إلى الرياضة، قال الراعي[5]:

وَكَـأَنَّ رَيِّـضَها إِذا باسَـرتَها ... كانَـت مُعـاوِدَةَ الرَّحيـلِ ذَلـولا))[6]

(1) الموضح: 1/ 346.

(2) النظام: 7/ 386، الموضح: 2/ 341.

(3) أضداد الأصمعي: 39.

(4) أضداد ابن السكيت: 117.

(5) شعر الراعي النميري: 48 برواية إذا باشرتها.

(6) النظام: 10/ 92.

7. جلل:

عند شرحه قول المتنبي:

جَلَـــلاً كَمـــا بِـــيَ فَلْيَـــكُ التَـــبريحُ   أغِـــذاءُ ذا الرَّشَـــإِ الأغَـــنِّ الـــشيحُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((جلل: يقال هو من الأضداد، يقع على الكبير والصغير))[1]. وقد وردت هذه اللفظة في كتب الأضداد[2].

8. ماثل:

عند شرحه قول المتنبي:

كَـــرَمٌ تَبَـــيَّنَ في كَلامِـــكَ مـــاثِلاً   وَيَـــبينُ عِتـــقُ الخَيـــلِ في أصـــواتِها

قال: ((.. ماثلا: أي ظاهرا غير خفي، وهو من الأضداد، يكون للخفي ويكون للظاهر البين))[3].

9. السدفة:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَكانَ شَخصُكَ في أغفالِها عَلَماً   وَكانَ رَأيُكَ في ظَلمائِها سَدَفا

قال: ((.. والسدف هاهنا الضوء، وهو من الأضداد))[4].

4. الاشتقاق:

الاشتقاق في اللغة: قال الخليل: ((الشق مصدر قولك: شققت، والشق الاسم ويجمع على شقوق.. والاشتقاق: الأخذ في الكلام))[5]. وقال ابن منظور: ((هو أخذ شق الشيء وهو نصفه..))[6].

---

(1) نفسه: 5/ 222، أضداد قطرب: 75، أضداد ابن السكيت: 63، الموضح: 2/ 27.

(2) ينظر: أضداد قطرب: 75، أضداد الأصمعي: 9، أضداد ابن السكيت: 63، وينظر: الفسر: 1/ 178.

(3) النظام: 5/ 74-75، وينظر: أضداد ابن السكيت: 103.

(4) النظام: 11/ 139.

(5) العين: 5/ 7-8 (شقق)، وينظر: الصحاح: 4/ 1502 (شقق).

(6) اللسان: 10/ 181 (شقق).

أما الاشتقاق في الاصطلاح: فقد قال السيد الجرجاني: ((الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة))[1].

وقد يعرف بأنه: توليد بعض الألفاظ من بعض، بحيث ترجع جميع المشتقات إلى أصل يحدد معناها المشترك، ويشير إلى معناها الخاص[2].

((إن علم الاشتقاق هو العلم الباحث في الجواهر من المباني الأصلية للكلمات قبل تصريفها، وهذا يعني أنه علم باحث في أصول الكلمات بصورة تجعله ركازة بين اللغة والصرف..))[3]. وهذا ما يجعل الاشتقاق هو عماد بنية الكلمة ومادتها الأساسية، إذ تستمد اللغة منه عناصر النمو والخلود[4].

أما عن موقف ابن المستوفي من هذه الظاهرة فإني لم أجد في كتابه النظام حدا للاشتقاق أو ذكرا لأقسامه، لكنه من القائلين بإثباته، يدل على ذلك ما أورده من المسائل التي عرض لها وعول فيها على الاشتقاق ومن الألفاظ الدالة على الاشتقاق هي:

1. الراح:

عند شرحه قول أبي تمام:

راحٌ إذا ما الراحُ كُنَّ مَطِيَّها ... كانت مَطايا الشَوقِ في الأحشاءِ

قال نقلا عن الصولي: ((.. والراح: الخمر، سميت لارتياح شاربها))[5].

2. خرقاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

خَرقاءُ يَلعَبُ بِالعُقولِ حَبابُها ... كَتَلَعُّبِ الأَفعالِ بِالأَسماءِ

---

(1) التعريفات: 3.

(2) دراسات في فقه اللغة: 174.

(3) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد دراز، القاهرة، مطبعة عابدين، 1986: 170.

(4) ينظر: الاشتقاق: د. فؤاد حنا توزي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1968: 50.

(5) النظام: 1/ 239، وينظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام: 1/ 307.

قال نقلا عن الصولي: ((.. وسمي خرقاء: لأنها تخرق بشاربها..))[1].

3. ذهل:

عند شرحه قول أبي تمام:

أذُهــلَ بــنَ شَــيبانَ ذُهــلَ الفَخــارِ وَذُهــلَ النَــوالِ وَذُهــلَ العَــلاءِ

قال: ((واشتقاق ذهل: يجوز أن يكون من ذهل عن الشيء، ويجوز أن يكون من قولهم: مضى ذهل من الليل أي ساعة))[2].

4. السابري:

عند شرحه قول المتنبي:

نَفَــدَت عَلَــيَّ الــسابِرِيَّ وَرُبَّمــا تَنــدَقُّ فيــهِ الــصَعدَةُ الــسَمراءُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((السابري: الدرع الرقيقة، أو الثوب الرقيق واشتقاقه من السبر، وهو التقدير، لأن حلقها قدرت أي ضيقت وأحكمت..))[3].

5. العريكة:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَلــى كُــلِّ رَوّادِ المَــلاطِ تَهَــدَّمَت عَريكَتُــهُ العَليــاءُ وَاِنــضَمَّ حالِبُــه

قال: ((.. والعريكة السنام، وإنما سمي عريكة؛ لأنه يعرك باليد، لينظر ما حاله في السمن والهزال، ويجوز أن يكون قيل له: عريكة؛ لأنه يعرك بالركوب والحمل..))[4].

---

(1) النظام: 1/ 241، وينظر: شرح الصولي: 1/ 308.

(2) النظام: 1/ 286، وينظر: الاشتقاق: ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1979: 2/ 349.

(3) النظام: 1/ 387، وينظر: اشتقاق ابن دريد: 1/ 112، وينظر: 1/ 187.

(4) النظام: 3/ 51.

6. محوة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وتاركــت وَجهَــةُ الــشَمالُ فَقُــل   لا في نَــزورِ النَــدى وَلا حَقِيــه[1]

قال: ((وتسمى الشمال محوة؛ لأنها تمحو السحاب وتفرقه..))[2].

7. حقبة:

عند شرحه قول أبي تمام السابق قال نقلا عن الصولي: ((.. أحقب عاما، إذا تأخر مطره، وهو مأخوذ من الحقيبة، لأنها في مؤخر الرحل))[3].

8. البرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

ديَمَــةٌ سَــمحَةُ القِيــادِ سَــكوبُ   مُــستَغيثٌ بِهــا الثَــرى المَكــروبُ

قال: ((ويروى (البرى) ومنه اشتقت البرية..))[4].

9. أصدى:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِذا مــا تَنــادى الرَكــبُ في فَلَواتِهــا   أجابَــت نِـداءَ الرَكــبِ فيهــا فَأَصــدَتِ

قال: ((أصدت: مأخوذ من أصدى الجبل، إذا أجابك بمثل صوتك))[5].

10. أنهج:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَحيــا سَــبيلَ العَــدلِ بَعــدَ دُثــورِهِ   وَأَنهَــجَ سُــبلَ الجــودِ حــينَ تَعَفَّــتِ

---

(1) رواية التبريزي: (وغادرت) مكان (وتاركت).

(2) النظام: 3/ 122.

(3) نفسه: 3/ 122، وينظر: شرح الصولي: 1/ 127.

(4) نفسه: 3/ 151.

(5) النظام: 5/ 9، وينظر: الصحاح: 6/ 2399 (صدى).

قال: ((أنهج: بمعنى أوضح، من قولهم طريق نهج، أي واضح..))[1].

11. الأثاث:

عند شرحه قول أبي تمام:

خَوَّلتَــهُ عَيــشاً أَغَــنَّ وَجــامِلاً   دَثــراً وَمــالاً صــامِتاً وَأَثاثــا

قال: ((.. والأثاث: ما يملكه الرجل من فرش وبساط، وقد زعم بعض الناس أن الإبل يقال لها: أثاث، وإنما ذلك من قولهم: أثَّ الشيء إذا كثر..))[2].

12. قلص:

عند شرحه قول أبي تمام:

قَلَّــصتَهُ بِــالقِلاصِ تَهــوي   بِالوَخــدِ مِــن سَــيرِها الحَثيــثِ

قال: ((قلصته: من قلص الظل، إذا قصر، ومن قولهم: قلصت الإزار، إذا شمرته..))[3].

13. الدفقى:

عند شرحه قول أبي تمام:

ذي مَيعَــةٍ مَــشيُهُ الــدِفَقّى   وَذاتِ لَــوثٍ بِهــا مَلــوثِ

قال: ((.. والدفقى: من قولهم هو يمشي الدفقى، إذا مشى مشيا واسع الخطو، كأنه يتدفق في السير..))[4].

---

(1) النظام: 5/ 12.

(2) نفسه: 5/ 104.

(3) نفسه: 5/ 110.

(4) نفسه: 5/ 111، وينظر: تهذيب الألفاظ: 282.

14. المناوشة:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَاوَشــنَ خَيــلَ عَــزِيمَتِي بِعَزِيمَــةٍ ... تَرَكَــت بِقَلــبِي وَقعَــةً لَــم تُنــصَرِ

قال: ((المناوشة: أول القتال، وأصلها من التناوش، وهو التناول، لأن كل واحد من الاثنين ينوش الآخر))[1].

15. الوساويس:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِستَنبَتَ القَلــبُ مِــن لَوعاتِــهِ شَــجَراً ... مِــنَ الهُمــومِ فَأَجنَتــهُ الوَساوِيــسا

قال نقلا عن أبي العلاء: ((الوساويس: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من الوسوسة، وزيدت الباء للحاجة.. والآخر: أن يكون جمع وسواس..))[2].

16. الرسيس:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمُجفِــرٌ[3] لَــم يــضطمر كَــشحُهُ[4] ... وَالــضُمرُ المُفــرِطُ فيهــا رَســيس[5]

قال: ((الرسيس: من قولك: في صدره رسيس، أي: شيء من حب أو حُزن..))[6].

(1) النظام: 8/ 154، وينظر: الصحاح: 3/ 1024 (نوش).

(2) النظام: 9/ 251.

(3) مجفر: واسع الجنبين ليس بمنظم الخاصرة.

(4) الكشح: الخاصرة.

(5) رواية الصولي والتبريزي: لم يصطلم.

(6) النظام: 9/ 293.

17. تقرا:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَـو تُجافى إبليسُ عَـن لَحظِ عَيْنَـيْ ... هــا تَقَـرّا عِبـادةَ إبلـيسُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((تقرا: يحتمل وجهين: أن تكون من تقرى الشيء إذا تتبعه.. والآخر: أن يكون تقرا القرآن..))[1].

18. شرعت:

عند شرحه قول أبي تمام:

إذا شَـرَعَت فيـهِ اللَّيـالي بِنَكبَـةٍ ... تَمَـزَّقَ عَنـهُ وَهـوَ في الـصَّبرِ شـارِعُ

قال نقلا عن أبي زكريا: ((شرعت: أخذ من شروع الدواب في الماء، إذا وردت الشريعة..))[2]، والذي يبدو لي أن الفعل (شرع) يدل على معنى الدخول، تقول: شرعت الدواب في الماء أي: دخلت[3].

5. التعريب:

عرفه الجوهري بقوله: ((وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها))[4].

وقال الدكتور حسن ظاظا: ((إن المعرب هو لفظ استعاره العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم))[5].

وقال الدكتور أحمد مطلوب: ((إن التعريب هو نقل الكلمة الأعجمية بما يتفق وأبنية العربية وصيغها، سواء وقع فيها تغيير أو لم يقع، وهو نوع من الاقتراض الذي تلجأ إليه اللغات لسبب من الأسباب، أو لهدف من الأهداف))[6].

---

(1) النظام: 9/ 300.

(2) نفسه: 10/ 274، وينظر: الصحاح: 3/ 1436 (شرع).

(3) ينظر: مختار الصحاح: 335 (شرع).

(4) الصحاح: 1/ 179 (عرب).

(5) كلام العرب من قضايا العربية: د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976: 79.

(6) حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983: 23.

والذي يبدو لي من هذه الحدود أن التعريب ما هو إلا أخذ للكلمة من اللسان الأعجمي ووضعها في اللسان العربي.

ولما كان ابن المستوفي في كتابه معنيا بالبحث عن الألفاظ العربية من حيث دلالتها وأصالتها، فقد تتبع أصولها من أجل الوصول إلى مقدار قربها أو بعدها من سنن العربية، إذ وجدته يشير إلى ألفاظ على أنها من المعرب، ومن الألفاظ المعربة في كتابه:

1. القرطاس:

عند شرحه قول أبي تمام:

قَرطَستُ عَشراً في مَوَدَّتِهِ ... في مِثلِها مِن شدة الطَّلَبِ[1]

قال: ((قرطست: مأخوذ من قرطس الرامي في الهدف، إذا أصاب القرطاس، وهذه الكلمة كالمولدة، فأما القرطاس فقد تكلموا به، يقال: إن أصله غير عربي))[2].

2. الملاب:

فَعُدنَ كَما أُخِذنَ مُكَرَّماتٍ ... عَلَيهِنَّ القَلائِدُ وَالمَلابُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الملاب: ضرب من الطيب وهو فارسي معرب))[3].

3. الدارش:

عند شرحه قول المتنبي:

وَحُييتُ مِن خوصِ الركابِ بِأَسوَدٍ ... مِن دارِشٍ فَغَدَوتُ أَمشي راكِبا

قال: ((وقالوا: الدارش كلمة معربة، وهي الأديم، وقيل: السختيان[4]))[5].

---

(1) روية التبريزي (من سرعة) مكان (من شدة).

(2) النظام: 3/ 182، وينظر: المعرب: 276.

(3) النظام: 4/ 25، المعرب: 316، وينظر: الألفاظ الفارسية: السيد أدي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1908: 146.

(4) السختيان: جلد الماعز إذا دبغ.

(5) النظام: 4/ 150، المعرب: 145.

4. النرجس:

عند شرحه قول المتنبي:

بِــأبي ريحُــكَ لا نرجِســنا ذا   وَأحاديثُــكَ لا هَــذا الــشَرابُ

قال: ((النرجس: أعجمي معرب..))[1].

5. الشطرنج:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأوهِــمُ أنَّ في الــشِطرَنجِ هَمّــي   وَفيــكَ تَــأمُّلي وَلَــكَ اِنتِــصابي

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الشطرنج أعجمي معرب..))[2].

6. الرخ:

عند شرحه قول المتنبي:

وَغَــيرُ فُــؤادي لِلغَــواني رَمِيَّــةٌ   وَغَــيرُ بَنــاني لِلزُجــاجِ رِكــابُ[3]

قال نقلا عن ابن فورجة: ((.. الرخ: كلمة أعجمية لم يستعملها العرب القدماء ولا الفصحاء..))[4].

7. عمورية:

عند شرحه قول أبي تمام:

يــا يَــومَ وَقعَــةِ عَمّورِيَّــةَ اِنــصَرَفَت   مِنكَ المُنى حُفَّلاً مَعسولَةَ الحَلَبِ[5]

قال: ((وعمورية: اسم أعجمي..))[6].

---

(1) النظام: 4/ 169، المعرب: 331، الألفاظ الفارسية: 151.

(2) النظام: 4/ 172، وينظر: الفسر: 1/ 288، وينظر: المعرب: 209، الألفاظ الفارسية المعربة: 100.

(3) رواية أبي الفتح: للرخاخ، ورواية التبيان للرماح.

(4) النظام: 4/ 317، وينظر: الفتح على أبي الفتح: 88.

(5) رواية التبريزي: (منك) مكان (عنك).

(6) النظام: 2/ 18.

8. اليارق:

ذكر ابن المستوفي هذه الكلمة مرتين، الأولى: عند شرحه قول أبي تمام:

فَتَأَبَّدَت مِن كُلِّ مُخطَفَةِ الحَشا غَيداءَ تُكسى يارَقاً وَرُعاثا

قال: ((اليارق: ضرب من الحلي، أعجمي معرب..))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَترابُ غافِلَةِ اللَيالي أُلِّفَت عُقَدَ الهَوى في يارَقٍ وَعُقودِ

قال نقلا عن الجوهري: ((اليارق: الدستينج العريض، معرب))[2].

9. الكذج:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَلِلكَذَجِ العُليا سَمَت بِكَ هِمَّةٌ طَموحٌ يَروحُ النَصرُ فيها وَيَغتَدي

قال: ((الكذج: فارسية، البيت المسكون..))[3].

10. البنفسج:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَها مِن لَوعَةِ البَينِ اِلتِدامٌ يُعيدُ بَنَفسَجاً وَردَ الخُدودِ

قال نقلا عن أبي زكريا: ((البنفسج معرب..))[4].

11. كورة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَنَسيتُ سوءَ فَعالِكُم نِسيانَكُم آساسَكُم في كورَةِ البَشرودِ[5]

---

(1) نفسه: 5/ 92، وينظر: المعرب: 356.

(2) النظام: 5/ 320، وينظر: الصحاح: 4/ 1579 (يرق)، الألفاظ الفارسية: 160.

(3) النظام: 6/ 15.

(4) نفسه: 6/ 30، وينظر: المعرب: 59.

(5) بشرود: موضع بالشام.

قال: ((.. كورة: هي كلمة مستعملة في الإسلام، ويجب أن لا يكون اسما عربيا))[1].

12. آمِد:

عند شرحه قول المتنبي:

عَصَفْنَ بِهِم يَومَ اللُّقانِ[2] وَسُقنَهُم
بِهِنْرِيطَ[3] حَتّى اِبيَضَّ بِالسَبيِ آمِدُ

قال: ((آمد:.. هو اسم أعجمي..))[4].

13: الميدان:

عند شرحه قول المتنبي:

قَد بَعَثنا بِأَربَعينَ مِهاراً كُلُّ مُهرٍ مَيدانُهُ إِنشادُهُ

قال: ((الميدان: ليس أصله عربيا..))[5].

14. درب النورة:

عند شرحه قول أبي تمام:

ليس تُغني شيئا ولو كنت قا رونَ الغِنى واشتريت درب النُّورة

قال: ((درب النورة: قيل: إن هذه اللفظة ليست عربية في الأصل، واشتقاقها يشابه اشتقاق العربي، وزعم قوم أنها سميت بذلك: لأن أول من عملها امرأة يقال لها: نورة، وقد استعملها العرب في الشعر القديم، قال الراجز[6]:

(1) النظام: 6/ 283، وينظر: المعرب: 287.

(2) اللقان: موضع من بلد الروم معروف.

(3) هنزيط: موضع من بلد الروم معروف.

(4) النظام: 6/ 352، الموضح: 2/ 87.

(5) النظام: 7/ 358، وينظر: المعرب: 315.

(6) الرجز في اللسان: 5/ 94 (قشر).

فابعــث عِلــيهم ســنة قاشــورة[1]   تحتلـق المـال احـتلاق النـورة))[2]

15. رسطاليس:

عند شرحه قول المتنبي:

مَــن مُبلِــغُ الأعــرابِ أنّــي بَعــدَها   شــاهَدتُ رَســطاليسَ وَالإِســكَندَرا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((رسطاليس: اسم أعجمي، وحكى أبو علي عن ابن دريد أنه أرسطو طاليس..))[3]. قال أبو زكريا التبريزي: ((رسطاليس: اسم أعجمي، والشعراء يتحكمون في الأسماء الأعجمية ويغيرونها عما هي عليه، فمنها ما يلحق بكلام العرب، ومنها ما تلبث عليه العجمة، مثل: أرسطاليس وأفلاطون وفرعون، وما لا تدخل عليه الألف واللام، والذي لحق بالعربية، مثل قولهم: الديباج والفيروز ونحو ذلك، والذين يقرؤون الكتب القديمة يقولون: أرسطاليس، وربما حذفوا الياء فقالوا: ارسطالس، ومنهم من يدخل الهمزة في أوله فيقول: أرسطالس، ومنهم من يجعل الألف واوا))[4].

16. الفرند:

عند شرحه قول المتنبي:

كَفِرِنــدي فِرِنــدُ سَــيفي الجُــرازِ   لَــذَّةُ العَــينِ عُــدَّةٌ لِلبَــرازِ

قال نقلا عن الواحدي: ((الفرند: جوهر السيف، وهو معرب دخيل..))[5].

17. الطراز:

عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) سنة قاشورة أي: سنة مجدبة.

(2) النظام: 8/ 223.

(3) نفسه: 9/ 117.

(4) الموضح: 3/ 112.

(5) النظام: 9/ 144، وينظر: شرح الواحدي: 1/ 267، و: المعرب: 243، وينظر: الألفاظ الفارسية: 119.

صَــفُّها الـسَيْرُ في العَــراءِ فكانَــت   فَــوقَ مِثْــلِ المُـلاءِ مِثْــلَ الطِــرازِ

قال: ((والطرز والطراز: فارسي معرب))[1].

18. اليلامق[2]:

عند شرحه قول المتنبي:

بَعيــدَةُ أطـرافِ القَنــا مِــن أصــولِهِ   قَريبَــةُ بَـينَ البـيضِ غُـبرُ اليَلامِــقِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((اليلامـق: جمع يلمـق، وهـو فارسي معـرب، أصـله: يلمه))[3].

19. الرزدق:

عند شرحه قول المتنبي:

لَقَــد وَرَدوا وِردَ القَطــا شَــفَراتِها   وَمَــرّوا عَلَيهــا زَردَقــاً بَعــدَ زَردَقِ

قال: ((الرزدق: الصف من الناس، والـسطر مـن النخـل، وهـو فارسـي معـرب (استه) أي سطر))[4].

(1) النظام: 9/ 179، وينظر: الصحاح: 3/ 883 (طرز)، الموضح: 3/ 138.

(2) اليلامق: القباء المحشو.

(3) النظام: مسودة الجزء: 12/ 3399، الموضح: 3/ 435.

(4) النظام: مسودة الجزء: 12/ 3371، الموضح: 3/ 418، المعرب: 157.

20. جلاهق:

عند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّمـــا الجُلْـــدُ لِعُـــرِي النـــاهِقِ   مُنحَـــدِرٌ عَـــن سِـــيَتَي جُلاهِـــقِ

قال: ((الجلاهق: قوس الرجل، وليس أصل الكلمة عربيا))[1].

21. تفرعن:

عند شرحه قول أبي تمام:

جَلَّيـــتَ وَالمَـــوتُ مُبـــدٍ حُـــرَّ صَـــفحَتِهِ   وَقَـــد تَفَـــرعَنَ في أَوصـــالِهِ الأَجَـــلُ

قال: ((تفرعن: كلمة ليست بالعربية المحضة، وذلك أنهم لما كانوا يسمون الجبابرة الفراعنة تشبيها بفرعون موسى حملت الكلمة على ذلك فقيل: تفرعن أي: صار من الفراعنة))[2].

6. التفسيرات المعجمية:

وهي على أنواع:

1. **التفسير بذكر المقابل (الخلاف والضد):**

أ. الخلاف:

الخلاف في اللغة: ((المنازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو لإبطال باطل))[3]، وهو أيضا المخالفة كما يقول الجوهري[4].

أما الخلاف في الاصطلاح: ((وجود لفظين أحدهما خلاف الآخر في المعنى سواء أكان ضدا له أو نقيضا مثل: الأسود والأبيض، أو ليس بضد ولا نقيض، وإنما هو مخالفة له خلافا يمكن معه اجتماعهما كالسواد والحموضة))[1].

---

(1) النظام: مسودة الجزء: 12/ 3467، المعرب: 96، الألفاظ الفارسية: 43.

(2) النظام: مسودة الجزء 13/ 3655.

(3) التعريفات: 32.

(4) الصحاح: 4/ 1357 (خلف)، لسان العرب: 9/ 183 (خلف).

ونجد أن اللغويين القدامى يفرقون بين ألفاظ الخلاف والضد والنقيض، فليس كل خلاف ضدا، إذ يختلف اللفظان معنى دون أن يتضادا، فالسواد والبياض ضدان، والسماء والأرض مختلفان، وكذلك الجن والإنس بينهما خلاف لا تضاد ولا تناقض[2].

نجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلح الخلاف في شرحه طائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية معبرا به عن التقابل الدلالي، بالضد أو الخلاف كل بحسب سياقه، فما يسميه ضدا غير ما يسميه خلافا، وهذا واضح تماما من خلال الأمثلة التي عرضها:

1. البدو خلاف الحضر:

عند شرحه قول المتنبي:

مـا أوجُـهُ الحَـضَرِ المُستَحـسَناتُ بِـهِ ... كَأَوجُـهِ البَـدَوِيّاتِ الرَعابيـبِ[3]

قال نقلا عن أبي البقاء: ((الحضر يراد به خلاف البدو..))[4].

2. الحرارة خلاف البرودة:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعَمـري لَقَـد حَـرَّرتَ يَـومَ لَقيتَـهُ ... لَـوَ اَنَّ القَـضاءَ وَحـدَهُ لَـم يُبَـرِّدِ

قال: ((حررت: الحرارة التي هي خلاف البرودة..))[5].

---

(1) الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

(2) ينظر: جهود الكرماني النحوية واللغوية: 41.

(3) الرعابيب: جمع رعبوب وهي البيضاء الممتلئة، النظام: 4/ 256.

(4) النظام: 4/ 256، وينظر: التبيان: 1/ 117.

(5) نفسه: 6/ 10.

ب. الضد:

قال الجوهري: ((الضد: واحد الأضداد، والضديد مثله، وقد يكون الضد جماعة كما قال تعالى ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[1]))[2]، والضد: ((كل شيء ضاد شيئا ليغلبه، فالسواد مثلا ضد البياض، والليل ضد النهار؛ لأن أحدهما إذا جاء ذهب الآخر))[3].

والقدامى كثيرا ما يضعون مكان النقيض والعكس، وقد عني ابن المستوفي بهذا المصطلح عناية واضحة من خلال شرحه طائفة من الألفاظ الواردة في كتابه، إذ عبر عنه بصريح اللفظ (الضد) في مواضع بديلا عن مصطلح الخلاف، الذي استعمله في مواضع أخرى، ويتجلى استعماله مصطلح الضد في مواطن كثيرة، إذ نلاحظ أنه يستعمل مصطلح الضد مع الأفعال ومع الأسماء وإن كان مع الأسماء قد فاق استعماله مع الأفعال، ومن هذه الألفاظ:

أولا: استعمال مصطلح الضد في الأفعال:

استعمل ابن المستوفي -من خلال شرحه الألفاظ- مصطلح الضد بين الأفعال؛ للدلالة على أن هذا الفعل هو ضد الفعل الآخر، ومن الأمثلة:

1. تملح ضد تعذب:

عند شرحه قول البحتري[4]:

.... بيضاء تَملُحُ في القُلوبِ وَتَعذُبُ

قال: ((ظاهر اللفظ يدل على أن (تملح) من الملوحة، وهذا ضد (تعذب) وإنما أراد (تملح) من الملاحة فاتفقت التورية))[5].

(1) سورة مريم: من الآية82.

(2) الصحاح: 2/ 500 (ضدد).

(3) العين: 7/ 6 (ضدد).

(4) ديوانه، دار صادر، بيروت، د.ت: 2/ 317، وروايته في الديوان:

وَوَراءَ تَسدِيَةِ الوُشاةِ مَلِيَّةٌ * بِالحُسنِ تَملُحُ في القُلوبِ وَتَعذُبُ

(5) النظام: 1/ 247.

2. صرَّح ضد عرَّض:

عند شرحه قول أبي تمام:

إذا الجِــدُّ لَــم يَجــدِد بِنــا أو تَــرى الغِنَــى
صُـــراحاً إذا مـــا صُـــرِّحَ الجَــدُّ بالجِــدِّ

قال: ((صرّح بفتح الصاد هو ضد عرّض))[1].

ثانيا: استعمال مصطلح الضد في الأسماء:

كما استعمل ابن المستوفي مصطلح الضد في الأفعال، فقد استعمله أيضا في الأسماء أكثر مما في الأفعال، ومن الأمثلة على ذلك هي:

1. المنقلب ضد المستوى:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَصَـــيَّروا الأَبـــرُجَ العُليـــا مُرَتَّبَـــةً
مـــا كـــانَ مُنقَلِبـــاً أو غَـــيرَ مُنقَلِـــبِ

قال: ((المنقلب: من البروج ضد المستوى))[2].

2. التجميش ضد المغازلة:

عند شرحه قول المتنبي:

يُجَمِّـــشُكَ الزَمـــانُ هَـــوىً وَحُبّـــاً
وَقَـــد يُـــؤذي مِـــنَ المِقَـــةِ[3] الحَبيـــبُ[4]

قال نقلا عن الواحدي: ((.. والتجميش ضد المغازلة، وهي الملاعبة بين الحبيبين..))[5]. والذي يبدو لي أن التجميش هو المغازلة وليس ضدا لها كما ذهب ابن

(1) نفسه: 6/ 123.

(2) النظام: 4/ 134.

(3) المقة: المحبة، الصحاح: 4/ 1568 (ومق).

(4) رواية أبي الفتح والواحدي: إذى وصبا.

(5) النظام: 4/ 7، وينظر: شرح الواحدي: 1/ 97.

المستوفي إذ جاء في اللسان ما نصه: ((.. قيل للمغازلة: تجميش من الجمش، وهو الكلام الخفي..))[1].

3. الخرقاء ضد الصناع:

عند شرحه قول المتنبي:

إنَّ المَنِيَّةَ لَو لاقَتهُمُ وَقَفَت ... خَرقاءَ تَتَّهِمُ الأَقدامَ وَالهَرَبا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((خرقاء: فزعة متجرة، والخرقاء أيضا ضد الصناع، والأصل واحد))[2].

4. الملامسة ضد الخشونة:

عند شرحه قول أبي تمام:

رَدَدتَ أديمَ الدينِ أملَسَ بَعدَما ... غَدا وَلَياليهِ وَأَيّامُهُ جُربُ[3]

قال: ((الملامسة ضد الخشونة..))[4].

5. السحيل ضد المبرم:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَطلُبنَ مِن عَقدِ وَعدِ موسى ... غَيرَ سَحيلٍ[5] وَلا نَكيثِ

قال: ((..السحيل ضد المبرم))[6].

---

(1) اللسان: 6/ 257 (جمش).

(2) النظام: 4/ 134، وينظر: الفسر: 1/ 237.

(3) رواية التبريزي: أديم الغزو، ورواية الصولي: أديم العز.

(4) النظام: 2/ 302، الصحاح: 3/ 979 (ملس).

(5) السحيل من الثياب: ما كان غزله طاقا واحدا، والمبرم المفتول الغزل طاقتين، الصحاح: 5/ 1726 (سحل).

(6) النظام: 5/ 111.

6. الامتهان ضد التحصين:

عند شرحه قول أبي تمام:

فِي حَيْثُ يُمْتَهَنُ الحَدِيثُ لِذِي الصِّبا
وَتُحَصَّنُ الأَسْرارُ وَالأَسْرارُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((جعل الحديث يمتهن من الامتهان ضد التحصين))[1].

7. الغباوة ضد الفطنة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأَرْحَمُ أَقْواماً مِنَ العِيِّ وَالغَبا
وَأَعْذِرُ فِي بُغْضِي لِأَنَّهُمُ ضِدُّ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الغباوة ضد الفطنة))[2].

8. الاضطمار ضد الانتفاخ:

عند شرحه قول أبي تمام:

بِكُلِّ كَمِيٍّ نَحْرُهُ غَرَضُ القَنا
إِذا اضْطَمَرَ الأَحْشاءُ وَانْتَفَخَ السَّحَرُ

قال: ((الاضطمار ضد الانتفاخ))[3].

ب. التفسير المنطقي (بالتعريف):

وذلك أن تذكر كلمة يسمى بها الشيء ثم تفسر بتقديم وصف له والأمثلة على ذلك كثيرة:

1. الشول:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَالشَّوْلُ ما حُلِبَتْ تَدَفَّقَ رِسْلُها
وَتَجِفُّ دِرَّتُها إِذا لَمْ تُحْلَبِ

---

(1) النظام: 8/ 30.

(2) نفسه: 7/ 159.

(3) النظام: 8/ 181.

قال نقلا عن الصولي: ((الشول: التي أدبرت ألبانها، والواحدة شائل، وهي أيضا التي ترى أنها لاقح ولم تلقح والجمع شوال..))[1].

2. السبرات:

عند شرحه قول أبي تمام:

سَبَرَاتٍ إذا الحُروبُ أُبيخَت ... هاجَ صِنَّبرُها فكانَت حُروبا

قال: ((السبرات: جمع سبرة، وهي الغدوة الباردة..))[2].

3. الأكوار:

عند شرحه قول المتنبي:

نَزَلنا عَنِ الأكوارِ نَمشي كَرامَةً ... لِمَن بانَ عَنهُ أن نُلِمَّ بِهِ رَكبا

قال: ((الأكوار: جمع كور، وهو الرحل للناقة والبعير..))[3].

ج. التفسير الصرفي:

نرى أن ابن المستوفي أحيانا يفسر الألفاظ من خلال التطرق إلى علم الصرف، أي بذكر اشتقاق الكلمة أو وزنها وذلك في الأمثلة الآتية:

1. تنتحض:

عند شرحه قول أبي تمام:

تُنحي عَلى صَخرَةٍ صَمّاءَ تَحسِبُها ... عُضواً خَلَوتَ بِهِ تَبري وَتَنتَحِضُ

قال: ((.. وتنتحض، تفتعل من النحض..))[4].

---

(1) نفسه: 2/ 127، وينظر: شرح الصولي: 1/ 491.

(2) النظام: 2/ 143.

(3) نفسه: 3/ 186.

(4) نفسه: 10/ 53.

2. لأمة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِنَّمَــا الفَتْــكُ لِــذي لِأمَــةٍ شَــبعانَ أو ذي كَــرَمٍ جــائِعِ

قال: ((لأمة: فعلة من اللؤم..))[1].

7. التطور الدلالي:

التطور الدلالي: ((هو تغيير الكلمات عن أصل وضعها اللغوي وضروبها إلى معانٍ أخر، ولقد نقلت المعجمات العربية بين أيدينا الكثير من مظاهر هذا التطور، وكشفت عن اهتمام علماء اللغة العربية بدراسة دلالة الألفاظ، فاللغة كائن حي تخضع لما يخضع له الكائن في نموه وتطوره، فهي ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور بتطور المجتمع))[2].

وللتطور الدلالي مظاهر ذكرها المحدثون[3]:

1. تخصيص الدلالة (تضييق المعنى):

وهو أن تقتصر الدلالة العامة للمفردة على بعض أجزائها، فيضيق مدلولها قياسا إلى ما سبق، وهذا الضرب أكثر شيوعا من التعميم في تطوير الدلالة، ولكنه في كتاب النظام أقل شيوعا من النوعين اللذين سيأتي ذكرهما، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَسبِل عَلَيهِم سِترَ عَفوِكَ مُفضِلاً وَانفَح لَهُم مِن نائِلٍ بِذِنابِ

---

(1) نفسه: 10/ 271.

(2) لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطابع البلاغ، دار المعارف، مصر، 1967: 30.

(3) ينظر: دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1972: 152-167، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ-1966: 281-288.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((الذناب: جمع ذنوب، وأصلها الدلو التي فيها ماء، ثم استعمل في الغيث))[1]، أي أن الدلو انتقلت دلالتها من حمل الماء بصورة عامة إلى ماء الغيث بصورة خاصة.

2. تعميم الدلالة (توسيع المعنى):

ويراد به أن تتوسع دلالة المفردة، فتنتقل من دلالة خاصة إلى دلالة عامة أشمل منها، وتعميم الدلالة أقل شيوعا من تخصيصها في النطق الدلالي، لكني وجدت أن ابن المستوفي يميل إلى تعميم الدلالة أكثر من تخصيصها والألفاظ الدالة على ذلك هي:

اللبوس:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَما مِن لَبوسٍ سِوى السابِغاتِ   تُرَقرِقُ مِثلَ مُتونِ الإِضاءِ

قال: ((أصل اللبوس: اللباس، وجعل ذلك في الدرع...))[2].

التثويب:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَو رَأَينا التَوكيدَ خُطَّةَ عَجزٍ   ما شَفَعنا الأَذانَ بِالتَثويبِ

قال: ((قال قوم: أصل التثويب من الشوب، وذلك أن الرجل كان إذا ألمّ به خطب أشار إلى أصحابه بثوبه يدعوهم بذلك، ثم كثر حتى سمي كل دعاء تثويبا))[3].

الكدية:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَجَعَلتَ لي مَندوحَةً مِن بَعدِ ما   أَكدى عَلَيَّ تَصَرُّفي وَتَقَلُّبي

(1) النظام: 2/ 93.

(2) نفسه: 1/ 284.

(3) نفسه: 2/ 163.

قال: ((وأصل الكدية: أن يبلغ الحافر للبئر إلى حجر لا ينفذ إليه الحفر، فيقال: أكدى، وجعله مثلا لكل من طلب شيئا فلم يبلغه))[1].

الفرس:

عند شرحه قول المتنبي:

فَقُلْتُ وَقَدْ فَرَسَ النَاطِقِينَ كَذا يَفعَلُ الأَسَدُ اِبنُ الأَسَد

قال نقلا عن أبي الفتح: ((وأصل الفَرْس: دق العنق، ثم كثر حتى صار كل ما أكله الأسد قيل: فَرَسَه))[2].

الصعبة:

عند شرحه قول أبي تمام:

ألوى يُذِلُّ الصَعبَ إن هُوَ ساسَهُ وَيُلينُ جانِبَهُ إذا ما سيسا

قال: ((.. يراد بـ(الصعبة)، كل أمر مستصعب، وقالوا: بفلان تقرن الصعبة، وأصل ذلك في الإبل، ثم استعمل في جميع الأشياء..))[3].

الانتجاع:

عند شرحه قول المتنبي:

أَأَطرَحُ المَجدَ عَن كِتفي وَأَطلُبُهُ وَأَترُكُ الغَيثَ في غِمدي وَأَنتَجِعُ

قال: ((وأصل الانتجاع: طلب النجعة، وهي الكلأ، ثم صار كل طلب انتجاعا))[4].

(1) نفسه: 3/ 113.

(2) النظام: 7/ 362، وينظر: الصحاح: 3/ 958 (فرس)، الموضح: 2/ 332.

(3) النظام: 9/ 276.

(4) النظام: 10/ 302، وينظر: الصحاح: 3/ 1288 (نجع)، وينظر: المزهر: 1/ 429.

3. تغير مجرى الدلالة:

هو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالة أخرى، لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الدلالتين، وقد كان لابن المستوفي موقف من تغير مجال الدلالة، ومن الأمثلة على ذلك:

الغمرة:

عند شرحه قول أبي تمام:

بِيضٌ وَسُمرٌ إِذا ما غَمرَةٌ زَخَرَت ... لِلمَوتِ خُضتَ بِها الأَرواحَ وَالمُهَجا

قال: ((.. والغمرة: الماء الكثير، ثم استعمل في الأمر الشديد..))[1].

القرم:

عند شرحه قول أبي تمام:

مِن كُلِّ قَرمٍ يَرى الإِقدامَ مَكرُمَةً ... إِذا خَدا مُعلِماً بِالسَيفِ أَو وَسَجا[2]

قال: ((أصل القرم: في الإبل، وهو الفحل الذي يودع فلا يركب فيه، ثم استعير للناس...))[3].

الدلح:

عند شرحه قول أبي تمام:

دَلوحانِ تَفتَرُّ المَكارِمُ عَنهُما ... كَما الغَيثُ مُفتَرٌّ عَنِ البَرقِ وَالرَعدِ

قال: ((.. وأصل الدلح: أن يمشي الرجل مثقلا، ثم استعير لغيره...))[4].

الوغد:

عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 5/ 124.

(2) الوخد والوسج: ضرب من سير الإبل، وينظر: الصحاح: 2/ 548 (وخد)، 1/ 347 (وسج).

(3) النظام: 5/ 130.

(4) النظام: 6/ 124-125.

أمـــــا وأبـــــي أحداثِـــــهِ إنَّ حادثـــــاً
حَـدا بِـيَ عَنـكَ العـيسَ لَلحـادِثُ الوَغـدُ

قال: ((.. واصل الوغد: الضعيف، ويقال للعبد وغد، وحكوا: وغدتُ القوم أغدهم، إذا خدمتهم، ثم استعمل في الساقط الذي لا خير فيه ولا مروءة ، وإلى هذا المعنى ذهب الطائي))[1].

والحقيقة إن لفظة (وغد) تعطي دلالات أخرى لم يذكرها ابن المستوفي وهي: الوغد، الضعيف من الرجال، الخفيف العقل[2]، والوغد: ثمرة الباذنجان[3]، والوغد: الرجل الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه[4].

الحفض:

عند شرحه قول أبي تمام:

أقَـرمَ بَكـرٍ تُبـاهي أيُّهـا الحَفَـضُ
وَنَجمَهـا أيُّهَـذا الهالِـكُ الحَـرَضُ

قال: ((الحفض: أصله متاع البيت، ثم صُيِّر الجمل الذي يحمله حفضا، ثم قيل للذي لا يحسن العلم: إنك لحفض، يهزأ به))[5]. والذي يبدو لي أن لفظة (الحفض) في قول أبي تمام تعني الرجل الذي لا يحسن العلم إذ أن البيت في معرض الهجاء.

الصعلكة:

عند شرحه قول أبي تمام:

رَبيـــبُ مُلـــوكٍ أرضَـــعَتهُ ثُـــدِيُّها
وَسِـمعٌ تُرَبّتـهُ الرِجـالُ الـصَعالِكُ

(1) نفسه: 6/ 250.

(2) العين: 4/ 436 (وغد).

(3) نفسه: 4/ 463 (وغد)، البارع: 427.

(4) مختار الصحاح: 728 (وغد).

(5) النظام: 10/ 52.

قال: ((أصل الصعلكة: الدقة وقلة اللحم، يقال: تصعلك الفرس إذا أضمر ثم قيل للفقير صعلوك..))[1].

ثانيا: العلاقات الدلالية بين الألفاظ:

1. الحقيقة والمجاز:

الحقيقة في اللغة: الحق، خلاف الباطل، والحق واحد الحقوق، والحقة أخص منه، يقال: هذه حقتي، أي حقي، والحقة أيضا: حقيقة الأمر، يقال: لما عرف الحقة مني هرب.. والحقيقة خلاف المجاز.. والحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحميه، وفلان حامي الحقيقة[2].

قال السيوطي نقلا عن ابن فارس: ((الحقيقة من قولنا: حق الشيء إذا وجب، واشتقاقه من الشيء المحقق، وهو المحكم، يقال: ثوب محقق النسج أي محكمه))[3].

فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام وأكثر آي القرآن وشعر العرب على هذا، قال ابن جني: ((الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة))[4].

أما الحقيقة في الاصطلاح: ((فهي كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وإن شئت في مواضعه، وقوعا لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة))[5].

وعرفها القزويني (ت 739هـ): ((الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب))[6].

---

(1) النظام: مسودة الجزء 12/ 3541.

(2) ينظر: الصحاح: 4/ 1460-1461 (حقق).

(3) المزهر: 1/ 355.

(4) الخصائص: 2/ 442.

(5) أسرار البلاغة: الإمام الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية: 303.

(6) الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، بيروت، 1983: 151.

أما المجاز في اللغة: فمعناه: ((جُزْتُ الطريق جوازا ومجازا وجؤوزا، والمجاز: المصدر والموضع))[1]. وقال السيوطي: ((وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيا تقول: جاز علينا فارس، هذا هو الأصل، ثم تقول: يجوز أن تفعل كذا...))[2].

أما في الاصطلاح: فقد قال الجرجاني: ((أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها؛ لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز))[3].

أما ابن المستوفي فقد كانت له وقفات من هذين المصطلحين، فعند شرحه قول أبي تمام:

جازِعاتٍ سودَ المَروَراةِ[4] تُهديها وُجوهٌ لِمَكرُماتِكَ بيضُ

قال: ((ولو أراد بـ(السود) ما اسود من المروراة لم يمتنع، وهو أولى؛ لإضافتها إلى المروارة، ولإضافة السود إلى المروارة، وجعلها لما اسود من لياليها، كأنه قال: جازعات سود ليالي المروارة مجاز، ووصف المروارة بالسواد حقيقة))[5].

وذكر المجاز عند شرحه قول المتنبي:

أأحِبُّهُ وَأُحِبُّ فيهِ مَلامَةً إنَّ المَلامَةَ فيهِ مِن أعدائِهِ

قال: ((.. وجعل الملام عدوا على المجاز والسعة..))[6].

وعند شرحه قول المتنبي:

مَهلاً فَإنَّ العَذلَ مِن أسقامِهِ وَتَرَفُّقاً فَالسَمعُ مِن أعضائِهِ

---

(1) العين: 6/ 165 (جوز).

(2) المزهر: 1/ 355.

(3) أسرار البلاغة: 304.

(4) المروارة: الأرض التي لاشي بها، النظام: 10/ 69.

(5) النظام: 10/ 69.

(6) النظام: 1/ 353، وينظر: الموضح: 1/ 129.

قال: ((هذا مجاز واتساع؛ لأن السمع ليس من الأعضاء، ولكنه يحمل على أنه أراد موضع السمع من أعضائه، أي الأذن))(1)، والذي يبدو لي أن كلام أبي العلاء يدل على أنه مجاز مرسل، والعلاقة حالية؛ لأن السمع موضعه الأذن، فذكر المتنبي الحال وأراد المحل، وعند شرحه قول أبي تمام:

فَأَتيتَ مِن فَوقِ الزَّمانِ وَتَحتِهِ　　　مُتَصَلصِلاً وَأَمامِهِ وَوَرائِهِ

قال: ((متصلصلا: له صلصلة وحفيف؛ لشدة السرعة، واستعار هذه الجهات للزمان مجازا، أي: إنك حطت به من جميع جهاته فمنعته أن يصل إلي، وحجبته عني..))(2).

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَتىً عِندَهُ خَيرُ الثَّوابِ وَشَرُّهُ　　　وَمِنهُ الإِباءُ المِلحُ وَالكَرَمُ العَذبُ

قال: ((جعل الجزاء على الإساءة ثوابا مجازا، وجعله من شر الثواب، كما جعل الجزاء على الإحسان من خير الثواب))(3).

2. الاستعارة:

الاستعارة في اللغة: قال الجوهري: ((استعاره ثوبا فأعاره إياه.. وقد قيل: مستعار بمعنى متعاور أو متداول))(4)، واستعار المال طلبه عارية(5).

أما الاستعارة في الاصطلاح: فقد عرفه الجاحظ بقوله: ((هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه))(6).

---

(1) نفسه: 1/ 342.

(2) النظام: 1/ 361.

(3) النظام: 2/ 296.

(4) الصحاح: 2/ 767 (عور).

(5) ينظر: فنون بلاغية: د. أحمد مطلوب، بيروت، 1393هـ-1973: 122.

(6) البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1367هـ-1948: 1/ 153.

والذي يبدو لي أن تعريف الجاحظ لم يوضح أركان الاستعارة بالشكل الدقيق، كأنه أخذ هذا التعريف من المعنى اللغوي لها، وجاء ابن المعتز (ت 296هـ)، فأعطى تعريفا للاستعارة بقوله: ((استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء عرف به))[1].

ثم عرفها الجرجاني بقوله: ((أن تريد تشبيه الشيء بالشيء وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه))[2]، والذي يبدو لي من هذا التعريف ما قاله د. مطلوب ((أنه ليس جامعا شاملا؛ لأنه حصر الاستعارة في المشبه به الذي حذف من تشبيهه ركن المشبه، فقصر بذلك الاستعارة على التصريحية دون المكنية))[3].

ولكن التعريف الذي أراه جامعا لضربي الاستعارة ما حده السكاكي (ت 626هـ)، بقوله: ((الاستعارة: هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به))[4].

أما عن ابن المستوفي فقد أورد نصوصا ذكر فيها لفظ الاستعارة، فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تَسقِنِي ماءَ المَلامِ فإنَّني ... صَبٌّ قَدِ استَعذَبتُ ماءَ بُكائي

قال: ((جعل للملام ماء مستعارا وذلك يوجد في الشعر القديم حرفا بعد حرف، فإذا كان مما يقع عليه التشبيه فهو أقرب وأيسر، قال الطرماح[5]:

فقلتُ لها يا أمَّ حسان إنه ... هُريق شبابي واستشن أديمي

(1) البديع: ابن المعتز، طبعة كراتشكوفسكي، لندن، 1935: 3.

(2) دلائل الإعجاز: 67.

(3) البلاغة والتطبيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990: 345.

(4) مفتاح العلوم: السكاكي (ت 626هـ)، القاهرة، 1956: 174.

(5) البيت غير موجود في الديوان.

جعل الشباب يهراق؛ لأنه قد يشبه الشباب بالغصن الذي يعتصر منه الماء وقول ذي الرمة[1]:

أأن تُرَسَّمتَ مِن خَرقاءَ مَنزِلَةً   ماءُ الصَبابَةِ مِن عَينَيكَ مَسجومُ

ليس هذا مستعارا؛ لأن ثمة ماء وهو الدمع، والمعنى الماء الذي يحدث من الصبابة))[2]. وقد جعله الصاحب ابن عباد (ت 385هـ)، من الأبيات التي يتعجب منها[3]، وجعله ابن سنان الخفاجي من الأبيات التي ما زال الناس ينكرونها[4].

ويروي ابن الأثير أن بعض أهل المجانة أرسل إلى أبي تمام قارورة، وقال: ابعث في هذه شيئا من ماء الملام، فأجابه أبو تمام إذا بعثت إلي ريشة من جناح الذل بعثت إليك شيئا من ماء الملام، وعلق ابن الأثير منتصرا للعائب على هذه الاستعارة وما كان أبو تمام ليذهب عليه الفرق بين هذين التشبيهين فإنه ليس جعل الجناح للذل كجعل الماء للملام فإن الجناح للذل مناسب، وذلك أن الطائر إذا وهن وتعب بسط جناحه وخفضه، وألقى نفسه على الأرض، ويدا الإنسان جناحاه، فإذا خضع واستكان طأطأ رأسه وخفض يديه، فحسن عند ذلك جعل الجناح للذل، وصار تشبيها مناسبا، وأما ما الملام فليس كذلك في مناسبة التشبيه[5].

والذي أراه أن بيت أبي تمام من الأبيات التي يتعجب منها؛ وذلك بسبب الاستعارة التي أعطت البيت جمالية من خلال تشبيه الإنسان بالماء، ومن ثم حذف الإنسان والمجيء بشيء من لوازمه، وهناك الكثير من الاستعارات في كتاب النظام[6].

---

(1) ديوانه: 567.

(2) النظام: 1/ 230.

(3) ينظر: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد (ت 385هـ)ن تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، 1965: 49.

(4) ينظر: سر الفصاحة: 189.

(5) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 2/ 155-156.

(6) ينظر: النظام: 1/ 234، 284.

3. التشبيه:

التشبيه في اللغة: قال الجوهري: ((شِبْهٌ وشَبَهٌ لغتان بمعنى، يقال: هذا شِبْهُهُ، أي: شبيهه، وبينهما شَبَهٌ بالتحريك))[1]. وقال ابن منظور: ((الشِبه والشَبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه وأشبه الشيءُ الشيءَ، ماثله، وأشبهتُ فلانا وشابهته واشتبه عليّ، وتشابه الشيئان واشتبها أشبه كل منهما صاحبه.. والتشبيه: التمثيل))[2].

أما التشبيه في الاصطلاح: فعند ابن الأثير: ((أن يثبت للمشبه حكم من أحكام المشبه به))[3]، وأما عند ابن رشيق (ت 456هـ)، فهو: ((صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة))[4].

وقد عرفه أحد المعاصرين وهو السيد أحمد الهاشمي بقوله: ((والتشبيه اصطلاحا: عقد مماثلة بين أمرين، أو أكثر قصد اشتراكهما في صفة أو أكثر بأداة لغرض يقصده المتكلم))[5].

والذي يبدو لي من هذه التعريفات الاصطلاحية أن التشبيه يقوم على مبدأ المقارنة أو المماثلة أو المشاركة؛ لأنك إذا أردت إثبات صفة لموصوف مع التوضيح أو وجه من وجوه المبالغة عمدت إلى شيء آخر تكون الصفة واضحة فيه، وعقدت بين الاثنين مماثلة تجعلها وسيلة لتوضيح الصفة أو المبالغة في إثباتها لهذا كان التشبيه أول طريقة تدل على الطبيعة لبيان المعنى[6].

---

(1) الصحاح: 6/ 236 (شبه).

(2) لسان العرب: 13/ 503 (شبه).

(3) المثل السائر: 2/ 153.

(4) العمدة: 1/ 194.

(5) جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ط10، القاهرة، 1378هـ-1960: 247.

(6) البلاغة العربية عرض وتطبيقات: د. حسن يحيى الخفاجي، طبعة الجامعة المستنصرية، ط1، 1425هـ-2004: 12.

وقد ذكر ابن المستوفي التشبيه كثيرا، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَكَأَنَّ بَهجَتَها وَبَهجَةَ كَأسِها ... نارٌ وَنورٌ قُيِّدا بِوِعاءِ

قال: ((شبه الخمر بالنار والزجاجة بالنور، وقد اجتمعا في قول البحتري:

يُخفي الزُجاجَةَ لَونُها فَكَأَنَّها ... في الكَفِّ قائِمَةٌ بِغَيرِ إِناءِ))[1]

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَو دُرَّةٌ بَيضاءُ بِكرٌ أُطبِقَت ... حَمَلاً عَلى ياقوتَةٍ حَمراءِ

قال: ((شبه الكأس بدرة بكر لم تثقب، والخمر فيها بياقوتة حمراء، فكأنها حمل في جوفها وهي حبلى بها))[2].

4. التورية:

التورية في اللغة: قال الجوهري: ((أوريته أنا وكذلك وريّته تورية.. ويقال: وَرِيَ المخ إذا اكتنز.. وأوريت الشيء، أي: أخفيته، وتوارى هو، أي: استتر.. وتقول: ورّيت الخبر تورية، إذا سترته وأظهرت غيره، كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر..))[3].

أما التورية في الاصطلاح: ((فهو أن يذكر لها معنيان، إما بالاشتراك، أو التواطؤ، أو الحقيقة والمجاز أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيقصد المتكلم المعنى البعيد ويورى عنه بالقريب، فيتوهم السامع أنه يريد القريب من أول وهلة ولهذا سمي إيهاما، كما سمي توجيها وتخييلا، والتورية أولى في التسمية؛ لقربها من مطابقة المسمى))[4].

---

(1) النظام: 1/ 249.

(2) نفسه: 1/ 249.

(3) الصحاح: 6/ 2522-2523 (ورى).

(4) أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني (ت 1120هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف، 1388هـ-1968: 5/ 5.

وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح التورية، فعند شرحه قول أبي تمام:

جَهمِيَّةُ الأَوصافِ إِلّا أَنَّهُم ... قَد لَقَّبوها جَوهَرَ الأَشياءِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. وقوله (جوهر الأشياء) هذا ضرب من صناعة الشعر يسميه أصحاب النقد (التورية)، وذكر أنه ذكر هذه الطائفة من المتكلمين ومن شأنهم أن يتكلموا في الجوهر والعرض، فأوهم السامع أنه يريد الجوهر الذي يستعمله أصحاب الكلام، وإنما يريد الجوهر الذي هو رونق الشيء وصفاؤه من قولك: ظهر جوهر الشيء..))[1].

فالمعنى القريب للفظة الجوهر هو الجوهر الذي يستعمله أصحاب الكلام، وأما المعنى البعيد فهو رونق الشيء وصفاؤه، وهو المعنى الذي يريده الشاعر.

5. خروج الاستفهام إلى معنى الإنكار:

الاستفهام: ((هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل))[2]. وله أدواته المعروفة، وقد يخرج من معانيه الأصلية إلى معان كثيرة، مثل: النفي والتعجب والتقرير والإنكار والتهكم وغيرها، وقد خرج الاستفهام عند ابن المستوفي للدلالة على الإنكار، والإنكار هو إظهار عدم الرضا عن المقصود بصيغة الاستفهام، فعند شرحه قول المتنبي:

أَيَدري ما أَرابَكَ مَن يُريبُ ... وَهَل تَرقى إِلى الفَلَكِ الخُطوبُ؟

قال: ((الألف للاستفهام، ومعناه الإنكار..))[3]، وقال البرقوقي: ((هذا استفهام تعجب واستعظام))[4].

---

(1) النظام: 1/ 247.

(2) البلاغة والتطبيق: 131.

(3) النظام: 4/ 5.

(4) شرح البرقوقي: 1/ 201.

ظواهر لغوية أخرى:

الإصلاح اللغوي:

المقصود بحركة الإصلاح اللغوي: بيان الخطأ من الصواب في الألفاظ التي تعرضت للحن عبر العصور المختلفة، فظهور اللحن في العربية لم يكن من طبيعة العرب الخلص أن يرتكبوه، بل كان محصورا في طبقة ضعيفة في المجتمع[(1)].

وقد ظهرت هذه الحركة ردا على انتشار اللحن بسبب الاختلاط بالأعاجم، إذ بدأ اللحن يسيرا أول الأمر زمن الرسول ﷺ، فقد ذكر ابن جني أن رجلا لحن بحضرة الرسول ﷺ فقال: ((ارشدوا أخاكم فقد ضل))[(2)]، ((فقد عد الرسول ﷺ لحن الرجل ضلالة؛ لأن الخطأ في الكلام قد يؤدي إلى الخطأ في القرآن الكريم))[(3)]، ومن الأدلة على ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري[(4)] من أن أعرابيا كان يقرأ (لا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئِينَ)[(5)]، إذن بدأ الانحراف عن السنن اللغوي نادرا جدا، وسار الزمن فانتشر اللحن انتشار الوباء[(6)].

((وقد وضعت مقاييس في اللغة لتمييز الخطأ من الصواب، استمدت هذه المقاييس من كلام العرب الفصيح بعد جمعه واستقرائه، وأصبحت

---

(1) ينظر: دراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون، معهد بحوث الدراسات العربية، القاهرة، 1384هـ-1964: 185.

(2) الخصائص: 2/ 8.

(3) تاريخ العربية: د. عبد الحسين محمد، د. رشيد العبيدي، د. طارق عبد عون، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، د.ت: 1.

(4) نزهة الألباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، بغداد، 1970: 3.

(5) ﴿لا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ سورة الحاقة:37.

(6) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980: 13.

مرجعا تبصر الناس بالاستعمال اللغوي السليم، وتقييم الوقوع في الخطأ والمخالفات اللغوية))[1].

والمعيار النقدي لدى اللغويين لم يكن واحدا في بيان الخطأ والصواب، وإنما كان مختلفا، وهذا بدوره أدى إلى ظهور المذاهب المتعددة والآراء المتصادمة في التخطئة والتصويب، وهذا الأمر يبين لنا أن آثار التصويب اللغوي تكشف لنا مدى الاختلاف الكبير في معايير الحكم على الألفاظ.

((ولم تنحصر حركة الإصلاح بكتب اللحن، بل تعدتها إلى المعجمات العربية، لتمييز مستوى الصواب في الألفاظ الواردة في كلام العرب؛ لأن المستوى الصوابي لم يكن أمرا محددا بين العلماء، وليس مرجعه إلى أي شيء متفق عليه، فما عده هذا صحيحا، جعله ذلك خطأ وما خطأه أحدهم صوبه آخر))[2].

وقد كان لابن المستوفي من خلال شرحه إسهام كبير بالإصلاح اللغوي في القرن السابع عشر الهجري، لطائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية من حيث ضبط الألفاظ وبيان التصحيف الذي وقع فيه عدد من رواة الشعر وبيان العامي والفصيح، وقد استعمل مجموعة من المعايير اللغوية لبيان مستوى الصواب والخطأ في الألفاظ وذلك بإطلاق أحكام مختلفة، مثل: الأفصح، والأصح، والصحيح، والصواب، والخطأ، ويمكن تحديد منهجه بالآتي:

1. إصلاح ضبط الألفاظ.
2. بيان التصحيف.
3. التنبيه على الفصيح والعامي.
4. النقد اللغوي.

---

(1) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، الجمهورية العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1398هـ-1978: 153.

(2) نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: عامر باهر الحيالي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989: 36.

1. إصلاح ضبط الألفاظ:

نبه ابن المستوفي في شرحه على طائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية غير مضبوطة بصورة صحيحة نراه يضبطها بحسب ورودها في كلام العرب، وذلك عن طريق ضبط الكلمة بالحركة، فعند شرحه قول المتنبي:

إِنَّمَــــا التَهنِئَـــــاتُ لِلأَكفَـــــاءِ وَلِمَـــــن يَـــــدْنِي مِـــــنَ البُعَـــــداءِ

قال: ((ووجدته في عدة نسخ (يدني) بفتح الياء وكسر النون، وهو سماعي..))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَلَّبــتُ أمــرِيَ في بَــدءٍ وَفي عَقِـبٍ وَرُضــتُ حــالَيَّ في جَــورٍ وَمُقتَـصَدِ

قال: ((المقتصد بفتح الصاد الاقتصاد، وهو التوسط في الأمور))[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

مُحَمَّــدُ يــا ابــنِ الهَيــثَمِ بــنِ شُــبانَةٍ أَبــي كُــلُّ دَفّــاعٍ عَــنِ المَجــدِ ذائِــدِ

قال: ((شبانة بضم الشين ضرب من الشجر، ويفتحها قوم ويضمها آخرون..))[3].

2. التصحيف:

التصحيف في اللغة: قال الجوهري: ((التصحيف الخطأ في الصحيفة..))[4]، وهو لدى القدامى مصدر صحّف يصحِّف الكلمة أي أخطأ في قراءتها في الصحيفة؛ لاشتباه الحروف أو حرّفها عن وضعها[5].

---

(1) النظام: 1/ 440-441.

(2) نفسه: 6/ 274.

(3) نفسه: 6/ 233.

(4) الصحاح: 4/ 1384 (صحف).

(5) ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، 1979: 59.

أما في الاصطلاح: فهو ((أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطلحوا عليه))[1]، ويكون بمخالفة الراوي للثقات في النقط[2].

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فقد قال: إن التصحيف من الظواهر التي تركت آثارا أو دروبا فيما روي لنا من ألفاظ اللغة، إذ نجد أن علماء اللغة في مجالسهم كانوا يتهمون بعضهم بعضاً بالتصحيف[3].

وقد اهتم ابن المستوفي برصد هذه الظاهرة في نقد طائفة من الألفاظ التي وقع فيها عدد من الرواة في رواية الشعر، فعند شرحه قول المتنبي:

فَإِذا نَوَت سَفَراً إِلَيكَ سَبَقتَها ... فَأَضَفتَ قَبلَ مُضافِها حالاتِها

قال نقلا عن ابن فورجة: ((ووجدت في نسخة قديمة (سبقنها) بالنون.. ومن روى (سبقتها) بالتاء فقد صحف))[4]، وذكر رواية النون ابن جني[5]، وابن فورجة[6]، والبرقوقي[7]، وعند شرحه قول أبي تمام:

شَجعاءَ جِرَّتُها الذَميلُ تَلوكُهُ ... أُصُلاً إِذا راحَ المَطِيُّ غِراثا[8]

(1) التنبيه على حدوث التصحيف: أبو حمزة الأصفهاني (ت 360هـ)، تحقيق محمد أسعد أطلس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1388هـ-1968: 26.

(2) نفسه: المقدمة: 3.

(3) ينظر: من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط5، القاهرة، 1975: 69.

(4) النظام: 5/ 78.

(5) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: ابن جني، تحقيق د. محسن غياض، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973: 47.

(6) الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد، 1987: 95.

(7) شرح البرقوقي: 1/ 356.

(8) الشجعاء: الطويلة أو السريعة أو الشديدة والجرة: ما تخرجه الناقة من جوفها إلى فمها تجتر به، والذميل: السير السريع، والغرات: الجياع، واحدها غرثان، تنظر: معانيها في النظام: 5/ 95-96.

قال نقلا عن الصولي: ((وروي (جرتها الثميل)، يريد: ما في جوفها، وهو تصحيف))[1].

3. العامي والفصيح:

الفصيح في اللغة: قال الجوهري: ((رجل فصيح، أي بليغ، ولسان فصيح، أي طلق، وفصُح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن، وفصح اللبن، إذا أخذت عنه الرغوة.. وأفصح الصبح إذا بدا ضوؤه..))[2].

الفصيح في الاصطلاح: ((هو الكلمة المؤلفة من حروف متآلفة يسهل على اللسان نطقها من غير عناء، مع وضوح معناها، وكثرة تداولها بين الشعراء والكتاب الموثوق بعربيتهم))[3].

أما العامي: فهو اللغة اليومية التي يتحدث بها الناس في حياتهم اليومية المعتادة للتعبير عن شؤونهم المختلفة، فهي على هذا تقابل اللغة الفصحى[4]، وبسبب اختلاط العرب بالأمم المجاورة فقد دخل الفصيح ألفاظ أعجمية معربة أو دخيلة، وصحب ذلك فشو اللحن في كلامهم ودخول ألفاظ أعجمية في الاستعمال إلى جانب الألفاظ العربية، وكان من نتيجة هذا الاختلاط ظهور لغة التخاطب بين عامة الناس لا تتقيد بالفصحى، بل الغرض منها التفاهم فيما بينهم في شؤونهم العامة والخاصة[5].

وقد نبه ابن المستوفي في شرحه على طائفة من الألفاظ الفصيحة والعامية.

فعند شرحه قول أبي تمام:

دَهَبَت بِمُذهَبِهِ السَماحَةُ وَالتَوَت ... فيهِ الظُنونُ أَمَذهَبٌ أم مُذهَبُ

(1) النظام: 5/ 95.

(2) الصحاح: 1/ 391 (فصح).

(3) دلائل الإعجاز: 31.

(4) ينظر: فقه اللغة العربية: 355، ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 38.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: 38.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. وقوله (أمذهب أم مذهب) يقول: أطريقة هو وخلق أم مذهب، من قول العامة، بفلان مذهب، إذا كان يلج في الشيء ويغري به، وأكثر ما يستعمل ذلك في الطهارة، يقال: بفلان مذهب، إذا كان يتطهر ثم يظن أن طهارته لم تكتمل فيعيدها))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

بَلى كانَ لي في الصَبرِ عَنكِ مُعَوَّلٌ   وَمَندوحَةٌ لَولا فُضولي في الحُبِّ

قال: ((استعمل لفظة (فضولي) وهي لفظة عامية غير عربية))[2]، ولعل أن هذه اللفظة هي المستعملة في لغتنا العامية في الوقت الحاضر بمعنى المتدخل في الشيء والتي ربما قصدها أبو تمام في هذا البيت.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيا شَوقِ ما أَبقى وَيا لي مِنَ النَوى   وَيا دَمعِ ما أَجرى وَيا قَلبِ ما أَصبا

قال: ((حذف الياءات التي للإضافة في المنادين وهي اللغة الفصحى..))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَشلى الزَمانُ عَلَيها كُلَّ حادِثَةٍ   وَفُرقَةٍ تُظلِمُ الدُنيا لِنازِحِها

قال: ((جاء بـ(الأشلاء) في معنى الإغراء، كذلك تستعمله العامة، يقولون: أشليت الكلب إذا أغريته، ورواة اللغة يقولون: أشليت الشاة، إذا دعوتها إلى الحلب، وآسدت الكلب وأوسدته: إذا أغريته، وقد جاء (الأشلاء) في معنى الإغراء، ويروى لبلال بن جرير:

---

(1) النظام: 1/ 459.

(2) نفسه: 3/ 179.

(3) النظام: 3/ 294، وينظر: شرح البرقوقي: 1/ 185.

نزلنـــا بخـــلاد فَأَشــــلى كِلابَـــهُ عَلَينـا فَكـدنا بَـينَ بَيتَيـه نُؤكَـلُ))[1]

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَلحَقـنَ بِالصَفـصافِ سـابورَ فَـانهَوى وَذاقَ الـرَدى أهلاهُمـا وَالجَلامِـدُ

قال: ((الأهل، إذا كانت (مستأهل) الذي تقوله العامة لا يثنى ولا يجمع، وأما أهل الرجل وأهل الدار فقد جاء في جمعه (أهال) زادوا فيه الياء كما جمعوا (ليلا) على (ليال) على غير قياس فيها))[2].

قال أبو زكريا التبريزي معلقا على البيت السابق: ((وثنى الأهل؛ ليحسن الوزن، ولو وحّد لكان جائزا على مذاهب العرب، إلا أنه آثر تقويم اللفظ في الغريزة، وأصل (أهل) ألا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يقع على الواحد والاثنين والجمع، يقال: فلان أهل الخير وأهل الكريم، وربما جمعوا (أهلا) جمع سلامة))[3]. وقال ابن الجوزي: ((والعامة تقول: مستأهل لكذا، وهو غلط إنما المستأهل متخذ الإهالة وهي ما يؤتدم به من السمن))[4].

4. النقد اللغوي:

لقد أحب العرب لغتهم وفتنوا بها.. وقد أداهم هذا الحب إلى أن يبلغوا غاية المبالغة في الاهتمام بها، وما النقد اللغوي إلا جانب من جوانب هذا الاهتمام.

---

(1) النظام: 5/ 187، وينظر: إصلاح المنطق: 160، وينظر: تقويم اللسان: ابن الجوزي، حققه وقدم له د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، د.ت: 60.

(2) النظام: 6/ 354.

(3) الموضح: 2/ 88.

(4) تقويم اللسان: 59.

فالنقد اللغوي: هو ((النقد الذي يقف فيه الناقد عند عصر اللغة وحدها مبينا ما كان فصيحا مطابقا للقواعد وما جاء في المعجمات وما كان غير صحيح ولا سائرا على قواعد من حيث حالة الإعراب والاشتقاق وما إلى ذلك))[1].

((وترجع معرفة العرب بالنقد اللغوي إلى مرحلة مبكرة من العصر الجاهلي والدليل على ذلك أن الشعر العربي لم يصل إلى مرحلة عالية من النضج والإتقان إلا بعد أ خضع لعملية النقد اللغوي))[2].

إذن عرف العرب النقد وتوسعوا فيه واهتموا به في مصنفاتهم، حتى ذهب بعضهم إلى أن العرب لم يعرفوا غير ضربين من النقد هما: النقد اللغوي والبياني[3]:

((ولما كان المنهج اللغوي يتجه إلى لغة النص ويجعلها مدار العملية النقدية، فإن على الناقد اللغوي أن يتبحر بعلم اللغة ونظرياتها، ويتمكن من مناهج درسها وفقهها؛ لأن هذا الضرب من المعرفة يزيده بصرا بلغة الأدب، ويجعله قادرا على استخراج ما تزخر به الكلمة، أو العبارة من طاقات تعبيرية))[4].

وقد عني ابن المستوفي بالنقد اللغوي واصفا الألفاظ بأوصاف مثل: كريهة، رديئة، مستكرهة، عذبة، فصيحة، حسنة التأليف، غريبة الاستعمال. فعند شرحه قول المتنبي:

مُبَارَكُ الإسمِ أغَرُّ اللَّقَبِ   كَريمُ الجِرِشَّى[5] شَريفُ النَّسَبِ

---

(1) محاضرات في اللغة: د. علي جواد الطاهر: 76.

(2) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: 25.

(3) النقد الجمالي وأثره في النقد العربي: روز غريب، ط1، بيروت، 1952: 115.

(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1984: 10-11.

(5) الجرشى: النفس.

قال: ((الجرشى: لفظة مستكرهة، وكان يمكنه أن يضع موضعها غيرها..))[1]، وقال البرقوقي: ((من قبيح ألفاظ المتنبي أن استعمال الشاعر كلمة الجرشى يشير إلى تحريه عن الغريب وكان نافرا))[2].

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((ومجيء هذه (الجرشى) على هذا البناء النافر مما لحه أهل علوم البلاغة فقالوا في فصاحة الكلمة: ألا تكون نافرة وغريبة وأرادوا بالغرابة والنفور صورتها وقلة و6رودها))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِن تُضَرَّعتُ بِنُطقٍ فَحُماداهُ السُكوتُ

قال: ((فحماداه: غايته، وهي لفظة كريهة في معرض النسيب، كان يمكنه أن يضع في موضعها (قصاراه)))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

غَلِتَ الَّذي حَسَبَ العُشورَ بِآيَةٍ تُرتيلُكَ السوراتِ مِن آياتِها

قال: ((هذا البيت رديء فاسد المعنى، لأن الأعشار والسور هن جمع عشر لا يعدها من الآيات محصل، فكيف أعداد كثيرة بعدد واحد، ومن فعل ذلك فقد غلت وغلط، ولذلك قال أبو العلاء: المعنى أن الذي حسب العشور غلط في العدد، لأن ترتيل هذا الممدوح إذا قرأ السور يجب أن يحسب آية فتكون الآيات العشر بترتيله إحدى عشرة آية، وهذا من الغلو الذي يقصده الشعراء، وهو كذب صراح..))[5].

والذي أراه من خلال الغرض من القصيدة أنها تدور حول مدح أبي أيوب أحمد ابن عمران، إذ إن المتنبي يمدحه بحسن القراءة، يقول: إن ترتيلك السور بمثابة آية، وكلما قرأت عشر آيات فهما إحدى عشرة آية، وترك ذلك غلت في الحساب.

(1) النظام: 4/ 80.

(2) شرح البرقوقي: 1/ 227.

(3) من معجم المتنبي: دراسة لغوية: 70.

(4) النظام: 5/ 21.

(5) النظام: 5/ 73.

الخاتمة

لقد آن للباحث أن يودع صفحات بحثه بخاتمة بعد هذا التجوال مع الجهد النحوي واللغوي لابن المستوفي، تبين جملة من النتائج التي توصلت إليها وهي كالآتي:

1. بينت هذه الدراسة أهمية كتاب النظام وأثره في الدراسات النحوية واللغوية؛ لما حواه من مادة لغوية ونحوية أظهرت لنا جهود ابن المستوفي في مجالي اللغة والنحو.
2. كشفت هذه الدراسة عن إسهام ابن المستوفي في النشاط العلمي في عصره، وعن مكانته العلمية والاجتماعية.
3. ترك لنا ابن المستوفي مؤلفات كثيرة، إلا أن مؤلفاته في مجال النحو لم تصل إلينا، لذلك يمكن القول: إن كتاب النظام هو الهوية الوحيدة لابن المستوفي لبيان موقفه النحوي، إذ لم يصل أي كتاب آخر مفصل في النحو خاص به.
4. جاء التمهيد لإضاءة بعض جوانب حياة ابن المستوفي الاجتماعية والعلمية، وتبين من خلال التمهيد أن كتاب النظام كان أحد أهم الشروح التي تناولت شعر المتنبي وأبي تمام.
5. مثلت النقول أهم سمات منهج ابن المستوفي في كتابه، إذ استقصى ابن المستوفي فيه آراء العلماء النحوية ومناقشتهم فيها، لذلك فهو أمين ودقيق في نسبة الأقوال إلى أصحابها.
6. لم يكن ابن المستوفي مجرد ناقل لأقوال الآخرين، وإنما كانت له نظرات دقيقة وصائبة فحينما عرض آراء النحاة واللغويين، فهو يناقش ويختار الصحيح منها.
7. اعتمد ابن المستوفي آراء اللغويين والنحاة مشيرا إلى كتبهم في أغلب الأحيان، وفي أحيان أخرى يذكر الرأي وصاحبه من دون ذكر اسم الكتاب، إما لشهرته وإما لأنه لم يؤلف سواه.
8. تمسك ابن المستوفي بأصول الصناعة اللغوية والنحوية، إذ ذكر السماع سواء من القرآن الكريم أو القراءات القرآنية أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر أو النثر، والقياس والإجماع والتعليل.
9. فيما يخص الشواهد، استشهد بالقرآن الكريم بشكل بارز ومستفيض في مسائل النحو واللغة، واستشهد بالقراءات القرآنية في المسائل أنفسها، واستشهد أيضا بالحديث النبوي الشريف؛ لكي ينضم مع مجموعة العلماء القائلين بالاحتجاج به، ثم إنه استشهد بكلام العرب، إذ عول على الشعر كثيرا في مباحثه النحوية واللغوية من ذلك شعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، واستشهد بشعر المولدين من أجل الاستئناس به، واستشهد أيضا بالمنثور من كلام العرب كاستشهاده بالأمثال.
10. عرض ابن المستوفي مسألة القياس، وصرح بتجويزه في النحو واللغة.
11. اعتمد ابن المستوفي التعليل في مباحثه النحوية واللغوية التي عرض لها.

12. أثبت البحث أن ابن المستوفي بصري المذهب، خالف البصريين الذين خرجوا على قواعد المدرسة البصرية، ونراه يستعمل عبارات تدل على كونه بصريا مثل: على رأي أصحابنا.
13. عرض ابن المستوفي في كتابه جملة من المسائل النحوية الخلافية دون ترجيح تارة، وترجيح الرأي البصري تارة أخرى.
14. استعمال مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يشير إلى أصل المصطلح من أية مدرسة هو.
15. اتسع ابن المستوفي في التأويل النحوي؛ ليشمل أنواعا متعددة من التضمين والحذف والزيادة والحمل على المعنى واحتمال أكثر من وجه إعرابي والتأويل بالفصل، ففي موضوع التضمين أقر بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وأما في موضوع الزيادة فهو من القائلين بالزيادة في القرآن الكريم لغرض التوكيد.
16. كشف البحث عن عناية ابن المستوفي بحروف المعاني، وبيان معانيها المتعددة بحسب ورودها في سياق النصوص.
17. أثبت البحث اهتمام ابن المستوفي بالظواهر الدلالية سواء ما يتعلق بدلالة الألفاظ مثل: الترادف والمشترك اللفظي والأضداد والاشتقاق والتعريب وغيرها، إذ كان من القائلين بها في اللغة، أو ما يتعلق بالعلاقات الدلالية بين الألفاظ مثل: التشبيه والاستعارة والتورية.
18. عنايته بحركة الإصلاح اللغوي من خلال ضبط الألفاظ أو النقد اللغوي.
19. عرضت الدراسة لجهوده في مجالات الأصوات اللغوية، من خلال كلامه على الإبدال والإعلال والقلب المكاني وغيرها.
20. اهتمامه بالظواهر الصرفية في الكتاب مثل: أبنية الأسماء والأفعال والجموع والنسب والتصغير وغيرها.

وما ذكرته من نتائج كافية لإظهار الجهد النحوي واللغوي لابن المستوفي وإبانة قدره في هذا الجانب، وذلك إسهاما لخدمة اللغة العربية الكريمة.

والله أسأل أن يوفقني للإحسان إلى لغة القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لتبقى هذه اللغة عالية الشأن، رصينة الأساس وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

القرآن الكريم

(حرف الألف)

- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: د. رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، نشر المجمع العلمي العربي، دمشق، 1960.
- ابن الناظم النحوي: محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ-1965.
- أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.
- أبو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969.
- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمود شكري الآلوسي، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982.
- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003.

- أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975.
- أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1382هـ-1963.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، ط1، 1411هـ-1990.
- أساس البلاغة: الزمخشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
- أسرار البلاغة: الإمام الجرجاني، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، د.ت.
- أسرار النحو: ابن كمال الباشا، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت.
- الأشباه والنظائر في النجو: السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975.
- الاشتقاق: ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1979.
- الاشتقاق: د. فؤاد حنا توزي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1968.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1328هـ.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، د.ت.

- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ط4، 1971.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973.
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979.
- الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
- أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، النجف، 1393هـ-1973.
- الأضداد: ابن السكيت، حققه وقدم له ووضع فهارسه د. محمد عودة أبو جري، نشر مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.
- الأضداد: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987.
- الأضداد: للأصمعي، تحقيق أوجست هنفر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913.
- الأضداد: قطرب، تحقيق د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1405هـ-1985.
- الأضداد في كلام العرب: أبو الطيب اللغوي، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، 1963.
- الأضداد في اللغة: محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1974.
- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، 1409هـ-1988.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط3، د.ت.
- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957.

- الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1، 1988.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1990.
- الألفاظ الفارسية المعربة: أدي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1908.
- أمثال العرب: المفضل الضبي، قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط1، 1981، ط2، 1983.
- الإنصاف: أبو البركات الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
- أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف، 1388هـ-1968.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط6، 1980.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.
- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، بيروت، 1983.

(حرف الباء)

- البارع في اللغة: أبو علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975.

- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- البداية والنهاية: ابن كثير، تحقيق د. أحمد أبو ملحم ود. علي تحسين عطيوي وآخرين، القاهرة، دار الحديث، ط3، 1987.
- البديع: ابن المعتز، طبعة كراتشكوفسكي، لندن، 1935.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1408هـ-1988.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق محيي الدين، ط1، بغداد، 1954.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.
- البلاغة العربية عرض وتطبيقات: د. حسن يحيى الخفاجي، طبعة الجامعة المستنصرية، ط1، 1425هـ-2004.
- البلاغة والتطبيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1367هـ-1948.

(حرف التاء)

- التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984.
- تاريخ العربية: د. عبد الحسين محمد، د. رشيد العبيدي، د. طارق عبد عون، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، د.ت.
- الترادف في اللغة: حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980.

- تصحيح الفصيح: ابن درستويه، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1395هـ-1975.
- تصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة، مطبعة جامعة حلب، 1987.
- التعريفات: الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002.
- التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ-1965.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف، د. محسن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398هـ-1978.
- تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت.
- تقويم البلدان: عماد الدين المعروف بأبي الفداء، دار الطباعة السلطانية، باريس، د.ت.
- تقويم اللسان: ابن الجوزي، حققه وقدم له د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، د.ت.
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981.
- التكملة لوفيات النقلة: عبد العظيم المنذري، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1988.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة الترقي، دمشق، 1390هـ-1970.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: ابن جني، تحقيق د. نوري حمودي القيسي وآخرين، بغداد، 1381هـ-1962.
- التنبيه على حدوث التصحيف: أبو حمزة الأصفهاني، تحقيق محمد أسعد أطلس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1388هـ-1968.
- تهذيب الأسماء واللغات: النووي، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
- التهذيب بمحكم الترتيب: ابن شهيد الأندلسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002.
- تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-1967.
- التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق أوتوبرتزل، 1930.

(حرف الجيم)

- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988.
- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1378هـ-1959.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، دار صادر، بيروت، د.ت.
- جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
- الجموع في العربية: باكزة رفيق، مطبعة الأديب البغدادي، 1972.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، 1976.

- جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ط10، القاهرة، 1378هـ-1960.
- جوهر القاموس في الجموع والمصادر: محمد بن شفيع القزويني، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، النجف، 1982.

(حرف الحاء)

- حاشية الصبان: الصبان، تحقيق محمود ابن جميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002.
- الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980.
- حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983.
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982.

(حرف الخاء)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952.

(حرف الدال)

- دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر، د.ت..
- دراسات في الأدوات النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الربيعان، الكويت، 1399هـ-1971.

- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغريب، الكويت، 1980.
- دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961.
- دراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون، معهد بحوث الدراسات العربية، القاهرة، 1384هـ-1964.
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، 1980.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، 1390هـ-1971.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
- دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تعريب صالح القرمادي، تونس، 1966.
- دروس في علم الصرف: د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين الخفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1999.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1999.
- دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1972.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي: ابن تغري بردى، تحقيق فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1389هـ-1969.
- ديوان أبي نواس، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969.
- ديوان البحتري، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1971.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ديوان الحماسة بشرح المرزوقي: نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1372هـ-1953.
- ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1401هـ-1981.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964.
- ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كمبردج، 1337هـ-1919.

- ديوان شعر المثقب العبدي: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1391هـ-1971.
- ديوان الشماخ: حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968.
- ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1395هـ-1975.
- ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت، د.ت.
- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970.
- ديوان القطامي: تأليف عمر بن شييم التغلبي، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2001.
- ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الرصيفي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998.
- ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971.
- ديوان النابغة الذبياني: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963.
- ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965.

(حرف الراء)

- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا: نشر دار بيروت للطباعة والنشر، 1957.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، دار الفكر، 1408هـ-1987.

(حرف الزاي)

- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، 1979.
- الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 1413هـ-2001.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان ندا عباس، ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000.

(حرف السين)

- سر الفصاحة: ابن سنان، شرح عبد المتعال الصعيدي، مصر، 1969.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
- سيبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، د.ت.

(حرف الشين)

- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، ط5، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1345هـ-1927.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د. مالك المطلبي ود. غالب المطلبي، بغداد، 1415هـ-1994.
- شرح أدب الكاتب: الجواليقي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأشموني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984.
- شرح جمل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985.
- شرح الحدود النحوية: الفاكهي، دراسة وتحقيق د. زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الهيأة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965.
- شرح الصولي لديوان أبي تمام: تحقيق د. خلف رشيد نعمان، منشورات وزارة الإعلام، دار الطليعة، بيرو، د.ت.
- شرح الفاكهي المسمى (مجيب الندا على المقدمة المسماة بيل الصدى)، الفاكهي، مصر، 1307هـ.

- شرح الفصيح في اللغة: ابن الجبان، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991.
- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988.
- شرح القصائد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393هـ-1973.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963.
- شرح الكافية: الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، دراسة وتحقيق فائز فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984.
- شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبد الجيد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- شرح المفضليات: ابن الأنباري، تحقيق كارل يوسف لايل، بيروت، 1920.
- شروح شعر المتنبي: (المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل العروضي، التجني على ابن جني لابن فورجة، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع الصقلي)، تحقيق د. محسن فياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000..
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1390هـ-1970.
- شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980.

- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، د.ت.
- شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976.

(حرف الصاد)

- الصاحبي: ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، 2003.
- الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ-1984.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- الصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991.

(حرف الطاء)

- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974.

(حرف الظاء)

- ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد دارز، القاهرة، مطبعة عابدين، 1986.
- ظاهرة القلب المكاني في العربية: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، 1986.

(حرف العين)

- العربية الفصحى لحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.
- عشرة شعراء مقلون: صنعة الدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـ-1990.
- علم اللغة العام، الأصوات: د. كمال بشر، طبعة مصر، 1973.
- علم اللغة: د. محمود السعران، مصر، 1962.
- علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات: د. نشأة محمد رضا، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط4، 1972.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982.
- (حرف الغين)
- الغرة المخفية: ابن الخباز، في شرح الدرة الألفية: ابن معط، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنبار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990.

(حرف الفاء)

- الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد، 1987.
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: ابن جني، تحقيق د. محسن غياض، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.
- الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب، 1979.
- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980.
- فقه اللغة: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- فقه اللغة العربية: د. كاصد الزيدي، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1987.
- فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987.
- فنون بلاغية: د. أحمد مطلوب، بيروت، 1393هـ-1973.
- الفيصل في ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971.
- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973.

(حرف القاف)

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت.
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ-1985.

(حرف الكاف)

- كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جابر المعيبد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2000.
- كتاب جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1988.
- كتاب فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب.ت.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
- الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، 1965.
- كلام العرب من قضايا العربية: د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، 1975.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب: أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن البونسي، تحقيق د. حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004.

(حرف اللام)

- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ-1966.
- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطابع البلاغ، دار المعارف، مصر، 1967.
- لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت.

- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957.
- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد مؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ-1982.
- لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب المطلبي، دار الحرية، بغداد، 1978.
- اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978.

(حرف الميم)

- مباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط1، 1381هـ-1962.
- المثلث: ابن السيد، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
- مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969.
- مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ-1972.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-2004.
- مختار الصحاح: أبو بكر الرازي، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ-1982.
- مختصر العين: أبو بكر الزبيدي، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991.
- المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978.

- المدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، 1406هـ-1986.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976.
- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980.
- المذكر والمؤنث: ابن جني، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985.
- المذكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1413هـ-1983.
- المذكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975.
- المذكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975.
- المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، مكتبة التراث، القاهرة، ط3، د.ت.
- المستقصى من أمثال العرب: الزمخشري، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1987.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت.

- المسند: للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة، د.ت.
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: للأمير مصطفى الشهابي، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1955.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981.
- معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط3، القاهرة، 1424هـ-2002.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المستشرق، بيروت، لبنان، د.ت.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، د.ت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد الأندلسي، حققه وضبطه وشرحه وفهرسه مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1996.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، 1979.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، نشر مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- المعرب من الكلام الأعجمي: الجواليقي، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، طهران، 1966.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998.

- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ.
- مفتاح العلوم: السكاكي، القاهرة، 1956.
- المفردات النحوية: كمال بسيوني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
- المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق محمد محمد سعيد، مصر، ط1، 1985.
- المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، د.ت.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1404هـ-1984.
- المنصف لكتاب التصريف للمازني: شرح ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1954.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط5، القاهرة، 1975.
- من معجم المتنبي (دراسة لغوية تاريخية): د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1397هـ-1977.
- الممتنع في الصرف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ-1983.
- المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش وآخرون، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، د.ت.

- الموازنة بين أبي تمام والبحتري: الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار المعارف، مصر، ط4، 1982.
- الموضح في شعر المتنبي: أبو زكريا التبريزي، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2000.
- الموفي في النحو الكوفي: الكنغراوي، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، د.ت.

(حرف النون)

- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984.
- نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، بغداد، 1970.
- النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1989-2005.
- النقد الجمالي وأثره في النقد العربي: روز غريب، ط1، بيروت، 1952.
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1984.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، الجمهورية العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1398هـ-1978.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، د.ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(حرف الهاء)

- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل البغدادي، طهران، ط3، 1387هـ.

(حرف الواو)

- الوحشيات (الحماسة الكبرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، د.ت.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978.

(الرسائل والأطاريح الجامعية)

- الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970.
- البحث اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري: محمد عبد الرسول الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997.
- البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السخاوي: حامد فرحان الفهداوي، رسالة دكتوراه، كلية آداب، جامعة بغداد، 1995.
- التضمين في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001.
- التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968.
- الجهد اللغوي عند علي بن حمزة البصري، في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة: ناهدة محمد محمود الكبيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997.
- جهود الكرماني النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري: سهيلة محمد طه البياتي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995.

- الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.
- الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العيثاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003.
- دراسة لغوية في كتاب الموضح للتبريزي: زينب علي الجميلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.
- دراسة نقدية في شروح ديوان أبي تمام: لجم مجيد علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
- شروح اللمع في العربية لابن جني دراسة موازنة: أزهار حسون محمود الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2001.
- صلاح الدين الصفدي، نحويا في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لمياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.
- ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997.
- الفوائد والقواعد: الثمانيني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995.
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980.
- المصطلح النحوي عند ابن خالويه، دراسة نحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997.
- المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001.
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000.

- نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: عامر باهر الحيالي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
- (الدوريات)
- رسائل ابن المستوفي: تحقيق هلال ناجي، مجلة المورد، العدد الثالث، 1998.
- شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، الكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ-1975.
- في التحو: لغدة الأصفهاني، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، بغداد، العدد 3، 1394هـ-1974.